جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

الدراسات العليا

تقييم السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور _ تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة

اسماء سامي محمد جواد اليساري

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

سلام كاظم شاني الفتلاوي

1444 هـ

2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ
رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا
وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ }

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

إقرار المشرف

أشهد بأن اعداد الرسالة الموسومة (تقييم السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور- تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) التي قدمتها الطالبة(اسماء سامي محمد) ، قد تمت تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد \ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

الاستاذ المساعد الدكتور

سلام كاظم شاني

كلية الإدارة والاقتصاد \ جامعة كربلاء

2023\ 5 \ 23

توصية رئيس القسم

بناء على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها .

الاستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

2023 \ 5 \ 23

إقرار الخبير اللغوي

اقر بأن الرسالة الموسومة(**تقييم السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور- تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**) والعائدة لطالبة الماجستير(**اسماء سامي محمد اليساري**) \ قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات اسلوب لغوي سليم خالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت

أ.د حازم فاضل محمد

كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء

التاريخ: 2 \ 3 \ 2023

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير\ قسم الاقتصاد للطالبة (أسماء سامي محمد) الموسومة ب (تقييم السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) ارشح هذا البحث للمناقشة .

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد \ جامعة كربلاء على إقرار لجنة المناقشة

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (**تقييم السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**) المقدمة من قبل الطالبة (**أسماء سامي محمد**) وقد ناقشنا محتوياتها وفي مالة علاقة بها ونرى بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير(امتياز)

الأستاذ الدكتور

عامر عمران المعموري

(رئيساً)

٢٣/ ٥/2023

مدرس

آلاء نوري حسين

(عضواً)

٢٣/ ٥ /2023

الأستاذ المساعد الدكتور

عمار محمود حميد

(عضواً)

٢٣/ ٥ /2023

الأستاذ المساعد الدكتور

سلام كاظم شاني

(عضواً ومشرفاً)

٢٣/ ٥ /2023

الإهداء

إلى والدي ..... الذي علمني أن التعليم للفتاة يحمي الحرية أفضل من جيش مرابط وأن التعليم جواز السفر الى المستقبل

إلى والدتي ..... التي علمتني أن الثقافة هي البساطة ، هي الإنسانية ، هي الاحترام ، وليست بعدد فناجين القهوة وعدد الكتب التي نقرأها

إلى جدي وجدتي ..... أدامهما الله لنا ذخراً

إلى أخواني ..... (محمد ، عبد العزيز) أطال الله في عمرهما

إلى أخواتي ..... (مها ، مريم ، نور ، أحلام) حفظهم الله ورعاهم

إلى شهداء العراق أسكنهم الله فسيح جناته

اسماء

الشكر والتقدير

الحمدلله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانة على مانعم به علي من إتمام هذا البحث المتواضع .

ثم إنه لايسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر...

أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور سلام كاظم شاني الفتلاوي، على ماخصني به من التوجيه والتصويب ... وماعلمني من فيض إنسانيتة وخلقه الرفيع ومستواه الراقي .

كما أقدم امتناني وجزيل شكري إلى السيد رئيس القسم الدكتورأ.د صفاء الموسوي وجميع أساتذتي في قسم الاقتصاد الذين تحملوا عبئاً كبيراً في إعداد الطلبة علمياً وفكرياً وكانوا نبراس نجاحنا، جزاهم الله خير الجزاء . كما أقدم شكري وتقديري إلى عمادة كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة كربلاء، المتمثلة بالسيد العميد، الدكتور محمد حسين الجبوري، ومعاونية العلمي والإداري، كما أتقدم بخالص تقديري واحترامي للسادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة رسالتي . واشكر كل من مد لي يد العون ولم اتذكرة بهذه السطور القليلة فجزاهم الله عني خير الجزاء .

اسماء

المستخلص

تتمثل السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي ترتكز عليها الحكومة، وذلك لأهميتها الاقتصادية، أي من خلال تبادل السلع والخدمات، وكذلك انتقال عناصر الإنتاج، أي كانت الحل الوحيد للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع الدول ، بالرغم من اختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية والقانونية لهذة الدول ، إلا أنها كانت افضل حل للدول التي كانت تنتج كل ماتحتاجة وحتى لو كانت لاتستطيع ان تنتج بعض السلع بكفاءة . يهدف البحث الى دراسة دورالسياسة التجارية في مكونات مربع كالدور في (الولايات المتحدة الامريكية والجزائر والعراق)، أذ عرفت السياسة التجارية بدورها الكبير في التأثيرفي النشاط الاقتصادي .

ووتتمثل أهمية البحث في تقييم دور السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور، وذلك من خلال الأثار الاقتصادية للسياسة التجارية في مكونات مربع كالدور في اقتصادات متقدمة ونامية، إذ يعد هذا البحث موضوعاً يشغل حيزاً كبيراً في مجال تطبيق السياسات الاقتصادية الاصلاحية . في حين ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان مكونات مربع كالدور(بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي)، ترتبط بعلاقة جوهرية في السياسة التجارية، وطبيعة هذه العلاقة تختلف من اقتصاد الى آخربحسب درجة تقدمة وطبيعة النظام الاقتصادي المتبع وفلسفة الحكومة حول أهداف السياسة الاقتصادية الكلية . واعتمد البحث على اتباع الاسلوب الوصفي التحليلي القائم على المنهج الاستقراءي لغرض تحليل متغيرات السياسة التجارية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال المدة 2003-2020 ، ومن أجل قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث استحدم نموذج (ARDL) .

وأهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان مكونات مربع كالدور تتمثل ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، قد ترتبط بعلاقة جوهرية في السياسة التجارية، وان طبيعة هذه العلاقه قد تختلف من اقتصاد إلى آخر بحسب درجة تقدمة وطبيعة النظام الاقتصادي المتبع وفلسفة الحكومة حول أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، مربع كالدور، النمو الاقتصادي ، التضخم ، البطالة، التوازن الخارجي.

المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر	ت
المستخلص	ث
قائمة الجداول	ذ- ز
قائمة الأشكال البيانية	ز- س
المقدمة	1
اولاً: أهمية البحث	1
ثانياً : مشكلة البحث	2
ثالثاً : فرضية البحث	2
رابعاً : هدف البحث	2
خامساً : منهجية البحث	2
سادساً : هيكلية البحث	3
سابعاً : الحدود المكانية والزمانية	3
ثامناً : الدراسات السابقة	4
الدراسات الاجنبية والعربية	6-4
الفصل الأول الإطار النظري للسياسة التجارية ومربع كالدور	47 -8
تمهيد	8
المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية	21-9
المطلب الأول :- مفهوم السياسة التجارية	11-9
المطلب الثاني : أهداف السياسة التجارية	16-12
المطلب الثالث : ادوات السياسة التجارية	18-16
المطلب الرابع : انواع السياسة التجارية	21-19
المبحث الثاني الإطار النظري لمربع كالدور	34-22

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمربع كالدور	25-22
المطلب الثاني : أهداف مربع كالدور	33-26
المطلب الثالث : أهمية مربع كالدور	34
المبحث الثالث **دور السياسة التجارية في مربع كالدور**	47-35
المطلب الأول: دور السياسة التجارية في النمو الاقتصادي	42-35
المطلب الثاني: دور السياسة التجارية في التضخم	44 -42
المطلب الثالث دور السياسة التجارية في البطالة	46-44
المطلب الرابع: دور السياسة التجارية في التوازن الخارجي	47
الفصل الثاني **تحليل تطورالسياسة التجارية ومكونات مربع كالدور**	94 -49
تمهيد	49
المبحث الأول **تجربة الولايات المتحدة الامريكية للمدة (2003-2020)**	62-49
نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد الامريكي	49
المطلب الاول :تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الامريكي	56 -49
المطلب الثاني : تحليل تطور مكونات مربع كالدور للمدة 2003 -2020	59 -56
المطلب الثالث :تطور الاهمية النسبية لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (الصادرات،الاستيرادات، الحساب الجاري،ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2020	62-59
المبحث الثاني **تجربة الجزائر للمدة(2003-2020)**	76 -63
نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد الجزائري	63
المطلب الأول : تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد	70 -63
المطلب الثاني: تحليل تطور مكونات مربع كالدور للمدة 2003-2020	73-70
المطلب الثالث:تطور الاهمية النسبية لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي(الصادرات، الاستيرادات ، الحساب الجاري، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2020	76 -74

المبحث الثالث	94-77
نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي	77
المطلب الأول : تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي	87 -77
المطلب الثاني : تحليل تطور مكونات مربع كالدور للمدة 2003-2020	91 -87
المطلب الثالث: تطور الاهمية النسبية لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي(الصادرات، الاستيرادات، الحساب الجاري، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2020	94-91
الفصل الثالث قياس وتحليل اثرالتجارة الخارجية في مكونات مربع كالدور	142-96
تمهيد	96
المبحث الأول تجربة الولايات المتحدة الامريكية	112-97
المطلب الاول : اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	98-97
المطلب الثاني:نموذج ARDL لدالة الناتج	105-98
المطلب الثالث : نموذج ARDL لدالة التضخم	112-105
المبحث الثاني تجربة الجزائر	127-113
المطلب الأول : اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	114-113
المطلب الثاني : نموذج ARDL لدالة الناتج	121-114
المطلب الثالث : نموذج ARDL لدالة البطالة	127-121
المبحث الثالث تجربة العراق	142-128
المطلب الأول : اختبار استقرارية البيانات لديكي فولر الموسع	129-128
المطلب الثاني : نموذج ARDL لدالة الناتج	136-129
المطلب الثالث : نموذج ARDL لدالة التضخم	142-136
الاستنتاجات والتوصيات	147-144
المصادر والمراجع	155-148
الملاحق	160-157

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1	تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة 2003-2020 مليون دولار	51
2	تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دولار	54
3	تطور الناتج المحلي ،التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دولار	57
4	تطور نسب مساهمة الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ،ميزان المدفوعات الى الناتج	60
5	تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دينار جزائري	64
6	تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010-100 مليون دينار جزائري	68
7	تطور الناتج المحلي ، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دينار جزائري	71
8	تطور نسب مساهمة الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات الى الناتج	74
9	تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2012=100 مليون دينار عراقي	83
10	تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 مليون دينار عراقي	88
11	تطور الناتج المحلي ، التضخم ،معدل البطالة ، ميزان المدفوعات ، بالأسعار الثابتة 2012=100مليون دينار عراقي	93
12	تطور نسب مساهمة الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ،ميزان المدفوعات الى الناتج	97
13	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الولايات المتحدة الامريكية	101
14	انموذج (ARDL) لدالة الناتج في الولايات المتحدة الامريكية	102
15	اختبار الحدود في الولايات المتحدة الامريكية	104
16	نتائج اختبار تجانس التباين في الولايات المتحدة الامريكية	104
17	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي في الولايات المتحدة الامريكية	105
18	اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الولايات المتحدة الامريكية	108
19	معالم الأجل الطويل في الولايات المتحدة الامريكية	109
20	انموذج (ARDL)لدالة التضخم في الولايات المتحدة الامريكية	109
21	اختبار الحدود في الولايات المتحدة الامريكية	111

22	نتائج اختبار تجانس التباين في الولايات المتحدة الامريكية	111
23	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في الولايات المتحدة الامريكية لدالة الاستيرادات	112
24	اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الولايات المتحددة الامريكية لدالة الناتج	115
25	معالم الأجل الطويل في الولايات المتحدة الامريكية لدالة التضخم	116
26	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في الجزائر	117
27	انموذج (ARDL) لدالة الناتج في الجزائر	118
28	اختبار الحدود في الجزائر لدالة الناتج	120
29	نتائج اختبار تجانس التباين في الجزائرلدالة الناتج	120
30	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في الجزائر لدالة الناتج	121
31	اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الجزائر لدالة الناتج	124
32	معالم الأجل الطويل في الجزائرلدالة الناتج	125
33	انموذج (ARDL) لدالة البطالة في الجزائر	125
34	اختبار الحدود في الجزائر لدالة البطالة	127
35	نتائج اختبار تجانس التباين في الجزائر لدالة البطالة	127
36	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في الجزائر لدالة البطالة	128
37	اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في الجزائر لدالة البطالة	130
38	معالم الأجل الطويل في الجزائر لدالة البطالة	130
39	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع في العراق	132
40	انموذج (ARDL) لدالة الناتج في العراق	133
41	اختبار الحدود في العراق لدالة الناتج	135
42	نتائج اختبار تجانس التباين في العراق لدالة الناتج	135
43	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي في العراق لدالة الناتج	136
44	اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في العراق لدالة الناتج	139
45	معالم الأجل الطويل في العراق لدالة الناتج	140

46	نتائج نموذجARDLلدالة التضخم	140
47	نتائج اختبار الحدود في العراق لدالة التضخم	142
48	نتائج اختبار تجانس التباين في العراق لدالة التضخم	142
49	اختبار الارتباط التسلسلي في العراق لدالة التضخم	143
50	اختبار معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ في العراق لدالة التضخم	145
51	معالم الأجل الطويل في العراق لدالة التضخم	146

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	المربع السحري الأمثل لكالدور	25
2	تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة 2003-2020 مليون دولار للولايات المتحدة الامريكية	51
3	تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 مليون دولار للمدة 2003-2020 للولايات المتحدة الامريكية	54
4	نمو الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، معدل البطالة، ميزان المدفوعات % للولايات المتحدة الامريكية	57
5	تطور نسب مساهمة (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية	60
6	تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة 2003-2020 مليون دينار في الجزائر	64
7	تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 مليون دينار للمدة 2003-2020 في الجزائر	
8	نمو الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات % في الجزائر	77
9	تطور نسب مساهمة (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	80
10	تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة 2003-2020 مليون دينار في العراق	87
11	تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 مليون دينار للمدة 2003-2020	92
12	نمو الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات% في العراق	96

13	تطور نسب مساهمة(الصادرات ، الاستيرادات ،الحساب الجاري، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	99
14	فترات الابطاء المثلى للولايات المتحدة الامريكية	103
15	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للولايات المتحدة الامريكية	105
16	نتائج الاداء التنبؤي للنموذج للولايات المتحدة الامريكية	106
17	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج للولايات المتحدة الامريكية	107
18	فترات الابطاء المثلى للولايات المتحدة الامريكية	110
19	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للولايات المتحدة الامريكية	112
20	نتائج اختبار الاداء التنبؤي للنموذج للولايات المتحدة الامريكية	113
21	اختبار الاستقرارية الهيكلية للولايات المتحدة الامريكية	114
22	فترات الابطاء المثلى في الجزائر	119
23	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في الجزائر	121
24	اختبار الاداء التنبؤي للنموذج في الجزائر	122
25	اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج في الجزائر	123
26	فترات الابطاء المثلى في الجزائر	126
27	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في الجزائر	128
28	اختبار الاداء التنبؤي للنموذج في الجزائر	129
29	فترات الابطاء المثلى في العراق	134
30	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في العراق	136
31	اختبار الاداء التنبؤي للنموذج في العراق	137
32	اختبار الاستقرارية الهيكلية في العراق	138
33	فترات الإبطاء المثلى في العراق	141
34	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في العراق	143
35	اختبار الاستقرارية الهيكلية في العراق	144

المقدمة:

تعد السياسة التجارية من أهم العوامل الأساسية والمؤثرة في عملية المسار الاقتصادي لأي من البلدان، ومن خلال عملية الانفتاح العالمي يحضر دور السياسة التجارية كمحور اساس لأقتصاد البلد وذلك لما يحصل منها من مردود مادي، ولعل الاهتمام بهذا الجانب يأتي عن طريق تبني استراتيجية اعتماد مكونات مربع كالدور الأربعة، المتمثلة بـ النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة ، التوازن الخارجي ،إذ بواسطة المتغيرات الاقتصادية الاربعة يمكن تقييم أثرالسياسة التجارية، إذ من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة في أن واحد . وتسعى جميع دول العالم إلى تحقيق هذه الأهداف لذلك يقع على عاتق الحكومة توجيه السياسة التجارية بطريقة تتماشى مع التطورات المتبعة في الاقتصاد، لذا تعكس بدرجة كبيرة فاعلية سياسة الحكومة ومستوى الاداء وأهميتها للوصول إلى أهداف المربع السحري لكالدور الذي يحسن ويطور الاقتصاد من خلال هذه الأهداف. لذا سعى البحث الى دراسة تقييم السياسة التجارية باستخدام مربع كالدور في الولايات المتحدة الامريكية كدولة متقدمة والجزائر والعراق كدول نامية، ويعتمد اقتصادهم على النفط لتمويل الموازنة الحكومية، ومما لاشك أن السياسة التجارية تمتلك جذور نظرية اصيلة وتعد القاسم المشترك بين العديد من المدارس الفكرية والادبيات الاقتصادية، لذا فأن دراستنا هذه تتركز على تقييم السياسة التجارية من خلال مكونات مربع كالدور خلال مدة زمنية وتتمحور في الفصول(الفصل الأول الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية ومربع كالدور)أما الفصل الثاني (تحليل تطور مؤشرات السياسة التجارية ومكونات مربع كالدور في بلدان مختارة) والفصل الثالث تضمن (قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية في مكونات مربع كالدور).

اولاً :- اهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من خلال تقييم دور السياسة التجارية في مكونات مربع كالدور من خلال تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي لأقتصادات متقدمة ونامية في السياسة التجارية، إذ يعد هذا البحث موضوعاً يشغل حيزاً كبيراً في مجال تطبيق السياسات الاقتصادية الاصلاحية .

ثانياً :- مشكلة البحث

تنشأ مشكلة البحث من خلال عدم ملائمة السياسة التجارية المتخذة في البلدان لما بعد عام 2003 مع أهداف تحقيق مربع كالدور، إذ ضعف الاجراءات الادارية الجمركية وكذلك انخفاض تطبيق انظمة التعريفات الجمركية والقيود الكمية، مما أدى الى فتح الباب واسعاً امام مختلف البضائع الصناعية والزراعية، وفقد المنتجون حوافز الانتاج، واضحى المجتمع مشبع بثقافة الاستهلاك .

ثالثاً :- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان مكونات مربع كالدور(بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي)، ترتبط بعلاقة جوهرية في السياسة التجارية . وطبيعة هذه العلاقة تختلف من اقتصاد الى آخر بحسب درجة تقدمة وطبيعة النظام الاقتصادي المتبع وفلسفة الحكومة حول أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

رابعاً :- الهدف من البحث

1- التأصيل النظري لدور السياسة التجارية في مكونات مربع كالدور.
2- دراسة السياسة التجارية في البلدان عينة البحث للمدة (2003-2020).
3- دراسة مؤشرات بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان عينة البحث للمدة (2003-2020).
4- قياس العلاقة بين السياسة التجارية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للمدة (2003-2020).

خامساً :- منهجية البحث

اعتمد البحث على أتباع الاسلوب الوصفي التحليلي والذي يعتمد على المنهج الاستقرائي لغرض تحليل متغيرات السياسة التجارية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال المدة 2003-2020 من أجل الوقوف على التحولات والآثار المترتبة على تطورها خلال مدة البحث، ومن أجل قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث استخدم نموذج ARDL (نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة).

سادساً:- هيكلية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة فرضيته، وبهدف تعزيز الجانب النظري حول تقييم دور السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور، وقياس العلاقة بين متغيرات السياسة التجارية ومتغيرات مربع كالدور في دول العينة للدراسة تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول :-

الفصل الاول : تمثل بالإطار النظري للبحث وقسم الى ثلاثة مباحث تناول الأول الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية، اما المبحث الثاني تناول الاطار المفاهيمي لمربع كالدور، واقتصر المبحث الثالث على التأصيل النظري لدور السياسة التجارية في مكونات مربع كالدور .

الفصل الثاني : تناول تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في كل من الولايات المتحدة الامريكية والجزائر والعراق . وقسم الى ثلاثة مباحث تطرق المبحث الاول الى الاطار التحليلي للعلاقة بين السياسة التجارية في مربع كالدور في الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2003-2020 ، أما المبحث الثاني خصص لبيان الإطار التحليلي للعلاقة بين السياسة التجارية ومربع كالدور في الجزائر للمدة 2003-2020 ، والمبحث الثالث خصص لبيان الإطار التحليلي للعلاقة بين السياسة التجارية ومربع كالدور في العراق للمدة 2003-2020 .

الفصل الثالث : اقتصر على قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية في مكونات مربع كالدور ، وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول تجربة الولايات المتحدة الامريكية، أما المبحث الثاني ركز على تجربة الجزائر، أما المبحث الثالث تناول تجربة العراق .

سابعاً :- الحدود المكانية والزمانية للبحث

1- **المجال المكاني** :- قد تمثل النطاق المكاني للبحث في اختيار ثلاثة اقتصادات، هي الولايات المتحدة الامريكية ، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد العراقي، وذلك بسبب الخصائص والمميزات التي تتمتع بها تلك الأقتصادات، اذ يتميز اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية بأنه اقتصاد رأسمالي متطور وذو تجربة رائدة ويعد كذلك أحد أكبر الاقتصادات المتقدمة . و يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد نامي وذو خصائص اقتصادية قريبة جداً من الاقتصاد العراقي .

2- **المجال الزمني** :- وشمل البعد الزمني للبحث المدة الزمنية من (2003-2020) وقد شهدت هذه الاقتصادات تحولات كبيرة بشكل خاص ; وذلك بسبب الاحداث والأزمات العالمية بشكل عام والتي كان لها أثر في رسم شكل السياسة التجارية في تلك البلدان .

ثامناً :- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية

أ- **دراسة (صلاح الدين كروش2016)[1] :** تهدف هذه الدراسة الإجابة على التناقضات الآتية : ماهي الامكانيات والحدود التي تحقق التغيرات للاقتصاد الكلي من خلال المربع السحري لكالدور، وذلك بواسطة اعتماد نماذج اقتصادية كلية في الجزائر؟، وايضاً تقييم فعالية السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية، وذلك من أجل تحقيق جميع أهداف السياسة الاقتصادية ، بواسطة ما يطلق علية بالمربع السحري لكالدور(النمو الاقتصادي، التضخم، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي) . وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها : لم تحقق السياسة الاقتصادية أي من أهدافها من خلال الاقتصاد الموجه الذي مارسته الجزائر قبل عام 1989 ، وايضاً سوق العمل غير مرن في الجزائر، وكذلك توضح أن نتائج السياسة التشغيلية بسبب طبيعة الطابع الاجتماعي المتبع لم تكن ملاءمة لحجم الانفاق العام .

ب- **دراسة (هشام لبزة ومحمد الهادي2017)[2] :** هدف البحث إلى دراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأمثلية لمتغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، وذلك من أجل معرفة ووضع السياسة النقدية الملاءمة لغرض متابعة وتصحيح الاختلالات لهيكل الاقتصاد القومي، ومن أجل تحقيق أهداف مربع كالدور المتمثلة (نمو اقتصادي مرتفع، لا تضخم، لا بطالة ،توازن ميزان المدفوعات)، ومن أجل اختبار فرضية البحث قد استخدم نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR). وتم التوصل من خلال الدراسة ان السياسة النقدية في الجزائر خلال المدة 1990-2014 لم تنجح في عملية تحقيق الأمثلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال فرضيات المربع السحري لكالدور، وقد تبين ان تأثيرها على اجمالي البطالة والتضخم اكبر من تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، ويعود سبب ذلك ان تلك الأهداف في الجزائر قد تتأثر اساساً بالتغيرات الذي تحصل للأسعار العالمية للبترول .

(1) صلاح الدين كروش : البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور(محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة حسيبة بن وعلى ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، الشلف ، جامعة الجزائر ، 2016 .

(2) هشام لبزة ومحمد الهادي : أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014) ، الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 17 ، 2017 .

ت- دراسة (رمضان السيد احمد معن و وفاء بسيونى السيد شحاته 2020) [1] هدف البحث الى دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث وهي الإنفاق العام، ومتغيرات مربع كالدور السحري، للاقتصاد المصري في الأجلين القصير والطويل، وذلك من أجل تفسير تطور واقع هذه المتغيرات والعلاقة بينهما خلال مدة البحث، والنموذج القياسي المتبع. وقد تم التوصل من خلال الدراسة بأن عملية التحقيق لأهداف مربع كالدور السحري ليس بالأمر السهل، أي عند حدوث تحسن لبعض محاور المربع السحري لكالدور قد تبين انه سوف يظهر تدهوراً لمحاور أخرى لنفس السنه ، أي ان امثليه المربع السحري لم يتم تحقيقها بصورة كاملة في الاقتصاد المصري. وتشير النتائج الى ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادي ،البطالة، التضخم، التوازن الخارجي . وأن الانفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي، وعلاقة عكسية بالبطالة ،وعلاقة طردية بالتضخم، وعلاقة عكسية بالتوازن الخارجي.

2- الدراسات الأجنبية

أ- دراسة (Osetoral Engines 2007) [2]

الهدف من هذه الدراسة قد وضحت أن قوانين كالدور وثيقة الصلة أو مشابهة تقريباً لموضوع كيف تأثير التغير الهيكلي على عملية النمو ، وبواسطة ذلك تم وضوح كالدور في قطاعات محرك عملية النمو واقتصاديات الحجم العام، وكذلك التحول في القطاعات بشكل اكثر سهولة وتبسيطاً ولكن تعتبر ذات معلومات اساسية وجوهرية . وقد فرضت هذه الدراسة ان قوانين كالدور مرتبطة تماماً بالتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد .

وتم التوصل من خلال الدراسة الى ان قوانين كالدور تبين سلسلة من الحقائق وكذلك الانتظام التاريخي بدلاً من أنها نظرية للتنمية الاقتصادية حيث يمكن ان تتوافق هذه الحقائق مع مجموعة متنوعة من نظريات النمو، ولكن الأهم ان هذه القوانين مفيدة على المستوى القطاعي ، وبالأخير فهي مفيدة في عملية التحليل ومقارنة انماط النمو الاقتصادي .

(1) رمضان السيد أحمد معن ، وفاء بسيونى السيد شحاته : دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ، مصر ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، العدد 9 ، 2020 .

(2) Osetoral Engines Of Growth In Developing : Working Paper No . 107 , Stylized Facts And Implications , Asia , 2007 .

ب- دراسة

(Picek-2010)([1])

يعد الهدف من هذه الدراسة بأنها وضحت مربع كالدور بأنه يأخذ شكل رسم تخطيطي ذات الرؤوس الأربعة ، أي اعتبر ان هذه الأهداف الأربعة تعتبر المحاور المكونة لمربع كالدور وتعتبر الأهداف الاساسية لأي اقتصاد ، ووضح ايضاً ان مربع كالدور تحديث لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتي يناقش شرعية النظام التقليدي الموحد الذي يعطي اوزان متساوية لكل هدف من الاهداف الاربعة على وجه الخصوص، ويمكن كذلك اضافة أي هدف من الاهداف ويتم تعديل اسم المضلع وفقاً لعدد الزوايا .

وقد توصلت هذه الدراسة في تحديد امثليه الاقتصاد ، أي أن المستويات في المتغيرات يجب أن تصلها ليصبح بوضع اقتصادي امثل معتمداً على الاهداف الاربعة لمربع كالدور وقد تمثلت بالمتغيرات الاقتصادية.

- أن اهم الإضافات التي جاء بها هذا البحث مقارنة بالدراسات السابقة هي أن بعض الدراسات وظفت المنهج الكمي باستثناء دراسة الباحثة التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على المنهج الاستقرائي ، كذلك ركزت اغلب الدراسات السابقة على العلاقة بين مربع كالدور والسياسة النقدية، والانفاق الكلي والسياسة المالية في حين هذه الدراسة تناولت تقييم السياسة التجارية بأستخدام مربع كالدور، وذلك من خلال بيان دور مكونات السياسة التجارية في كل مؤشر من متغيرات مربع كالدور – من الجانب النظري والبياني والكمي .

.

(1) Picek , The Magic Square Of Economic Police Measured By Amacroeconomic Per Formance In Dex New School For Social Research Department Of Economic , America , 2010 ,

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية ومربع كالدور

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمربع كالدور

المبحث الثالث: دورالسياسة التجارية في مربع كالدور

تمهيد:

ساهمت السياسة التجارية بشكل كبير في عملية الانفتاح الاقتصادي العالمي ، فتحرير التجارة يعد أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك عن طريق الاتجاه نحو الاتفاقيات التجارية سواء كانت الثنائية ، أو الإقليمية ، أو الدولية وذلك لتعزيز الدور الكبير للتجارة الدولية من خلال النشاط التجاري الذي شهد تطوراً كبيراً عبر الزمن . وقد شهدت التجارة الدولية نمواً متسارعاً من خلال قيام الدول بمنهج التعاون والتكامل بينها والاندماج في النظام التجاري الدولي ، وذلك من خلال تبنى سياسات تجارية مناسبة تهدف الى التحرير التجاري عن طريق إزالة كل الحواجز والمعوقات التي تقع في طريق حرية التجارة ، وتجنب النزعة الحمائية التي طبقت والتي أدت الى أزمة الكساد الكبير، ويبين الفصل الاول دور السياسة التجارية بمربع كالدور، اذ أن النمو الاقتصادي يكون له تأثير على المرونة النسبية للطلب المتوافرة لدى الدول، وهذا له علاقة ويرتبط بمعدلات النمو في الدول الأخرى ، كذلك التضخم بإعتباره من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع دول العالم . اما البطالة بإعتبار ان التجارة المرتفعة لها تأثير عكسي على جميع القطاعات الصناعية في جميع الدول المتقدمة .ويعتبر التوازن الخارجي النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على اتجاه الاقتصاد العالمي أو العكس .

المبحث الاول : الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لمربع كالدور

المبحث الثالث : دور السياسة التجارية في مربع كالدور

المبحث الاول :- الإطار المفاهيمي للسياسة التجارية

المطلب الأول :- مفهوم السياسة التجارية

اولاً:- تعريف السياسة التجارية

تعددت التعاريف التي أطلقت من قبل الاقتصاديين على السياسة التجارية، إذ اطلق كل منهم تعريف وفقاً لوجهة نظره وطريقة بحثه ورؤيته الاقتصادية . وفيما يلي استعراض لبعض التعاريف :-

تعرف السياسة التجارية بأنها ((مجموعة الإجراءات التي تطبقها الحكومة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف)) [1].

كما عرفت بأنها ((مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى بهدف تحقيق اهداف معينة)) [2].

وعرفت ايضاً بأنها ((مجموعة الوسائل والإجراءات التي تختلف من حكومة الى أخرى وذلك بحسب الظروف التي تحيط بتلك الحكومة والأوضاع والإمكانات المتاحة والاحتياجات وعوامل عديدة أخرى، كأهداف تروم الحكومة الى تحقيقها من اتباعها للسياسة التجارية محل البحث)) [3].

وهناك تعريف أخر للسياسة التجارية إذ تم تعريفها بأنها ((اختيار الحكومة وجهة معينة ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج (حرية ام حمائية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات أو اتخاذ القرارات والاجراءات بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة)) [4].

وتعرف السياسة التجارية بأنها((مجموعة الحوافز والإعانات التي يستخدمها بلد ما للتأثير على تجارته الدولية خارج البلد)) [5].

---

(1) خالد احمد فرحان المشهداني : التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، ط1 ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص392.

(2) رعد حسن الصرن : اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، ط1 ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 ، ص271 .

(3) جميل محمد خالد : اساسيات الاقتصاد الدولي ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص222 .

(4) جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافيء ، ط2 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992 ، ص155 .

(5) Steven Husted , Mlchael Melvin , International Economics, Elghth Edition , Addison – Wesley United States Of America , 2010,P:246.

وفي الأخير فأن كل التعاريف تصب في المضمون نفسه أو في القرب منه لكنها قد تختلف من زاوية النظر أليها، إذ يمكن ان يعبر عنها بعدة مصطلحات . لذا يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها أحدى السياسات الاقتصادية الكلية التي تعد جانب مهم لبناء اقتصاد قوي فهي تعد وسيلة لتنظيم عملية التبادل الدولي وعن طريقها يتم فتح اسواق خارجية وتوفير عدد من العملات الصعبة ومن ثم خلق وظائف وأدامة عملية النمو الاقتصادي .

ويتحدد مفهوم السياسة التجارية بمجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقتها الاقتصادية مع جميع بلدان العالم الأخرى ، وفي مجال التصدير والاستيراد بصفة رئيسة ، وتتمثل تلك التدابير والإجراءات في إجراءات الحماية متمثلة في القيود المباشرة ، كنظام الحصص واجازات الاستيراد وايضاً استخدام التعريفة الجمركية مع سياسات أخرى كدعم بعض الصناعات لتشجيع سياسات تعويض الاستيراد والمحافظة على اسعار الصرف الثابتة . ان تلك إجراءات الحماية المذكورة تؤدي الى اختلالات وتشوهات متعددة ، فضلاً عن الزيادة في نفقات الحكومة نتيجة لتعدد المشاريع التي تم تقديم الدعم لها وهذا يؤدي الى ضعف تخصيص الموارد ، بسبب ان تلك المشاريع لا تستطيع الاستمرار دون دعم وايضاً انخفاض الكفاءة التي أدت الى فقدان الحوافز لتحسين نوعية الانتاج وتقليل تكاليفه[1].

تتضمن السياسة التجارية تخطيطات ومراقبة مباشرة على الاستيرادات والصادرات وتحدد الأولويات والخطط للمستقبل والاتساق مع السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية والمالية) من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي العام في جميع البلدان وأجمالي السياسات التجارية تقوم بتحويل الأنفاق المحلي بعيداً عن السلع الأجنبية وفي اتجاه السلع المحلية وتعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعطي للحكومة حق المشاركة في جميع العلاقات الاقتصادية الدولية ، تعد السياسة التجارية من أهم ركائز وادوات السياسة الاقتصادية منذ القدم والتي تتضمن قواعد وتشريعات دولية مصدق عليها من طرف الحكومة التي ترتبط بها تجارياً ، وذلك بتقييد أو تحرير التجارة حسب ظرف كل حكومة[2] .

كما تعتبر جزءً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الدولية، إذ تعد السياسة التجارية تلك السياسة التي تتبعها الحكومة في مجالات التجارة الخارجية بغرض التأثير في الاستيرادات

(1) نصر حمود مزنان فهد : آثر السياسة الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص89 .

(2) حيدر يونس كاظم : الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية في السياسات الاقتصادية ، ط1 ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، شعبة التأليف والترجمة ، 2016 ، ص146 .

والصادرات ، كما تلجأ الحكومة الى وضع السياسة التجارية من أجل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات [1] .

وتعد السياسة التجارية أحد أجزاء السياسة الاقتصادية، إذ تقوم الحكومة من خلال الاجراءات المتبعة على صعيد التجارة الخارجية لتحقيق عدة غايات تتجسد بتطوير العلاقات الدولية مع البلدان الاخرى وحماية الاقتصاد الوطني ودعم التطور للبلد من خلال مساهمة التجارة الخارجية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي والعمل على ايجاد التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات ويقصد به هو حالة تكافئ في ظلها المقبوضات التي تحصل عليها الحكومة عن صادراتها مع المدفوعات[2] .

وتحتل السياسة التجارية مكانة بارزة في السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، إذ أن هذه السياسة تحدد طبيعة الوضع الذي يمكن ان يشغله البلد في تقسيم العمل الدولي والسوق العالمي ،أي المكانة التي يحتلها البلد على الساحة الدولية[3]. ونتيجة لتطورات الاقتصاد الدولي برزت اتجاهات جديدة مميزة في مجال السياسة التجارية يمكن تسميتها بالاتجاهات الواقعية ، هذه الاتجاهات تتمثل في اختيار السياسة التجارية وفق الظروف الاقتصادية أو المرحلة التي يمر بها البلد دون التقييد مسبقاً بنظرات قومية وفلسفات دولية ، وعلى ذلك فقد يستلزم الأمر تقييداً شديداً في بعض الظروف أو في مرحلة من المراحل وربما تحريرها الى ابعد الحدود في ظروف أخرى .

تسعى البلدان النامية الى تحرير التبادل التجاري وتوسعة تدريجياً من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي بحجة ان التجارة مع البلدان المتقدمة تؤدي الى زيادة فجوة التخلف الاقتصادي .أما الأتجاة الآخر فيوضح ان مصلحة البلدان النامية تتمثل بالتمسك بما يطلق عليه استراتيجية التوجه الى الداخل. ويقصد بها اتباع سياسات إنمائية تجارية هادفة الى الاعتماد على الذات بقدر الإمكان وذلك كبديل للتوجه الى الخارج [4]. أو الاعتماد على التجارة الدولية والمعونات التي تقدمها البلدان المتقدمة بشروط ليست في صالحها، إذ ان مثل هذه الاستراتيجية تسبب في مزيد من القيود على التجارة الدولية[5].

(1) المصدر السابق نفسه : ص146 .
(2) امين رشيد كنونة : الاقتصاد الدولي ، ط1 ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1980 ، ص105 .
(3) رعد حسن الصرن : مصدر سابق ، ص 276 .
(4) عبد الرحمن يسري احمد : الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار الجامعة المصرية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 ، ص228 .
(5) Deesnisr . Appleyard , Alfredg . Field , Gr , International Economics , Seventh Edition , Mcgraw – Hill Lrwin , United States , 2010 , P: 359 .

المطلب الثاني:- أهداف السياسة التجارية

هناك عدة أهداف للسياسة التجارية وقد تختلف حسب اختلاف نوع السياسة التي يتم تطبيقها سواء كانت سياسة الحرية أو سياسة الحماية وتتمثل بالآتي :-

اولاً - التشغيل الكامل

ويسمى أيضاً بالتوظيف الكامل في بعض الكتب الاقتصادية ، ويقصد بهذا الهدف تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف وزيادة تشغيل العمالة أي بمعنى تحقيق أدنى مستوى من البطالة ، ويوضح ذلك رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الإنتاج الذي يؤدي الى الزيادة في النمو الاقتصادي ، أي كلما ترتفع البطالة تحصل خسائر اقتصادية وذلك لأنها تنتج طاقة عاطلة وكذلك الكثير من الأثار السياسية والنقدية والاجتماعية للبطالة . ويمكن التعبير عن التشغيل الكامل من خلال التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية أي لا تبقى بعض الموارد معطلة من خلال التحفيز على الاستثمار الخاص أو العام وبذلك سوف يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل الأفراد ويؤدي ذلك الى زيادة الإنتاج والذي يزيد النمو الاقتصادي ، وبذلك سيتم القضاء على البطالة وآثارها السلبية التي يتعرض لها المجتمع ، وتزداد رفاهية المجتمع ويرتفع مستواهم المعاشي[1].

ثانياً - تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي

توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية الى الاهتمام بنماذج النمو ، وقد تبين ان نماذج النمو هي التي تسعى للحصول على ظروف اقتصادية مناسبة من أجل تحقيق النمو المرغوب فيه مع الحصول على أعلى حد من الاستقرار الاقتصادي ، ولعل أهم النماذج هي نموذج هارود – دومار وهيكس [2]

كما بدأ الاهتمام بمشاكل النمو ومشاكل التنمية الاقتصادية والتخلف في الدول النامية ، ومن ثم أمكانية تطبيق هذه النماذج الموجهة لحل مشاكل التخطيط والتنمية في هذه الدول . أي ان الدول النامية هي تلك الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة نسبة الى مستوى المعيشة في الدول المتقدمة اقتصادياً مثل

(1) عبد المطلب عبد الحميد : السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، سلسلة الدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص27 .

(2) ابو القاسم عمر الطبولي ، علي عطية عبد السلام : اساسيات الاقتصاد ، ط11 ، منشورات جامعة قارنوس بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2008 ، ص325 .

امريكا وأوربا ، أو بمصطلح أخر هي تلك الدول التي يكون فيها متوسط دخل الفرد الحقيقي منخفضاً نسبة الى مستوى معين في الدول المتقدمة [1].

يوضح النمو الاقتصادي نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، إذ إن الزيادة يجب ان تكون أسرع من الزيادة في السكان لكي تتم عملية النمو، فعندما يزيد دخل الفرد في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ، فأن هذا يعني حصول عملية النمو الاقتصادي وفي الغالب فأن النمو يعتبر منظماً ومستقراً في الدول المتقدمة إذ لا يوجد ثمة تغيرات حادة ضرورية في القيم والمؤسسات ، فالنمو في الواقع يحدث ذاتياً الى حد ما إذا كان التوظيف بعيد أو قريباً من مستوى الاستخدام الكامل وهذا غير صحيح في البلدان الأقل نمواً[2]. ويهدف صناع السياسات الى تشجيع النمو الاقتصادي والذي يسمح للأسر والشركات بالتخطيط بدقة ويشجع على الانخراط اللازم للحفاظ على النمو ويمكن للسياسة أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال توفير حواجز للادخار أي أدخال المال يجب إلا يكون من المبالغ المتبقية في نهاية الشهر ، بل يلزم من البداية تخصيص جزء للادخار[3] .

وتوضح التنمية الاقتصادية بأنها حالة الانتقال من التخلف الى التقدم ، ويصاحب هذا الانتقال الكثير من التغيرات في البنيان الاقتصادي[4]. وتعبر التنمية عن فكر تنموي تقليدي لايمنح تفسيراً مقبولاً لأسباب ومظاهر التخلف والتبعية السائدة، إذ كانت التنمية ببساطة هي عملية اجتثاث التخلف والقضاء عليه.

وإن عملية التنمية ليست مجرد قضيه تتعلق بتراكم رأس المال القومي أو المزيد من الأراضي الزراعية والمعادن في باطن الأرض لكنها ايضاً عدالة في توزيع الموارد القومية وشفافية في استصحاب كل افراد المجتمع لأحداث تغير نوعي وكيفي وكمي وتشجيع الحماس الواعي في أطار تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي ووافر الحيوية والإرادة وأهمية التنمية ليست في جعل المجتمع أكثر قدرة على الإنتاج بل الارتقاء بتوعية المجتمع . ويمكن النظر الى التنمية بإعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس[5] .

---

(1) المصدر السابق نفسة : ص325 .

(2) مايكل ابد جمان : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص127 .

(3) R. Glenn Huppard , Anthonypartick Oprlen ,. Seventh Edition , McGraw – Hill Irwin , Americas , New York , 2010 P: 855 .

(4) مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، 2007 ، ص122 .

(5)طه محمد بامكار : التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان ، دار عزه للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان ، 2012 ، ص ص20-21 .

وقد تساهم السياسة التجارية بتحقيق النمو والتنمية حيت أن النمو الاقتصادي قد يكون له تأثير على المرونة النسبية المتوفرة لدى الدول ، وهذا له علاقة وقد يرتبط بمعدلات النمو في الدول الأخرى ، له تأثير على التجارة الدولية وذلك نتيجة زيادة أو نقص الطلب على سلع معينة .

وتعتبر عملية التنمية أوسع من النمو الاقتصادي ، إذ يقصد بالتنمية الاقتصادية هي عملية التحول من وضع الى وضع أخر أفضل من الوضع الذي كانت فيه بحيث تجعل اقتصاد الدولة قادراً على النمو والتحرك وتتعرض التنمية الاقتصادية الى عدة تغيرات في الهياكل الاقتصادية ويضاف الى ذلك ارتفاع حصه الفرد من الدخول[1] .

ثالثاً ـ استقرار المستوى العام للأسعار

يؤدي ارتفاع الأسعار الى تأكل قيمة النقود كوسيلة للتبادل ومخزن للقيمة خاصة بعد ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير وغير متوقع . يرى بعض الاقتصاديين عندما يستخدم تعبير التضخم دون تميز الحالة التي يطلق عليها فأن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف اليه الذهن ، وأن التضخم هو عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فأن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً . ويجب ملاحظة إن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراءها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات). وهو ما يطلق علية تضخم الأسعار[2] .

يتعرض الاقتصاد الى العديد من التقلبات في مستويات الأسعار وقد تكون هذه التقلبات غير مرغوبة من قبل أفراد المجتمع ، فتهدف السياسة التجارية الى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار لمعالجة جميع الضغوطات الانكماشية والتضخمية ، وإن عملية المعالجة التي تتعرض لها الأسعار تكون اسهل من عملية انخفاضها أي العمل على تكييف السياسة التجارية بما يحقق عملية الاستقرار في الأسعار، ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تلجأ السلطة التجارية الى استخدام السياسة التجارية من خلال السياسة الانكماشية التي تقوم بخفض الأنفاق الحكومي وخاصةً الاستهلاكي منه، مع عدم المساس بأوجه الأنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى سبيل المثال تقليص حجم الأنفاق العام على القطاعات

(1) احمد باهض تقي : التنمية الاقتصادية في العراق مشاكل وحلول، ط1، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، منظمة غير حكومية مسجلة لدى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2006 ، ص12 .

(2) R. Glenn Huppard , Anthony Patrick Oprien , Op. Cit , P: 854.

الخدمية عند الضرورة، فضلاً عن استخدامها للإيرادات الضريبية وأحداث فائض في الموازنة العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر، أي العمل على تكييف السياسة التجارية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[1].

رابعاً - تحقيق التوازن لميزان المدفوعات

تحدث حالة العجز في ميزان المدفوعات عندما تتجاوز المدفوعات الى الأجانب ما يحصل عليه البلد منهم في جميع العمليات التلقائية** . أما حالة الفائض في ميزان المدفوعات فتحدث عندما تنخفض المدفوعات الى الأجانب عن ما يحصل عليه البلد منهم في جميع العمليات التلقائية .

أما وسائل الدين الرسمية والموجودات الاحتياطية الدولية فتكون من وسائل معالجة الاختلال في التمويل .ففي حالة الفائض ليس هناك كمية معينة للتمويل مادام البلد الذي يتمتع بالفائض راغباً في تراكم حقوق على البلدان الأجنبية ، أما في حالة العجز يمكن ان تستمر عملية التمويل مادامت البلدان الأجنبية راغبة ومستمرة في قبول التراكم في ديونها على جميع البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات . وتحدث حاله التوازن النقدي عندما يتساوى طلب الصرف الأجنبي مع العرض عليه في جميع العمليات[2]. ويعتبر ميزان المدفوعات المحاسبي وثيقة تسجل فيها جميع العمليات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة.

تميز ميزان المدفوعات المحاسبي بالخصائص الأتية :-

1- ميزان المدفوعات يسجل التغيرات والتدفقات التي حدثت فعلاً ، فهو يقوم بتسجيل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت بالفعل .
2- ميزان المدفوعات يكون بشكل سجل محاسبي وبالتالي يأخذ مبدأ القيد المزدوج ، وكل التعامل الذي يحصل بين المقيمين وغير المقيمين يؤدي الى قيد المبلغ مرتين . ومن الصعب وجود دولة في عالم اليوم تنتج كافة السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات سكانها، ويصعب ايضاً وجود دولة لا تتبادل سلع أو خدمات مع العالم الخارجي . فالدولة تحتاج الى سلع لا تنتج محلياً أو تنتج محلياً ولكن بكمية غير كافية أو بمستوى أقل كفاءة من الخارج[3].

---

(1)حيدر يونس كاظم : مصدر سابق ، ص142.
(2)عبد المنعم السيد علي : مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ج2 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1984 ، ص265 .
(3)طارق فاروق الحصري : الاقتصاد الدولي ، ط1 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، 2010 ، ص 49 .
*** **العمليات التلقائية** : هي العمليات التي لا تحتاج الى صرف جهد او طاقة لكي تحدث ، أي العملية التي تحدث لذاتها دون تدخل .

خامساً - تحقيق الأمن الغذائي

وهو تمكين الأشخاص كافة وفي جميع الأوقات من الوصول اجتماعياً ومادياً الى الغذاء الكافي والأمن وهو يشكل أكبر خطر على الدولة في حالة عدم وجود الاستقرار السياسي الخارجي والداخلي أي اندلاع الحروب والأزمات الاقتصادية، وكذلك الحصول على حصص استراتيجية في الأسواق العالمية وتنوع أطراف التعامل الخارجي مع دول العالم [1] . وقد تساهم السياسة التجارية بتحقيق الامن الغذائي من خلال القيام بإجراءات تقليل التعريفة الجمركية على الغذاء الداخل للبلد.

المطلب الثالث :- ادوات السياسة التجارية

توجد العديد من ادوات السياسة التجارية وكذلك العديد من وسائل استخدامها، ولكل منها استخدام للتأثير في معدلات التبادل التجاري، والبعض يستخدم لزيادة العائد ، والبعض يستخدم لتشجيع الصادرات أو لتقييد الاستيرادات[2].

ويمكن توضيح هذه الادوات على الشكل الآتي :-

اولاً : الادوات السعرية :- يؤثر هذا النوع من الادوات على أسعار الاستيرادات والصادرات وأهمها .

1- الرسوم الجمركية : تفرض على جميع السلع سواء كانت هذه السلع استيرادات أم صادرات وتقسم الى عدة أنواع :-

أ - الرسوم النوعية : يفرض هذا النوع على شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على اساس الخصائص التي تمتاز بها من حيث (وزن ، حجم ...الخ).

ب- الرسوم القيمية : يفرض هذا النوع على شكل نسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت استيرادات أم صادرات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية .

ت- الرسوم المركبة : وتتضمن كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية[3].

(1) جميل محمد خالد : اساسيات الاقتصاد الدولي ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص222 .

(2)Peterp . Kenen , Theninternational Economy , Third Edition , Campridge , University Press , Dimashk , 1999 , P: 349 .

(3) السيد متولي عبد القادر : الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، ط1 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان ، 2011 ، ص ص 72-73 .

2– الرقابة على أسعار الصرف : ويمكن تقسيم أسعار الصرف الى عدة أنواع :-

أ- **سعر الصرف المدار :** يتميز هذا النوع من السعر بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير أتجاة العرض والطلب على العملات الأجنبية ، وهذا السعر يصعب الأخذ به حتى في الدول المتقدمة، لذلك يعمل في السوق السوداء في الدول النامية التي تستعمل سعر صرف مبالغ فيه ، فيلجأ الناس الى السوق السوداء للبحث عن سعر العملة الحقيقي الذي يتحدد بناءً على العرض والطلب.

ب- **سعر الصرف المرن :** يتحدد على أساس العرض والطلب مع تدخل السلطة النقدية أحياناً عند الحاجة للدفاع عن هذا السعر تدخلاً غير مباشر ، أما برفع سعر معدل الفائدة على الودائع من هذه العملة فيزيد الطلب عليها فتزيد قيمتها ، أو العكس في حالة الرغبة في تخفيض قيمة العملة ، وربما تستعمل السلطة النقدية طريقة أخرى للدفاع عن العملة المحلية بصرفها بالعملات الأجنبية . فعندما تريد رفع قيمتها تشتري تلك العملة من السوق وتدفع بدلها عملة أجنبية مما يؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية لزيادة الطلب عليها وفي حال الرغبة في تخفيضها تبيعها في السوق .

ت - **سعر الصرف المثبت :** يعني دمج عملة الدولة بعملة دولية قوية ، أو بمجموعة عملات ، أو بوحدة حقوق السحب الخاصةالتي يصدرها صندوق النقد الدولي . ويعمل هذا النوع في الاقتصادات النامية لعدم قدرتها على العمل بسعر الصرف المرن بسبب قلة حصيلتها من العملات الصعبة[1] .

ثانياً :- الأدوات الكمية : ويمكن حصرها بالآتي :-

1- **نظام الحصص :** والمقصود به وضع نسبة معينة لكمية الوحدات التي يمكن استيرادها عند تحديد سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة ، أو تثبيت كمية أعلى من العملات الأجنبية من أجل الحصول على كميات معينة من عدد من السلع . وتكون هذه الحالة خاصة في بعض الاقتصادات النامية التي تفقد العملة الأجنبية لأستيراد السلع غير الضرورية أو الكمالية ، وكذلك بعض السلع الضرورية التي يتم استهلاكها ، بينما لا توجد هذه الحالة في الاقتصادات المتقدمة التي تمتلك العملات الأجنبية وتستورد جميع السلع الضرورية والكمالية وتتم عملية التبادل داخل البلد وخارجه[2].

(1) نعيم ابراهيم الظاهر : مبادئ الادارة الاقتصادية ، ط1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، العبدلي، عمان، 2009 ، ص100 .
(2) محمد سلمان سلامة : الادارة المالية ، ط1 ، دار المعتز للنشر والتوزيع، الاردن ، عمان ، 2015 ، ص310 .
** * **حقوق السحب الخاصة :** هو أصل احتياطي دولي .

2- **نظام الإعانات :** هو ان تمنح الحكومة الإعانات للمنتجين المحليين لكي يتم أحلالها محل الاستيرادات أو لتميز الناتج وزيادة التصدير. وتسعى الحكومة من خلال هذا النظام الى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على أعانات بالمقابل بيع منتجاتهم بالخارج وبأسعار لا تحقق لهم الربح ، لكي يكونوا في وضع تنافسي أفضل سواء في الأسواق الخارجية أم الداخلية[1] .

وبذلك تقسم الإعانات الى :-

أ- إعانات الصادرات : وهي التي تقدم للمنتجات المعدة للتصدير من أجل زيادة حجم الصادرات.

ب- إعانات الاستيرادات : وهي التي تقدم للمنتج المحلي كي يحل بدلاً عن السلع المستوردة .

والغرض من النوع الأول هو زيادة عرض السلعة المصدرة الى السوق الدولية ، أما الغرض من النوع الثاني هو زيادة المعروض من السلع المنتجة محلياً . كما إن المنطق الاقتصادي يوضح بأنه عندما تفرض تعريفات كمركية لحماية مجموعة معينة من الصناعات ، فأن هذه الصناعات ستتمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة مستوى الاستخدام فيها وفي الصناعات الأخرى المغذية لها والمتغذية منها بحكم الروابط الأمامية والخلفية التي تربطها مع الصناعات الأخرى[2].

3- **تراخيص الاستيراد :** ويعد من انواع الحصص ويقصد به عدم السماح بالاستيراد الإ بموافقة الحكومة وتعطي هذه الموافقة في صورة أذن أو تراخيص بالاستيراد ، إذ إن الشخص الذي يحمل التراخيص هو الذي يحق له الاستيراد لسلعة معينة . وتعطي تراخيص الاستيراد من خلال الكمية المسموح بها بالاعتماد على كل شهادة مشابهة تماماً للحصص وتقوم بإصدار تراخيص الاستيراد الجهات المختصة والمخولة بذلك ، بغرض الحصول على ترخيص .

(1) محمد محمود النصر ، عبد اللة محمد شامية : مبادئ الاقتصاد الجزئي ، ط4 ، الاردن ، عمان ، 2008 ص319 .
(2) .جيمس جيربر : الاقتصاد الدولي ، ترجمه هيثم عيسى ، حسان اسماعيل ، قيس خضر ، احمد صالح ، ط6 ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، ج2 ، دمشق ، سوريا ، 2013 ، ص144 .

المطلب الرابع :- انواع السياسة التجارية

هناك نوعين للسياسة التجارية وهما :-

سياسة حماية التجارة وسياسة حرية التجارة ، ويطلق مصطلح الحماية التجارية على الوضع الذي تستعمل فيه الحكومة سلطتها للتأثير في مسار المبادلات الدولية ، أو على نوع الصيغة التي تقدم بها جميع المبادلات ، أو على جميع هذه العناصر. أما مصطلح الحرية التجارية يطلق على الحالة التي لا تتدخل فيها الحكومة في جميع المبادلات التجارية الدولية . وعليه فاذا كانت عدد من الدول تفضل اتباع سياسة حرية التجارة فأن هذا لا يعني أنهم يرفضون الحماية ، لكن الحرية التجارية بحسب رأيهم تؤدي الى تحقيق أهداف اقتصادية مرغوبة أو مفضلة لديهم على أهداف أخرى[1] .

اولاً :- سياسة الحماية التجارية

عند النطق عن السياسة التجارية فأن الفكر مباشرة ينصرف الى سياسة الحماية التجارية ، وإن طبيعة السياسة التجارية تختلف من دولة لأخرى حسب مستوى تركيب نشاطها الاقتصادي ، وكذلك حسب تطورها الاقتصادي ، فعندما تكون السلع والخدمات متنوعة وتستطيع إن تنافس في جميع الأسواق ، فأن القيود التي وضعت على السياسة التجارية تميل الى التناقص وتصبح مرنة ، أما إذا كان انتاج السلع في بداية نموها فأنه يحتاج الى الحماية من المنافسة الخارجية مما يلزم الأمر أن تطبق سياسة تجارية صارمة . والمقصود بسياسة الحماية بوجه عام هو العمل على حماية المنتجين للخدمات والسلع المحلية من المنافسة الأجنبية ، وكذلك توضح خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع[2] .

(1) غازي صالح الطائي : الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1999 ، ص ص 275- 276 .
(2) واثق علي الموسوي : موسوعة اقتصاديات التنمية ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2017 ، ص ص 15-16 .

ثانياً :- سياسة الحرية التجارية

أول من دعى إلى تحرير التجارة هم الفيزوقراط ، أو الطبيعيين وبينوا إن تطبيق حرية التجارة يحفز المشروعات الكبيرة التي تكون مميزة بانخفاض تكاليفها الإنتاجية ، إذا ما تم مقارنتها بالمشروعات الصغيرة وهذا يشجع على تخفيض الأسعار ويحقق استخدام أمثل للموارد ، وأن هذه السياسات تناسب الاقتصادات المتقدمة أكثر من الاقتصادات النامية ، ويعود ذلك الى ارتفاع تكاليفها وانخفاض أرباحها. بينوا كذلك أن العمل بهذا الاتجاه يؤدي الى زيادة الدخول الحقيقية للدول التي تتبادل الخدمات والسلع وكذلك تؤدي الى تخفيض أسعار السلع والخدمات التي تم استيرادها.

وكذلك تؤدي الى التخصص في أنتاج السلع وتزداد فرص عملية التبادل سواء كانت داخل الدولة أو خارجها وسهولة عملية التبادل ، وكذلك هذأ الاتجاه يؤدي الى تخفيض أسعار السلع والخدمات المستوردة وهذه الحجة غير مقبولة لأثرها السلبي على الناتج المحلي ، وأن تبنى هذا الاتجاه يحد من حجم الاحتكارات الدولية ويوفر السلع والخدمات بأسعار مناسبة لجميع الدول[1].

أن التجارة الحرة تجلب رفاهية أجمالية أكبر لجميع البلدان ، من عدم وجود تجارة وكذلك أن الأجماع اللافت للنظر لصالح التجارة الحرة ، يستند في المقام الأول الى مجموعة من التحليلات الاقتصادية التي توضح أن هناك عدة مكاسب صافية من التجارة الحرة سواء بالنسبة للدول أو العالم ويبنى الاقتصاديون وجهة نظرهم بأن التجارة الحرة أفضل بشكل عام من القيود الجزئية على التجارة مع قائمة من الاستثناءات[2].

ويمكن توضيح حجج انصار الحرية التجارية على الشكل الآتي :-

1- **منافع التخصص الدولي :** إذ يتم تخصص كل دولة في عملية أنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية . ولما كان مدى التخصص يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل ، فأن أتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لأتساع مدى التخصص العالمي والتقسيم العالمي .

(1) هديل حميد محمود : اثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجارة الماليزية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 105 ، 2018 ، ص408 .

(2) .زينب حسين عوض اللة : الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية الاقتصاد الدولي الخاص للاعمال اتفاقات التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة ، جامعة الاسكندرية ، كلية الحقوق ، 2004 ، ص280.

وهذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي الى حسن استغلال موارد الدولة.

2- منافع المنافسة : أن جو المنافسة الذي تمنحه حرية التجارة يعمل على رفع حجم الإنتاجية ، فضلاً عن تقليل الأسعار لمصلحة المستهلكين ، فمن جهة الإنتاجية تؤدي الحرية الى المنافسة بين المنتجين في العمل بوسائل الإنتاج التي تتميز بالتطور وزيادة وخفض التكاليف[1] .

أما من جهة المستهلكين يحول التنافس دون قيام الاحتكار فيحصل تقليل النفقة وبالتالي خفض الأسعار لمصلحة المستهلكين وذلك نتيجة للاستفادة من أرباح الإنتاج الكبير[2] .

(1) المصدر السابق نفسة : ص280 .

(2) Thomas . Pugel , International Economics , Thirteenth Edition , Mc Graw – Will Irwin , University Newyork , 2007 , P: 129 .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمربع كالدور

المطلب الاول :- مفهوم مربع كالدور

أولاً :- تعريف مربع كالدور

يعد أول من تطرق إلى ما يطلق عليه بالمربع السحري لكالدور هو العالم الانجليزي (نيوكولاس كالدور)، خلال المدة (1980-1986)، إذ أكد نيوكولاس كالدور على أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية يتم من خلال تحقيق أربعه أهداف اقتصادية ، أطلق عليها مصطلح المربع السحري لكالدور ، وذلك من خلال تمثيل رسومي للأهداف الأربعة المتمثلة في ، معدل النمو الاقتصادي ، معدل التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات . وهذه الأهداف غايتها هو العمل على تحقيق الحد الأعلى من النمو الاقتصادي ، وكذلك السعي إلى تحقيق التشغيل الكامل ، والعمل على تخفيض معدلات البطالة ، وكذلك محاولة تحقيق الاستقرار في الأسعار ، وتحقيق التوازن مع العالم الخارجي[1].

ويقصد بمربع كالدور((تحقيق الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية ، وأطلق عليه مصطلح مربع وذلك لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسة)). وعندما تحدد الأهداف بنقاط على معلم عمودي ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تحصل على شكل مربع . وأطلق علية سحرياً وذلك لصعوبة تحقيق هذه الأهداف بقيم مثلى في نفس الوقت[2].

ويعرف كذلك بأنه ((عبارة عن رسم تخطيطي ذات الرؤوس الأربعة ويحتوي على الأهداف الرئيسة الأربعة للسياسة الاقتصادية)) . ولذلك يمكن أن نعتبر أن أي سياسة اقتصادية فعالة إذ استطاعت أن تحقق الأهداف الأربعة المشار اليها فيما يطلق عليه بمربع كالدور. وقد أستنتج كالدور أن أحد هذه الأهداف الأربعة ستكون دائماً غير متوافقة مع الأهداف الأخرى ، فلا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي مع الاستقرار في الاسعار[3].

---

(1) Julien Flor , Lecarre Magigue De Nicholas Kaldor , Mc Graw – Will , Consulte , New York , 2015 , P: 10 .

(2) احمد ضيف : اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر (1989-2012) اطروحة دكتوراة غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2014 ،ص 217 .

(3) Christian De Boisseaux , Principals De Politigue Economique , Economica , Mc Graw – Will , Paris , 1980 , P:35 .

***** نيوكولاس كالدور : اقتصادي بريطاني ما بعد الكينزية ولد في بودابست المجر وابن محام ، ولد سنة 12 مايو 1908 وتوفي سنة 30 سبتمبر 1986.**

وتؤكد جميع الدراسات أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة لأخرى ، حسب اختلاف الدول فيما بينها ، وكذلك حسب اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها وبالرغم من وجود هذه الاختلافات في مضامين السياسة الاقتصادية بين الدول ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية تم الاتفاق عليها من قبل الاقتصاديين ويمكن تلخيصها فيما يعرف(بمربع كالدور) [1].

تم أنشاء فهرس للأكاديميين وصانعي السياسات وحتى القارئ غير المتعلم المهتم على حد سواء والغرض الرئيس منه هو تزويد صانعي السياسات بمؤشر يمكن تتبعه لأداء الاقتصاد الكلي على اساس مفهوم بسيط ومعروف جيداً (مربع كالدور)، والذي له جذور قوية في صنع السياسات بالنسبة للقارئ الأكاديمي . ويعطي المؤشر معياراً يمكن على اساسه تقييم نتائج العديد من المؤشرات الأخرى التي لها متغيرات مماثلة ومخططات ترجيح مختلفة . وربما مشتقة داخلياً بالنسبة للشخص العادي ، فأن المقارنة بين البلدان هي الجزء الأكثر أثارة للأهتمام . ويوضح مربع كالدور تحديثاً لمؤشر أداء الاقتصاد الكلي ويناقش شرعية نظام الترجيح التقليدي الموحد الذي يعطي وزناً متساوياً لكل هدف من الأهداف الأربعة على وجه الخصوص، ويسمى كذلك بالمضلع السحري للسياسة الاقتصادية ، ويمكن اضافة أي عدد من الأهداف التي غالباً ما يتم تضمينها في التكوين المتنوع للمضلع وتشمل الاستدامة البيئية ، والمساواة الاقتصادية ، والنشاط الحكومي المستقر . ويتم تعديل اسم المضلع وفقاً لعدد الزوايا ، أذ يمكن العثور على شكل سداسي لستة أهداف والمثمن لثمانية أهداف ويكون حجم هذه الزوايا متساوياً على المضلع السحري للسياسة الاقتصادية ، من حيث الوزن لجميع الأهداف المذكورة للسياسة الاقتصادية الفعالة وذلك من أجل تحقيق كفاءة اقتصادية فعالة للمجتمع ، من خلال تحقيق نشاط حكومي مستقر وكذلك المساواة الاقتصادية في توزيع الثروات[2].

من خلال ما تناولت أدبيات أدم سميث الاقتصادية وتوزيع الدخل بهدف التحقق من فاعلية السياسة ، وبعد الحرب العالمية الثانية عند انتشار الأفكار الكينزية التي تدعو إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد من أجل التوظيف الكامل ، بدأ صناع السياسة في تبني أهداف محددة لتحديد شكل أدارتها على الرغم من عدم وجود

(1) ابراهيم محمد حسين ، سندس بهجت جميل : قياس وتحليل اثر الانفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة (1991-2017) ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة دهوك ، المجلد 22 ، العدد1 ، 2019 ، ص337 .

(2) Oliver Picek : The News School For Soial Research The Magic Square Of Economic Policy Measured By Amacroeconomic Performancelndex , Working Paper , Adison – Wesley , New york , 2017 , P: 3 .

تعريف رسمي لأهدافها وغايتها للإدارة الحكومية المثلى ، فقد تمكن كالدور من تحديد أهداف تم أتباعها بشكل عام ، بناء على تصريحات القادة الرئيسين في ذلك الوقت[1].

أما من وجهة نظر الباحثة فيوضح مربع كالدور على أنه عبارة عن شكل تخطيطي يمكن من خلاله تفقد أداء اقتصاد معين ، عبر أربعة مؤشرات وهي معدل النمو الاقتصادي ، معدل التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات . وقد وضح كالدور أن أحد هذه الأهداف الأربعة سيكون دائماً غير متوافق مع الأهداف الأخرى ، فلا تستطيع تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي في حالة استقرار الأسعار كما لا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي والتوازن الخارجي في وقت واحد ، ويتم تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس ودمج هذه النقاط ببعضها البعض لتعطي لنا شكلاً مربعاً .

ويعتبر نموذج (KALDOR) من أهم المؤشرات ألأولية المهمة الذي يمكن من خلاله مراقبة وضع اقتصاد معين، إذ يتضمن اربعة مؤشرات اقتصادية تأخذ شكل هندسي متمثل بأربعة أضلاع التي تعطي نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد . وقد استند هذا النموذج في التحليل من خلال القاعدة التي توضح أن الاقتصاد المدروس يمكن أن يحسن مؤشراته كلما تقترب قيمتها من أضلع المربع ، بحيث تكون نسبة التضخم قليلة ،مع الانخفاض الواضح في نسبة البطالة وعملية تحقيق فائض اقتصادي لميزان المدفوعات ، بالإضافة الى تحقيق نمو اقتصادي مستقراً يعبر عن متانة نمو الاقتصاد [2].

تواجه العديد من البلدان بعض المعضلات التي تتعلق بالسياسات ، لذلك يمكن أن تؤدي السياسة المصممة للتعامل مع مشكلة واحدة إلى ظهور مشكلة أخرى ، لذلك لابد أن تكون هناك أحياناً صراع بين الأهداف الاربعة ، لذلك نستطيع الحصول على التوازن عندما يكون الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل ، ويحصل التوازن عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن[3].

(1) Orlginal – Elentlfic Paper , Panoeconomlcus , Special Lssue , Addison , America , 2014 , P: 531.

(2) محمد علي موسى المعموري ، تقييم أداء الاقتصاد العراقي باستخدام مربع KALDOR للمدة 2003 -2012 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، هيئة التعليم التقني – مركز تطوير الملاكات ، العدد 102 ، 2015 ، ص28 .

(3) Rudiger Dornbusch And Others : Macroeconomics , Tenth Edition , Published By Mcgraw – Hill \Irwin , A Business Unit Of the Mcgraw – Hill companies , Inc , 1221 Avenue Of The Americac , New York . Ny 10020 , 2018 , P:294 .

يلخص الشكل الآتي الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات

الشكل رقم (1) المربع السحري الأمثل لكالدور

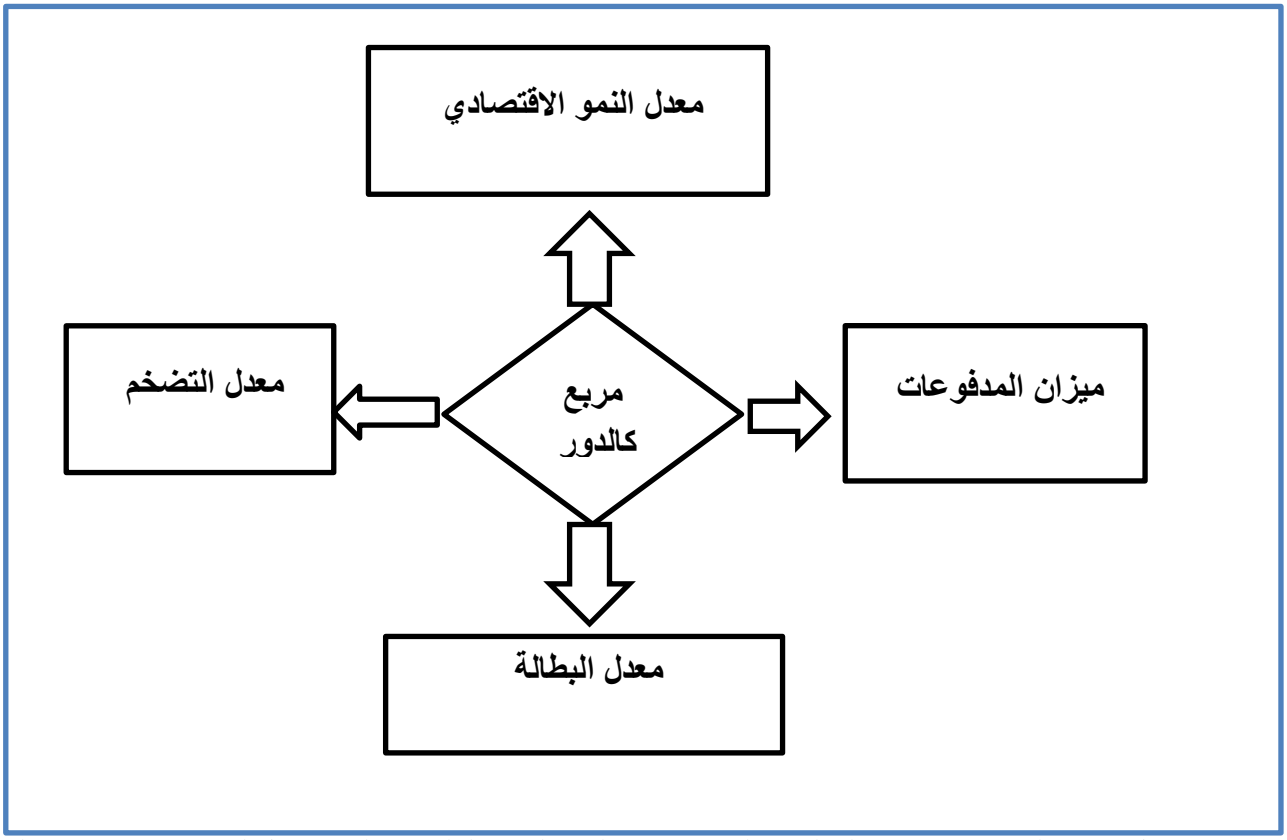

محمد راتول ، صلاح الدين كروش : تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد66 ، مصر ، 2014 ، ص92 .

ونظراً لصعوبة الوصول الى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف مجتمعة ، نتيجة لتعارض الأهداف الموجودة بينها فقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون (كالدور فيردون)، الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانياً بين النمو الاقتصادي والمعدلات الثلاثة الباقية أي معدل البطالة ، التضخم ، ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات[1].

(1) محمد راتول ، صلاح الدين كروش : تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد66 ، مصر 2014 ، ص92 .

المطلب الثاني : - أهداف مربع كالدور

تتفق جميع الدول بالرغم من اختلاف أيدولوجياتها الاقتصادية على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي تمثل التوازن الاقتصادي بنوعية الخارجي والداخلي . ويمكن حصرها في أربعة أهداف رئيسة تعرف بمربع كالدور السحري [1] .

وتتمثل هذه الأهداف في الآتي :-

اولاً : معدل نمو اقتصادي مقبول

يعرف النمو الاقتصادي بأنه : زيادة مستمرة في أجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو أجمالي الناتج الوطني ، مما يسبب زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي ، أي زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أعلى من معدل نمو السكان ، مع الحرص على توفير الخدمات الاجتماعية والإنتاجية وحماية الموارد المتجددة من التلوث ، وكذلك الحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[2]. ويقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الأسمى لأن معدل النمو الأسمي يعكس عملية النمو لإنتاج كميات السلع والخدمات ، وكذلك يعكس نمو الاسعار والذي يهم في الاقتصاد هو الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة[3].

(1) Picek , The Magic Square Of Economic Police Measured By Amacroeconomic Per Formance In Dex New School For Social Research Department Of Economic , America , 2010 , P: 246 .

(2) محمد بوهزة ، صباح براج : أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للأقتصاد الجزائري للفترة (2001 - 2009) ، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1 ، الجزائر ، 12 مارس ، 2013 ، ص 7 .

(3) Kouider Boutaleb , Laplltiquede Lefficacite Des Politigues Economiques Dans Les Pvd Le Cas De Lalgerie collogue International Surles Politiques Economiqus Enalgerie Realites Etperspectives , Tlemcen , America , 2004 , P:2 .

أما النمو عند كندلبر جر* فهو يعني انتاجاً أكبر ومدخلات أكبر وأعظم كفاءة، أي زيادة في إنتاجية الوحدة من المدخلات ، في حين بين فريدمان* أن النمو يعني التوسع في الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر وبدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي[1]. ويقاس النمو الاقتصادي من خلال نمو الناتج الكلي أو نمو الناتج للفرد الواحد ، وحسب كالدور يجب تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة تقدر بـ (6%)، إذ يعد البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية لمربع كالدور مع الالتزام بتحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني[2].

1- أنواع النمو الاقتصادي :-

أ- **النمو التلقائي :** يتحقق هذا النوع من النمو بطريقة عفوية بفعل قوى السوق التلقائية ودون أتباع الطريقة العلمية بحيث يكون دور الدولة مساعداً ومكملاً للسوق ، وأن النمو التلقائي يعد من النمو البطيء والتدريجي ، والملاحق ، على الرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى وذلك بفعل الدورات الاقتصادية . ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية ، وهذا يجعله يتميز بصيغة الاستمرارية[3] .

ب- **النمو العابر**: ويقصد به النمو المؤقت ويتصف بعدم الاستمرارية والثبات ، ويأتي نتيجة عوامل خارجية أو داخلية طارئة وفي بعض الاحيان تكون خارجية ، ويختفي هذا النوع مع اختفاء العوامل التي تميزه[4].

ت- النمو المخطط : ويقصد به نمو مخطط شامل للموارد المتاحة ومتطلبات المجتمع ، ويرتبط بقدرة المخططين وطبيعة الخطط المطروحة وفاعلية المتابعة والتنفيذ ، ويعد من أحدى أساليب التخطيط الاقتصادي الذي تمارسه الدول لتحقيق النمو الاقتصادي[5].

---

(1) نبيل جعفر عبد الرضا : في مواجهة التخلف ، ط1 ، دار الكتب والوثائق ببغداد ، العراق ، 2013 ، ص69 .

(2) محمد صلاح : أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وفق المربع السحري لكالدور ، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 16 ، جامعة مسيلة الجزائر ، 2016 ، ص12 .

(3) محمد عبد العزيز ، ايمان عطية نايف : التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007 ، ص78 .

(4) صبيح ماجد : التنمية الاقتصادية ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2000 ، ص12 .

(5) رياض بدري شراك : تخطيط التعليم واقتصاداته ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2008 ، ص45 .

***** كندلبرجر : عالم اجتماعي وعالم نفس وبروفيسور امريكي ولد في القرن العشرين وتوفي في 25 سبتمبر 2018 .**

***** فريدمان : عالم اقتصادي امريكي ولد سنة 31 يوليو 1912 وتوفي سنة 16 نوفمبر 2006 .**

2- معززات النمو الاقتصادي

أي عملية نمو اقتصادي سواء كانت خلال مدة قصيرة أو طويلة الأجل لابد من وجود عوامل أساسية لها تتمثل بالآتي :-

أ- **كمية رأس المال المتاح :** أن عملية تراكم رأس المال تؤدي إلى مزيد من الاستثمارات التي تزيد من إنتاج الخدمات والسلع ، إذ ان المصدر لعملية النمو هو رأس المال والزيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع .

ب- **نوعية رأس المال البشري والمادي :** يعد عنصر العمل أحد أهم عناصر الإنتاج ، وكلما كانت اليد العاملة ماهرة ارتفعت الإنتاجية ، ومن المعلوم أن العامل الماهر يختلف عن العامل غير الماهر ، كذلك الوقت مهم في زيادة العملية الإنتاجية ، والمستثمر يحتاج إلى رأس مال عيني وحقيقي ونقدي[1].

ت- **التقدم الفني والتكنلوجي أو الابتكار والاختراع :** يعد هذا العامل مهم وله دور رئيس في تحديث وسائل جديدة للإنتاج ، وتؤدي الزيادة في مستوى التقدم الفني والتكنلوجي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي .

ث- **البيئة الداخلية :** تساهم البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل مباشر وغير مباشر ، لأنها ذات أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي ، وكذلك البيئة المناسبة تعزز عملية النمو مثل الاستقرار والأمن[2].

3- معوقات النمو الاقتصادي

أ- **الإجراءات والأنظمة الحكومية :** تعاني الكثير من البلدان من مشكلة سيطرة القوانين الحكومية ، وخاصة تلك التي تتعلق بعملية الاستثمار ، وهذه القوانين مبالغ فيها وكذلك لا توفر بيئة مناسبة للاستثمارات ويجب تغييرها[3].

ب- **ضعف الادخار:** تعد نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة ، وذلك بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه أغلبه للاستهلاك .

(1) جعفر باقر علوش ، وفاء ابراهيم عسكر : قياس اثر الانتاج النفطي كمحرك للنمو الاقتصادي العراقي للمدة (1988-2014) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد21 ، 2016 ، ص77 .

(2) عبد المطلب عبد المجيد : النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2017 ، ص ص 469-471 .

(3) فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن احمد دياب : دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة ، 2013 ، ص ص 332-334 .

ت- ضعف المناخ الاستثماري : يؤدي انخفاض الادخار إلى انخفاض في الاستثمار ، مما يؤدي إلى هروب رأس المال الداخلي للخارج ، وتوجد عدة أسباب لضعف الاستثمار ومنها البنية التحتية ، وعدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم الثبات في الأسعار[1].

ثانياً :- معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد

هناك عدة مفاهيم للتضخم ، فالبعض وضحه بأنه (الكثرة في عدد النقود) كما قال بعض الكتاب المعاصرين بأنه عبارة (عن انخفاض المقدرة الشرائية عند الجماعة) . وهذا المفهوم قريب جداً للحقيقة ، وذلك لأن مجرد كثرة النقود أو كثرة النقود والأثمان معاً ، وأن كانت في أغلب الحالات تعد من أسباب التضخم إلا أنها لا تؤدي إليه ، لذلك من المتعين أن ننظر إلى الثروة الحقيقية عند الجماعة فإذا زادت النقود زيادة متكافئة معها فلا تحصل عملية التضخم ، وذلك لأن حالة الجماعة تقتضي تلك الزيادة التي تمليها ، لذلك يعرف التضخم بأنه (ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار ، وبالتالي فأن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً). ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد أي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراءها في حدود الدخل المتاح ، إذ أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في الأسعار[2].

ويوضح مصطلح التضخم ايضاً بأنه (ارتفاع عام ومستمر في مستوى الأسعار في الاقتصاد بأكمله). ولا يشير التضخم إلى تغير في الأسعار النسبية ، ويحدث تغير نسبي في السعر عندما نرى أن سعر التعليم قد أرتفع ولكن سعر أجهزة الكمبيوتر المحمولة قد أنخفض[3] .

ومن ناحية أخرى فأن التضخم يعني هناك ضغطاً على الأسعار للارتفاع في معظم الاسواق في الاقتصاد ، بالإضافة إلى ذلك هناك زيادات الأسعار في نموذج العرض والطلب لمرة واحدة تمثل تحولاً من توازن سابق إلى توازن جديد[4] .

(1) محمد احمد الافندي : مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ط5 ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2013 ، ص306 .

(2) R . Glenn Huppard , Anthony Patrick Oprien , Economics , fifthepition , Pearson , United States America , P:854 .

(3) Open Stax colloge , Pvinciples Of Macroeconomics , University , Houston Taxas 77005 , America , 2014 , P: 192 .

(4) Open Stax college , Op. cit , P: 192 .

لذا يرى كالدور يرى بأنه لابد من نسبة معدومة لمعدل التضخم (0%)، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتفادي فقدان الثقة في سياسات الحكومة لأنه يترك آثار اقتصادية واجتماعية كثيرة الضرر بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء[1].

1- قياس التضخم : يقاس التضخم بطريقتين

أ- عن طريق حساب معدل الأسعار العام ، إذ تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع المقدمة مثلاً الأطعمة ، الملابس ، الوقود ، الأجهزة مثلاً الكمبيوتر ، وايضاً مجموعة من الخدمات كتكلفة غسيل الأواني ، السيارات وتحسب قيمة شراء هذه البضائع تقريباً في كل شهر ، في الأماكن التي تعرض بها وبيعها للجمهور ، كذلك من قيمة الشراء للفترات المختلفة والتي تكون عادة شهراً أو ثلاثة أشهر يعرف مقدار التضخم ومقدار التغير في مجموعة الأسعار وليس سلعة واحدة فقط ، فاذا كان انزياح للأسعار نحو الزيادة بنسبة نصف في المئة ، فهذا يعني أن هناك تضخماً بهذا المقدار.

ب- تعد هذه الطريقة مقياس من المنبع ، عن طريق أخذ عينات من أسعار السلع والقيام بتسعيرها من المنتج الأول ، أي مقدار السعر الذي يحدده المنتج لبضاعته وعن طريق هذه الأسعار الإجمالية يمكن معرفة أتجاه خطوط الأسعار بالصعود أو الهبوط[2].

2- التدابير ضد التضخم

أ- العمل على تخفيض كبير للفرق بين أضعاف الأجور والمداخيل وأعلاها.

ب- العمل على دمج الادخار بتغير الأسعار[3].

ثالثاً :- البحث عن التشغيل الكامل

حسب هذا المؤشر وضح كالدور أن تحقيق التشغيل الكامل يتم بتحقيق معدل بطالة يساوي (3%) ، فالمفهوم الحديث للتشغيل لا يعكس البطالة ولا مفهوم العمل فقط ، إذ يشمل الاستمرارية في العمل وكذلك ضمان التعيين والمرتب للعامل تبعاً لأختصاصاته ومؤهلاته . فعملية التشغيل الكامل تعني الاستخدام الأمثل لكل عوامل الإنتاج وتحقيق اقصى توظيف ممكن[4].

(1) عبد المجدي قدي : المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ، ص52 .
(2) احمد حامد محمد السيد احمد ، ابراهيم جابر السيد : مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك ، ط1 ، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دسوق، 2020 ، ص ص 12-13 .
(3) المصدر السابق نفسه: ص 14 .
(4) ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب : البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 ، ص37 .

وعادة ما يتم تقرير دراسة البطالة على أنها دراسة العمال وتسعى العديد من النظريات إلى تفسير سبب عدم وضوح سوق العمل في أجر معين ، من بينها نماذج البحث حيث يقوم العاطلون عن العمل بعملية البحث عن عمل ، وتحاول النظريات أكثر تعقيداً تفسير البطالة على أنها انهيار في عملية المزاحمة بين العمال والوظائف ، وغالباً ما تخلط المناقشات العامة حول البطالة بين الأثنين[1].

ربما يكون الرجل الذي يرغب في العمل وغير قادر على العثور عليه هو أتعس مشهد يظهره عدم المساواة في الثروة بصورة واضحه وبشكل مباشر وشديد بالنسبة لمعظم البلدان ، فأن فقدان الوظيفة يعني انخفاض مستوى المعيشة والضيق النفسي . بحيث يدرس الاقتصاديون البطالة لتحديد أسبابها وللمساعدة في تحسين السياسة العامة التي تؤثر على العاطلين عن العمل، إذ تساعد بعض السياسات مثل برامج التدريب على العمل، الاشخاص في العثور على عمل والبعض الأخر مثل التأمين ضد البطالة ، ولاتزال سياسات أخرى تؤثر على أنتشار البطالة مثل القوانين التي تفرض حد أدنى مرتفعاً للأجور على سبيل المثال يعتقد على نطاق واسع أنها ترفع البطالة بين افراد المجتمع[2].

1- اسباب البطالة ولعل من اهمها :-

أ- انخفاض معدلات الاستثمار ، وذلك نتيجة الندرة النسبية في رأس المال مما يؤدي إلى عدم وجود فرص عمل جديدة .

ب- فشل التخطيط التعليمي ، وعدم انتظام سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية .

ت- عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى الانخفاض في الاستثمار.

ث- الزيادة في عرض العمل نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة .

ج- تحديث عدة تغيرات في التقنية الانتاجية وذلك نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الاستغناء عن العامل وتحل الألة مكانة[3].

معدل البطالة = عدد العاطلين \ قوة العمل

قوة العمل = عدد العاملين + عدد المتعطلين

(1) Mattias Doepke , Andreas Leahnert , Andreww Sellgren Macro Economics , University Of Chicago , 1999 , P:85 .

(2) N. Gregory , Mankiw : Brief Principles Of Macronomics ,5 Thed , South – Western , Usa , 2009 , P:163 .

(3) محمد الوادي واخرون: الاساس في علم الاقتصاد ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2015 ، ص ص 266-270 .

أي هو النسبة المئوية للبالغين الذين هم في قوى العمل ولكن ليس لديهم وظائف ، وهنا تتبلور أمكانية الحديث هل تستطيع الحكومة تقليل معدل البطالة ، وذلك من خلال الزيادة في معدل التضخم إلى حد معقول ويكون هذا دافعاً للقيام بعمليات تنموية مستدامة[1].

رابعاً :- تحقيق التوازن الخارجي

يقصد بالتوازن الخارجي هو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الذي يعد من أهم أهداف مربع كالدور ، فالعجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات يعتبر مشكلة بالنسبة لأقتصاد أي دولة ، وذلك بزيادة مدفوعاتها عن مقبوضاتها مما يجعلها مثقلة بالديون وبذلك ستعيش في مستوى أكبر من امكاناتها . أما الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات يجعلها تعيش مستوى معيشي أقل من امكاناتها ، وحسب كالدور يجب ان يكون رصيد الميزان موجباً [2]. ويمكن ان تسجل حسابات ميزان المدفوعات جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في البلد والاجانب لجميع الخدمات والسلع والأصول[3].

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن (سجل البلد لجميع المعاملات الدولية ، ويتضمن كلًا من الاعتمادات التي تحصل عليها عن مبيعات الصادرات ومبيعات الاصول) وكذلك الخصوم التي تحصل من مشتريات الاستيرادات ومشتريات الاصول[4]. حيث تتم عملية أدخال أي معاملة ناتجة عن قبض من الأجانب في حسابات ميزان المدفوعات كإعتماد ، وتتم عملية أدخال أي معاملة تؤدي إلى دفع للأجانب كخصم[5] .

ينقسم ميزان المدفوعات الى قسمين رئيسين :-

أ- **الحساب الجاري** : يمثل سجل لجميع الصادرات والاستيرادات من كمية السلع والخدمات وصافي الدخل من الخارج ، وكذلك صافي المدفوعات التحويلية من جهة واحدة . وكما يتم استبعاد مشتريات

(1) محمد فوزى ابو السعود واخرون : علم الاقتصاد ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2015 ، ص ص 266-270.
(2) فتحية بروية واخرون : دراسة التشغيل سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 12 ، العدد 2 ، ص 108 .
(3) Richardt . Froyen : Macroeconomics Theories And Policies , Ninth Edition , Pearson Education , Inc , United States Of America , 2009 , P:272 .
(4) R0bert J . Gordon And Stanley G . Harris : Macroeconomics , Eleventh Edition , Pearson Education , Inc , United States Of America , 2009, P:148 .
(5) Paul R . Krugman And Others : International Economics Theory Policy , Ninth Edition , Library Of Congress , the United States Of America . 2012, PP: 306-307 .

.

ومبيعات الأصول من الناتج المحلي الاجمالي ، يتم استبعادها من الحساب الجاري[1]. وتتضمن الأمثلة على المعاملات في جهة الخدمات هي خدمات التأمين ، الشحن ، المالية . كذلك تسجل في هذا الحساب جميع الفوائد والأرباح التي يحصل عليها المقيمين من اصولهم في الخارج ، وكذلك الفائدة وارباح الأسهم وجميع الفوائد المدفوعة للمقيمين الاجانب الذين يملكون (خصم) [2].

وفي الحقيقة فأن التجارة الخارجية للبلد غير متوازنة إلا في حالات قليلة . ويعتبر الفرق بين الصادرات واستيرادات السلع والخدمات بمصطلح الحساب الجاري . ويرمز للحساب الجاري (Cu) وبإمكان التعبير عنه بالرموز الآتية :- **CA = EX-IM**

عندما تتعدى استيرادات البلد صادراته ، يعتبر البلد يعاني من عجز في الحساب الجاري . وتحصل حالة الفائض عندما تتعدى صادراته استيراداته[3].

ب- حساب رأس المال : يعتبر فرع من ميزان المدفوعات يسجل تدفقات رأس المال ، التي تتضمن كلا من المشتريات ومبيعات الاصول الاجنبية للمقيمين المحليين ، وكذلك مشتريات ومبيعات الاصول المحلية للمقيمين الأجانب[4].

تمثل تدفقات رأس المال (الاعتمادات) جميع مشتريات الاصول الوطنية للمقيمين الأجانب . وتتضمن التدفقات الرأسمالية عمليات شراء الاجانب للسندات المحلية الخاصة أو الحكومية والاسهم وكذلك الودائع المصرفية . بالإضافة إلى ذلك ، تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تدفقات رأس المال إلى الداخل ، وكذلك تعتبر عمليات شراء المقيمين للأصول أو الاستثمارات المباشرة في البلدان الأجنبية هي تدفقات رأس المال إلى الخارج[5]. عندما يدير البلد فائض في حساب رأس المال المال فأن الأسر والشركات والحكومات تعمل على اقتراض صافي من الأجانب[6].

(1) Robert J . Gordon And Stanley G . Harris , Op. Cit , P: 148 .
(2) Richardt . Froyen , Op.Cit , PP:237-274 .
(3) Paul R . Krugman And Others , Op. Cit , P:300 .
(4) Robert J . Gordon And Stanley G . Harris , Op. Cit , P:148 .
(5) Richardt . Froyen , Op. Cit , P: 274 .
(6) Robert j . Gordon And Stanley G . Harris , Op . Cit , P:149 .

المطلب الثالث :- أهمية مربع كالدور

أن جميع الأدلة المقدمة حتى الأن تشير بوضوح إلى أهمية قوانين كالدور في عملية التحول الهيكلي ، ومن أجل فهم الدور المحتمل لهذه القوانين أصبح من المهم عرض هذه التغيرات في ضوء أدبيات التنمية ، وفي هذا السياق أصبحت حقائق أو قوانين كالدور وثيقة الصلة أو مقاربة لمسألة كيفية تأثير التغير الهيكلي على النمو ، ومن خلال ذلك تجمع كالدور في مفهوم قطاعات محرك النمو واقتصاديات الحجم والتحولات القطاعية بطريقة بسيطة ولكنها غنية بالمعلومات . وتجدر الاشارة إلى أن قوانين كالدور على أنها سلسلة من الحقائق المنمقة والانتظام التاريخي بدلاً من كونها نظرية للتنمية الاقتصادية تتوافق هذه الحقائق مع مجموعة متنوعة من نظريات النمو والمهم هو أن هذه الارتباطات معروضة على المستوى القطاعي ، وبالتالي فهي مفيدة في تحليل ومقارنة انماط النمو الاقتصادي وبهذا المعنى فأن هدفنا هو تقدير هذه القوانين بدلاً من اختبارها[1].

كذلك تسعى السياسة التجارية إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية والتي ايضاً تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية العامة ، ويمكن تحقيقها من خلال مربع كالدور ، الذي يعد حلقة الوصل لتحقيق جميع الأهداف النهائية ، وقد تختلف هذه الأهمية من دولة لأخرى وقد تكون أهمية كالدور بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، وكذلك معدلات الفائدة ، من أجل التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام[2]. ويمكن توضيح أهمية المربع من خلال الاستفادة من القوانين الذي يتميز بها بإعتباره ذات واقع تاريخي ذو انتظام خاص أفضل من كونها أن تعد نظرية، إذ ترتبط هذه القوانين بعدد من النظريات المفسرة للنمو وتعد ذات أهمية قصوى على المستوى الاقتصادي ، ويمكن الاستفادة منها في عملية التحليل الاقتصادي ويعد الهدف الاساس منها ان نأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه القوانين بصورة عامة [3].

(1) Osetoral Engines Of Growth In Developing : OP. CIT . P: 13 .

(2) وفاء جعفر امين ، احمد عبد الزهرة حمدان : تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية باستعمال مربع كالدور ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المؤتمر السنوي الرابع ، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، دائرة الاحصاء والابحاث ، 15 كانون الاول ، 2018 ، ص 4 .

(3) Osetoral Engines Of Growth In Developing : P:13.

المبحث الثالث :- دور السياسة التجارية في مربع كالدور

المطلب الأول :- دور السياسة التجارية في النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، وكذلك يعد من أهم أهداف السياسة التجارية، وهدف أي سياسة اقتصادية أخرى . ويعد كذلك أحد المتغيرات الاقتصادية وأكثرها أهمية على الاداء الاقتصادي .

ويوضح مفهوم النمو الاقتصادي بأنه عملية الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي للفرد في الأجل الطويل ، اذ تعد عملية الزيادة المطردة في الدخل نمواً اقتصادياً في جميع الآحوال . وتعد عملية النمو بالنسبة لمستوى الاقتصاد الوطني بأنها حركة تصاعدية لعدد من المتغيرات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني ، ويمكن ان تؤثر هذه الحركة بصفة اساسية على ظروف الانتاج ، مثل الآرتفاع في الاستثمار وفي التقدم التقني وتأهيل الأيدي العاملة ، وزيادة كفاءتها والتي تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع[1].

ان النمو الاقتصادي يكون له تأثير على المرونة النسبية للطلب المتوافرة لدى الدولة ، وهذا له علاقة ويرتبط بمعدلات النمو في الدول الآخرى ، كذلك تغير ونمو الذوق العام بمرور الوقت له تأثير على التجارة الدولية وذلك نتيجة زيادة أو نقص الطلب على سلع معينة ، وبالنهاية شروط التجارة وعوائد الأنتاج[2].

ويقاس النمو الاقتصادي وفق الصيغة الأتية :-

معدل النمو الاقتصادي = $\frac{P1-P0}{P1} * 100$ **إذ أن**

PO=GDP قيمة المتغير في سنة سابقة

P1= GDP قيمة المتغير في السنة الحالية

(1) فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن احمد دياب ، دراسات مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 12 ربيع الاول ،2005، ص ص 327- 374 .

(2) بن حركو غنيية : نظريات التجارة الدولية ، جامعة عبد الحميد مهري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،2018 -2019 ، ص98 .

من الطبيعي ان العالم يتغير بإستمرار، وان التجارة تستجيب لتوسع الاستثمارات الحقيقية لمخزونات البلدان لرأس المال المادي كذلك يضيف النمو السكاني اشخاص جدد الى القوة العاملة ، وأيضاً عملية التعليم والتدريب يوسعان مهارة العمل . وكذلك تعمل اكتشافات رواسب الموارد على تغيير تقديراتنا لثروات البلدان من الموارد الطبيعية ، ويمكن ان يؤدي استصلاح الاراضي والتحولات الأخرى في استخدام الاراضي الى تغير مساحة الارض المتاحة للإنتاج .وتعمل التقنيات الجديدة على تحسين القدرات لإنتاج منتجات جديدة تدخل الى الاسواق وتغير اذواق المستهلكين مما يؤدي الى تغير الطلب على المنتجات المختلفة بحيث تؤثر كل هذه القوى على انماط التجارة من خلال الزيادة في مواهب البلدان لعوامل الإنتاج مثلا رأس المال المادي والتحسينات في تقنيات الإنتاج وغير ذلك من التأثيرات غير الملموسة على إنتاجية الموارد[1].

يؤدي حدوث زيادة في منح الدولة لواحد فقط من عوامل الإنتاج الى انخفاض الإنتاج الوطني لبعض المنتجات وتعد هذه النتيجة هي اساس المخاوف وذلك لأن اكتشاف واستخراج رواسب جديدة من الموارد الطبيعية مثل النفط يمكن ان يؤخر التنمية الصناعية للبلاد . اما التأثير الاخر من الممكن ان يؤدي توسيع قدرة الدولة على المنتجات التي تصدرها الى جعل البلد اسوء حالاً ويمكن ان تكون هذه النتيجة الضارة مصدر قلق لدولة تعد مصدراً كبيراً لسلعة اساسية مثل حبوب البن أو خام النحاس[2].

وينتج النمو الاقتصادي (توسيع القدرات الإنتاجية لبلد ما) عن زيادة في ثروات الدولة من عوامل الإنتاج أو من التحسينات التكنلوجية . بحيث يؤدي النمو المتوازن الى تغير منحنى امكانيات الإنتاج في البلد الى الخارج بطريقة متناسبة ، اذ لم تتغير نسبة سعر المنتج ، فان إنتاج المنتج يزيد بشكل متناسب وكذلك يزيد استهلاك كلا المنتجين ، وهذا يغير من الوضع التجاري للدولة واستعدادها للتجارة مالم تتساوى الزيادة في الكميات المنتجة والمستهلكة [3].

ويمكن أن تصنف الأثار التجارية للنمو حسب العلاقة الأتية ،أي مع زيادة الدخل الحقيقي ، فأنه يؤثر على كل من المنتجين والمستهلكين ، فمن ناحية المنتجون فيحتاجون الى تحديد كيفية تغيير الإنتاج بالنظر الى الزيادة في الموارد أو التغيير في التكنلوجيا . اما من ناحية المستهلكون فيواجهون كيفية انفاق الدخل الحقيقي الاضافي ، وكلا هذين القرارين لهما آثار على مشاركة البلد

(1) Thomas A . Pugel , Op . Cit , P: 109 .
(2) R . Glenn Huppard , Op , Cit , P: 205 .
(3) Ibid , P : 207 .

في التجارة الدولية وبالتالي تحديد ما اذا البلدان أصبحت أكثر أو أقل انفتاحا على التجارة مع حدوث النمو الاقتصادي من حيث آثارها على التجارة الدولية[1].

عندما يلاحظ الشركاء لدولة ما نمواً اقتصادياً ، فمن الطبيعي ان النمو القوي يمكن ان يكون له آثار على نمو أي بلد ، أي يمكن ان يؤدي النمو القوي الى زيادة الاستثمارات في البلد ، ويمكن ان تحدث الآثار على سبيل المثال وذلك لأن الشركاء يزيدون استيراداتهم مع النمو الذي بدوره يحفز الدخل في الاقتصاد المحلي بسبب قوة صادراتها ولان الشركاء التجاريون قد ينقلون رأس المال والتكنولوجيا الى الخارج من خلال الانخراط في المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر [2].

ويمكن ان يحدث النمو الاقتصادي بسبب الزيادة في عوامل الانتاج ، ويمكن أخذ تأثير نمو العوامل في الاعتبار من خلال مدخلين متجانسين ، وهما رأس المال والعمالة . هناك مدخلات أولية أخرى مثل الموارد الطبيعية والأرض ورأس المال البشري ، والعوامل لا تميل الى ان تكون متجانسة (العمل ورأس المال) ومع ذلك لا يزالان من أهم المداخل [3]. ينتج عن نمو الناتج في سلع التصدير آثار سلبية على شروط التبادل التجاري وتعوض بعض المكاسب من النمو وفي الحالة القصوى يمكن ان تنخفض ميزانية الدولة اذا كانت تأثيرات شروط التجارة سلبية أكثر من تعويض المكاسب من النمو ويمكن ان يؤدي النمو في انتاج السلع المنافسة للآستيرادات الى التأثير في شروط التبادل التجاري التي تعزز آثار النمو الطبيعي[4] .

ويمكن توضيح دور ادوات السياسة التجارية في النمو الاقتصادي كما يأتي :-

عندما تفرض تعريفة على سلع مستوردة لا يمكن لها ان تصنع في الداخل ، فان الهدف منها هو عملية رفع العائد بدلًا من حماية الصناعة المحلية. اذ توجد هناك عدد من البلدان تفرض تعريفات على الاستيرادات وذلك من أجل رفع العائد ، وتعد هذه الحالة شائعة في البلدان النامية وذلك بسبب ان التعريفات المفروضة على الاستيرادات تعد نسبياً سهلة في التحصيل، وبالنهاية تعد معظم التعريفات وقائية في غايتها ونتائجها وذلك لأنها تهدف الى الحث على عملية الإنتاج المحلي في جميع الصناعات المحلية المنافسة للاستيرادات[5].

(1) R . Glenn Huppard , Anthonypartick Oprlen , Op . Cit , p 205 .
(2) Denissad . H , Op. Cit , P : 222 .
(3) R . Glenn Huppard , Anthonypartick Oprlen , Op . Cit , P : 213 .
(4) Denissad . H , Op. Cit , P: 112.
(5)بيترب كينين : الاقتصاد الدولي، ترجمة ابراهيم يحيى الشهبلي ، ط1 ، منشورات وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية، دمشق ، 1999 ، ص 349 .

اولاً :- دور الادوات السعرية في النمو الاقتصادي

يؤثر هذا النوع من الأدوات على اسعار الاستيرادات والصادرات معاً ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:-

1- **تأثير التعريفات على النمو الاقتصادي** : وتركز معظم الدراسات على ان الرسوم الجمركية على جميع السلع الوسيطة والنهائية المستوردة تؤدي الى تحقيق مكاسب داخل الصناعة التي يمكن ان يواجه بها المنتجون المحليون منافسات شديدة . ويمكن ان يؤدي تخفيض الحواجز التجارية الى تحسين الانتاج بطريقتين الاولى- اجبار الشركات المتنافسة على ان تصبح أكثر كفاءة وتستطيع تخفيض تكاليفها ، والثانية ان عملية الزيادة في استيراد السلع الوسيطة للشركات المحلية تعطي فرصة الوصول الى مجموعة أكبر من السلع الوسيطة الاقل تكلفة ، التي يمكن ان تستخدم لإنتاج سلع نهائية[1].

وترى الباحثة ان التعريفات الجمركية تستخدمها عدة دول لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية . وتوفر التعريفة الحماية عن طريق رفع اسعار السلع التي تم استيرادها . وعلى هذا الوضع فان التعريفة الجمركية تشجع المشاريع المحلية على زيادة انتاجها ، وبذلك سوف يضطر المستهلكون لدفع اسعار اعلى اذا رغبوا في السلع المستوردة . والتعريفة الجمركية على الصادرات تستخدم احياناً في بعض الدول لزيادة ايرادات الحكومة كذلك تستخدم دولة ما تعريفة جمركية للتأثير أو الاحتجاج على سياسات اقتصادية أو سياسية لبعض الدول الآخرى.

خلاصة القول ، توصلت الباحثة في بحثها الى ان الاصلاحات التجارية التي تقلل التعريفة الجمركية على الاستيرادات يمكن ان يكون لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ، وتكون بالحالة الايجابية عندما تكون الاستيرادات هي مستلزمات إنتاجية للقطاعات الاقتصادية المحلية . رغم ذلك ان هذه النتائج لا تسري على كل الاقتصادات، لكن في المتوسط تكون ايجابية ويرجع هذا التأثير غير المتجانس بين البلدان الى الاختلاف بينها في مدى قدرة اصلاحاتها ، ومع ذلك لايزال هناك العديد من التساؤلات حول مقدار النمو الاقتصادي الذي يعقب اصلاح التجارة ، الذي يعزى الى التغيرات في السياسة التجارية فقط ، دون الاعتماد على خيارات اصلاحات السوق الاخرى في الوقت نفسه.

(1) روبرت يلر واخرون : التجارة الدولية النظرية الادلة العلمية ، جامعة قاريونس للنشر ، بنغازي ، 1987 ، ص207.

5- دور اسعار الصرف في النمو الاقتصادي

يمكن توضيح دور سعر الصرف في النمو الاقتصادي بإعتباره الاداة التي بواسطتها يتم الربط بين قيم العملات الوطنية بالعملات الاجنبية ، بحيث تمثل ادارة قيم الناتج الوطني مقابل الناتج الاجنبي وبذلك فأنها تتميز بالخطورة الفائقة لنتائجها المتعددة الجوانب[1]

هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، اذ ان الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية يؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي من خلال انخفاض حجم الصادرات اما عملية الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية يمكن ان يساهم في زيادة الصادرات وتسارع في النمو الاقتصادي .

ويمكن ان نستعين بنماذج لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي بواسطة اليتين : - الآلية الاولى ،يمكن ان تعكس التأثير الذاتي، اذ يمكن ان يمارس سعر الصرف الحقيقي من خلال حركات رأس المال على شكل الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يمكن ان يضاف الى الاستثمار المحلي ، على اعتبار ان انخفاض سعر الصرف الحقيقي يمكن ان يخفض التكلفة الثابتة دوليا وكذلك يرفع من التنافسية ويزيد من قيمة رؤوس الاموال المستثمرة بالعملة الاجنبية . اما الآلية الثانية ، تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري من خلال امتداد أثره الى عملية الصادرات التي تسمح بزيادة عملية التدريب واكتساب المهارة والتي ينتج عنها مخرجات لتراكم المعارف ، فسعر الصرف الحقيقي يحدد بالمرة تراكم رأس المال البشري من خلال أثره على الصادرات ورأس المال المادي من خلال الآثر على الاستثمارات المباشرة . فكل اختلال مؤقت وعدم تصحيح في سعر الصرف قد يؤثر على النمو في الآجل الطويل فسعر الصرف الحقيقي لا يعد محدداً نظامياً للنمو الاقتصادي ولكن عاملًا محفزاً ، فإذا تحققت باقي الشروط فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي قد يكون له انعكاس ايجابي في الآجل الطويل على النمو[2].

(1) محمد ناظم حنفي : مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1992 ، ص 19 .
(2) المصدر السابق نفسة : ص22 .

ويمكن توضيح دور سعر الصرف في النمو الاقتصادي من خلال انظمة الصرف المعتمدة ،وكما يأتي:-

1- دور سعر الصرف الثابت في النمو الاقتصادي : في ظل هذا النظام تتحقق الوقاية من الانخفاض المفاجئ في سعر الصرف نتيجة لتميز عملة الربط بالقوة والاستقرار النسبي في المعاملات الدولية ، كما يسمح للبلد من الاستفادة من انخفاض علاوة المخاطر في الأسواق الدولية ، ويضمن تقليصاً معتبراً في مخاطر الصرف آثر وجود قابلية التحويل التام للعملات ، من خلال الحماية من ازمات المضاربة ، ففي حالة توقع الافراد تخفيض قيمة العملة يدفع المستثمرين للسعي نحو عملية تحويل العملة المحلية الى عملة أجنبية تتميز بالاستقرار النسبي وهذا ما يؤدي الى حدوث أزمة في سعر الصرف ، هذا النظام الذي كثيرا ما يقترح كأحد الحلول المناسبة للدول النامية يسمح بنهاية المطاف ، بتوفير المزيد من الثقة للمستثمرين الاجانب والذي يعمل على تطوير سوق رأس المال ويسمح من الوصول الى نمو اقتصادي مستقر ومستمر ، مرتبط بإستقرار أهم مؤشرات الاستقرار الكلي[1].

2- دور سعر الصرف المدار في النمو الاقتصادي : هو السعر الذي تدخل السلطات النقدية به من خلال عمليات السوق المفتوحة[2].

ويمكن توضيح دور سعر الصرف المدار في النمو الاقتصادي بإعتبار ان سعر الصرف المدار يمارس من قبل الاقتصادات المتقدمة، والتي لديها حصة معتبرة من التجارة الدولية ، فتتجه لهذا النوع لكي تستهدف زيادة أو خفض الاستيرادات أو الصادرات السلعية ، وبإعتبار ان سعر الصرف المدار يؤدي الى استقرار الاسعار والذي يؤدي الى تقليل البطالة مما يؤدي الى زيادة الصادرات التي من خلالها يزداد النمو الاقتصادي .

3- دور سعر الصرف المرن في النمو الاقتصادي : عندما يصبح الاقتصاد مفتوحاً على العالم الخارجي فان نظام سعر الصرف المرن يكون الامثل ، بحيث ان كلما كان الانفتاح هام كان الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات وان عملية الاستقرار لهذه الصدمات تستند الى سعر الصرف وذلك لتسهيل عملية التصحيح ، وان السياسة المرتبطة بالنظام المرن تمثل اداة قوية وفعالة في عمليات التسوية ، إذ بفضل النظام المرن يمكن ان تحصل الكتلة النقدية الحرية اتجاه ميزان المدفوعات ويمكن ان يؤدي الى نتائج هامة وتكون هذه الفعالية أكثر دعماً في حالة الحركة

(1) السيد متولي عبد القادر : مصدر سابق ، ص122 .
(2) ابراهيم المصري : الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار الحكمة ، جمهورية مصر العربية ، 2013 ، ص23 .

التامة لرؤوس الاموال ، مما يوفر مجالا للحد من آثار الصدمات غير المتناظرة على الاقتصاد المحلي من جهة والتوافق بين التوازن الداخلي والخارجي من جهة أخرى ، وتفتح مجالا محدد للمضاربة على قيمة العملة وعدم امكانية المراهنة على انهيار نظام سعر الصرف[1].

والعلاقة بين سعر الصرف المرن والنمو الاقتصادي توضح من خلال ان نظام الصرف المرن قادرا على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ، في اقتصاد يتمتع بمرونة الاسعار والاجور الاسمية لأمتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف بسهولة مع المستجدات الاقتصادية العالمية ، وهذا عن طريق استجابة سعر الصرف لذلك . وان سعر الصرف المرن يعطي دفع قوي للصادرات ، وبالتالي يحقق معدلات نمو اقتصادي .

3- دور الادوات الكمية في النمو الاقتصادي

أ- **دور نظام الحصص في النمو الاقتصادي** : يمكن توضيح دور نظام الحصص في النمو الاقتصادي بإعتباره يمثل الوضع التي يمكن ان تضع الحكومة كمية أو قيمة محددة للسلع التي تستطيع استيرادها[2] .

ان دور نظام الحصص في النمو الاقتصادي يمكن توضيحه من خلال الآلية الآتية ، إذ من خلال نظام الحصص يسمح بدخول السلع الاجنبية ولكن ايضاً تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها بالشكل الذي يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي، وخاصة السلع التي تعد مدخلات للإنتاج المحلي الأمر الذي يحفز الاستثمارات والتي تؤدي الى زيادة النمو. وكذلك يمكن ان يساعد نظام الحصص على تشجيع الصادرات للبلد بطريقة عكسية وعند تشجيع الصادرات سوف يزداد النمو الاقتصادي .

ب- **العلاقة بين نظام الاعانات والنمو الاقتصادي** : هو ان تقدم الحكومة الاعانات للمنتجين المحليين لكي يتم استبدالها محل الاستيرادات أو من أجل أن تميز الناتج وزيادة التصدير. وتسعى الحكومة من خلال هذا النظام الى كسب الاسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدريين المحليين من

(1) جبوري محمد : تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان ، جزائر ، 2013 ، ص81 .
(2) موسى سعيد مطر واخرون : التجارة الخارجية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص 70.

الحصول على اعانات مقابل بيع منتجاتهم بالخارج وبأسعار لا تحقق لهم الربح ، لكي يكونوا في وضع تنافسي افضل سواء في الاسواق الخارجية أم الداخلية[1].

وبما ان الاعانات هي مساعدات تدفع للمنتجين الذين يعملون في نشاط التصدير، مما يترتب عليه تخفيض اسعار هذه الصادرات في الاسواق الخارجية ، فهذا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لها في الاسواق الدولية ، مما يؤدي الى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة المتحصلات من الصادرات ما يسهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات ويسهم في كسب اسواق خارجية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع الى الخارج ما يؤدي الى زيادة الانتاج وبذلك يزداد النمو الاقتصادي[2] .

المطلب الثاني : دور السياسة التجارية في التضخم

من المعلوم ان لكل سياسة تجارية يتم اتباعها في أي بلد آثار اقتصادية يمكن ان تؤثر سلباً أو ايجاباً على جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك المتغيرات الاقتصادية، فقد تلقي السياسة التجارية بتبعاتها وتولد آثاراً على التشغيل والعمالة ومستوى البطالة أو تبرز آثارها بوضوح على السياسة المالية أو النقدية أو التضخم والى غير ذلك من المتغيرات[3] .

ويتضح دور السياسة التجارية في معالجة التضخم بإعتبار ان التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب اقتصادات العالم، على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية لذلك نجد ان هذه الظاهرة أصبحت ذات اهتمام كبير وكذلك اصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل وذلك لما تخلفه من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مستوى من الاستقرار النقدي والاقتصادي ، ذلك من خلال تجنب التغيرات في المستوى العام للأسعار . يتطلب هذا الآمر استعمال سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة ومن بين هذه السياسات هي السياسة التجارية الى جانب بعض السياسات الاخرى[4] .

وبما أن السياسة التجارية قد تعتبر انعكاس لموقف الحكومة من خلال نظرتها الى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق جميع المصالح الاقتصادية القومية ، لذلك تعد عمل من أعمال السيادة ، ويوضح ذلك بأن للحكومة حرية العمل والسيطرة والتحكم بها ، وذلك من خلال وضع قيود على دخول السلعة أو خروجها

(1) محمد محمود النصر ، عبد الله محمد شامية : مصدر سابق ، ص 319 .
(2) محمود يونس محمود ، علي عبد الوهاب نجا : اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 ، ص160
(3) حمدية شاكر مسلم : مصدر سابق ، ص 409 .
(4) عبد القادر عطية ، رمضان احمد مقلد : النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، الاسكندرية، 2004-2005 ، ص164 .

من حدودها ،كذلك تضع قيود على كميات السلع التي تدخل أو تخرج من حدودها ، كذلك تضع قيود على جميع الخدمات التي عملت لمصلحة مواطنيها أو ذلك الذي يقوم بها مؤسساتها في الخارج ، وكلما زادت هذه القيود يرتفع التضخم والعكس أي كلما انخفضت هذه القيود ينخفض التضخم[1].

اولاً :- دورالرقابة على اسعار الصرف في التضخم

وتستند هذه العلاقة بين سعر الصرف والتضخم على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم بعد ذلك قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستان كاسل وقد ركز على مبدأ بسيط مفاده ان قيمة العملة يمكن ان تتحدد على اساس قدرتها الشرائية وبعد ذلك فان سعر الصرف التوازني يجب ان يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين وعلى الرغم ان هذا النموذج اثبت قدر كبير على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل[2] .

توضح بعد الدراسات ان سياسة تخفيض سعر الصرف الاجنبي استخدمت كأداة رئيسة من أجل تخفيض معدلات التضخم الذي يوضح الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار ، وبالنهاية تحقيق عملية الاستقرار السعري في الاقتصادات النامية والتي بلغت فيها معدلات التضخم حداً كبيراً[3].

ثانياً :- الادوات الكمية والتضخم

1- **العلاقة بين نظام الحصص والتضخم** : توضح العلاقة بين هذا النظام والتضخم، بما ان التضخم يؤدي الى ارتفاع الاسعار بالنسبة للمنتجات المحلية من سلع وخدمات هذا ما يؤدي الى نقص الطلب عليها من الخارج، أي نقص الطلب على الصادرات الوطنية والزيادة في الاستيرادات لأنخفاض اسعارها مقارنة بالأسعار المحلية[4] .

وبما ان نظام الحصص من الأدوات القانونية غير التعريفية التي لجأ اليها المشرع لحماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة ، وان نظام الحصص يقلل من الاستيراد من السلع المستوردة مما يؤدي الى تقليل كميتها في الداخل فتزداد اسعارها ويحصل ارتفاع في التضخم، حيث ارتبط نظام الحصص بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي تؤدي الى التضخم ، وبما ان نظام الحصص يعتبر من السياسات التجارية غير التعريفية التي يمنع تطبيقها عموما من المنظمة

(1) احمد عبد الرحمان احمد : مدخل الى ادارة الاعمال الدولية ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض، 2001 ، ص 64 .
(2) عبد المجيد قدي : السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003-2004 ، ص ص 126-127 .
(3) مروان عطية : الاسواق النقدية والمالية ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1993 ، ص144 .
(4) مجدي محمود شهاب : مصدر سابق ، ص 93 .

العالمية للتجارة ، والتي يسمح بتطبيقها في حالات استثنائية مؤقتة ، حيث لجأ اليها المشرع لحماية الاقتصاد الوطني الذي يعاني من اختلالات هيكلية . ولجات الحكومة لتطبيق هذا النظام في مرحلة اقتصادية صعبة ميزتها ازمة اقتصادية ومالية عالمية ، واقتصاد هش وضعف محليا يؤدي بسهولة الى التضخم من خلال ذلك لجأت الحكومة لفرض اجراءات غير تعريفية لحماية اقتصادها الوطني من منافسة المنتجات المحلية وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل من تقليص فاتورة الاستيرادات والقضاء على التضخم الذي يحصل[1].

يمكن استخدام هذه الأداة لمواجهة التضخم المحلي، أو يمكن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الحصص المستوردة من السلع في حالة ارتفاع اسعارها محلياً، الأمر الذي يؤدي الى زيادة عرض هذه السلع في الداخل ومن ثم انخفاض اسعارها.

2- دور نظام الاعانات في التضخم : يمكن توضيح دور نظام الاعانات في التضخم بإعتبار ان هذا النظام يمثل كافة الامور التي تسهل عمل المنتج الوطني ، من أجل ان يكون وضعة التنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أم الخارجية وتعد الاعانات تحفيز للمنتجين على زيادة الانتاج مما يؤدي الى زيادة العرض الانتاجي لجميع السلع والخدمات ويؤدي ذلك الى انخفاض الاسعار فينخفض التضخم[2]. وتعد الاعانات هي المتغير الرئيس الذي يعبر عن ممارسة الدول لدورها في الاقتصاد لتحقيق مهمة التطور الاقتصادي وتبين ان نظام الاعانات الذي يسهم في تحديد مدى نجاح الدولة في توظيف الامكانات المادية ، وفي الوقت ذاته فان معدل التضخم يعد مؤشراً مهما في الاداء الاقتصادي لأي دولة ، فكلما زاد حجم الاعانات المقدمة للمواطنين انخفض أثر التضخم أي تقديم الاعانات يزيد مستوى الرفاهية للمواطنين [3] .

المطلب الثالث :- دور السياسة التجارية في البطالة

وقد تبين ان وجود علاقة تدمج بين تحرير التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة في الاعتماد على الأجل الطويل ، خصوصاً اذا اقترنت سياسات تحرير التجارة بسياسات لتحرير الاستثمار ، ومن خلال ذلك اصبح من الضروري العمل على تحرير التجارة من خلال وضع

(1) زمام امال : دور نظام الحصص في حماية الاقتصاد الوطني ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، السياسات الاقتصادية ، جامعة الجزائر1 ، كلية الحقوق ، المجلد 57 ، العدد 2 ، 2020 ، ص179 .

(2) السيد متولي عبد القادر : مصدر سابق ، ص 73 .

(3) سلام الشامي : تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009 ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 36 ، المجلد 9 ، 2014 ، ص 93 .

استراتيجيات تعزز الصادرات ، وتعمل على خفض التعريفات ، وتعتمد على اتفاقيات تجارية تفضيلية اقليمية ودولية ، فعملية تحرير التجارة ليست مجرد عملية تدبير لتحقيق أهداف التكامل الاقليمي بل تعتبر اداة فعالة لتعزيز النمو والقضاء على البطالة ، ويمكن تقييم نجاح أي سياسة تجارية من خلال مساهمتها الفعلية في تحسين نفاذ السلع والخدمات متجهة محلياً الى الاسواق الخارجية ومن خلال قدرتها على التخفيف من آثار الانفتاح وتحرير التجارة والعولمة على السوق المحلية[1].

اولاً :- دور ادوات السياسة التجارية في البطالة

1- الادوات السعرية

وتتمثل هذه الادوات في الرسوم الجمركية والرسوم النوعية والرسوم القيمية وكل اداة من هذه الادوات ترتبط بالبطالة ولها تأثير عليها فالبطالة لها علاقة في الرسوم الجمركية فتوضح البطالة على انها الوضع الذي لا يستخدم فيه المجتمع قوة العمل بشكل كامل ويكون الناتج الكلي لهذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل [2] . بما ان الرسوم الجمركية تفرض على جميع السلع المستوردة أم المصدرة فأنها تؤثر على البطالة وذلك لأن تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات يزيد من معدلات البطالة للبلد.

اما العلاقة بين الرسوم النوعية والبطالة أي ان فرض الرسوم النوعية على سلعة معينة مستوردة يمكن انتاجها في الداخل فأن هذا يرفع سعر هذه السلعة ، ومن ثم يؤدي على انخفاض الطلب عليها وتحول الطلب الى السلع المنتجة محلياً البديلة أو المتماثلة ، الأمر الذي يحفز اصحاب المشاريع على انتاجها وتوسيع أو أضافة الوحدات الانتاجية ومن ثم زيادة الطلب على عوامل الإنتاج الداخلة في انتاج هذه السلع وخاصة الأيدي العاملة الأمر الذي يؤدي الى زيادة التشغيل وانخفاض في معدلات البطالة[3] .

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تقييم اتجاهات السياسة التجارية واثرها على الاداء الاقتصادي في منطقة الاسكوا ، ط1 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2009 ، ص10 .

(2) علي عبد الوهاب نجا : مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2005 ، ص8 .

(3) محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف : الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص122 .

اما دور الرسوم القيمية في البطالة أي ان فرض الرسوم القيمية على سلعة محددة مستوردة بالإمكان انتاجها في الداخل فأن هذا يرفع سعر هذه السلعة ، ويؤدي ذلك الى انخفاض الطلب عليها وبذلك يتحول الطلب على السلع المحلية البديلة أو المماثلة ، وهذا يؤدي الى تحفيز اصحاب المشاريع على عملية الانتاج وزيادة الوحدات الانتاجية ، وبعدها يزداد الطلب على عوامل الانتاج ومن أهمها الايدي العاملة وهذا الأمر يؤدي الى زيادة التشغيل والانخفاض في معدلات البطالة[1] .

2- دور اسعار الصرف في البطالة

حددت الادبيات عدة قنوات اساسية يمكن من خلالها يتم نقل تأثير سعر الصرف الى البطالة ، ومن هذه القنوات هي قناة الاقتصاد الكلي ، قناة التنمية الاقتصادية ، وقناة كثافة الايدي العاملة .

وقد تتعلق قناة الاقتصاد الكلي وقناة التنمية الاقتصادية من خلال تأثير التغيرات في سعر الصرف على معدل البطالة من خلال تغيير حجم الانتاج وذلك نتيجة التأثير على حجم الصادرات والاستيرادات .

اما قناة كثافة العمالة توضح التأثير من خلال التغير في نسب عوامل الانتاج المستخدمة في الانتاج ، اذ يؤدي ارتفاع سعر الصرف الاجنبي الى زيادة اسعار السلع الرأسمالية المستخدمة في العملية الانتاجية ، مما يشجع المنتجين لأستخدام تقنيات الانتاج كثيفة العمل .

يوجد خلاف كبير فيما يتعلق بالعلاقة بين سعر الصرف والبطالة وذلك خلال الأجلين الطويل والقصير وقد تبين انه يوجد آثر معنوي لسعر الصرف على البطالة ، بينما يوجد عدد قليل يوضح عدم وجود هذه العلاقة ، وقد اثبتت بعض الدراسات ان العلاقة بينهما سلبية ، في حين اثبتت بعض الدراسات ان العلاقة بينهما ايجابية [2].

(1) طارق عبد الرؤوف عامر : اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2015 ، ص12 .

(2) حسنى ابراهيم عبد الواحد : اثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر دراسة قياسية بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة (1983-2018) ، المعهد العالي للعلوم الادارية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، الجزء الاول ، 2020 ، ص223 .

المطلب الرابع :- دور السياسة التجارية في التوازن الخارجي

ان التوازن الخارجي لأي بلد يعبر عن خلاصة لجميع المعاملات الاقتصادية التي يمكن ان تحدث بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة ، ويحتوي التوازن الخارجي على عناصر رئيسة منها المعاملات الاقتصادية للبلد مع الآجانب ويمكن ان يتضمن تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال وكذلك التحويلات من جانب سواء كانت بشكل نقدية أو سلع مادية [1].

يمكن توضيح دور الادوات السعرية للسياسة التجارية بالحساب الجاري بإعتبار ان علاقة الحساب الجاري بالسياسة التجارية يمثل المؤشر الذي يقيس الفرق بين الصادرات والاستيرادات من بضائع وخدمات بالإضافة الى الفارق بين التحويلات ، التدفقات المالية من والى الاقتصاد ، ولكن يستثني منها الاموال المستثمرة بالأصول واستثمارات الاسواق المالية[2]. وتم التوصل الى ان علاقة الرسوم الجمركية بالحساب الجاري تتمثل في حيث يؤدي فرض الرسم الجمركي الى رفع السعر المحلي للسلع المستوردة مما يقلل من الواردات من السلع الخاضعة للرسم الجمركي في الظروف العادية وعند فرض الحكومة لرسم جمركي فان السعر المحلي يرتفع مما يحفز الصناعة المحلية للسلعة لزيادة الانتاج ويقل الاستيراد ما يؤدي الى فائض الحساب الجاري .

اما العلاقة بين الرسوم النوعية والحساب الجاري بإعتبار ان الحساب الجاري يقيس الفرق بين الصادرات والاستيرادات بمعناه (المنظورة وغير المنظورة)هو حساب مصرفي يسمح للعميل تحريكه في أي وقت ويرتبط بالرسوم النوعية وذلك بسبب فرضها بشكل مبلغ ثابت على اساس الخصائص المادية التي يمثلها الحساب الجاري وترتبط به مثل الوزن والحجم . بإعتبار ان الرسوم القيمية تفرض كنسبة مئوية أي يمكن بواسطة الحساب الجاري الحصول على دفتر الشيكات التي تتمكن من خلالها الدفع أو التحصيل للصادرات أو الاستيرادات[3].

(1) هيل عجمي جميل الجنابي : التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، ط1 ، دار وائل للنشر، الاردن ، عمان ، 2014 ،ص27 .
(2) عبد الله بن محمد العمراني : الحساب الجاري العلاقة المصرفية والاثار الشرعية دراسة فقهية ، مجلة البحوث والدراسات الشرعية ، العدد 8 ، 2013 ، ص 15 .
(3) الفت ملوك : سياسة التجارة الخارجية ، تابع محاضرات التجارة الزراعية الدولية ، ص5 .

الفصل الثاني : تحليل تطورالسياسة التجارية ومكونات مربع كالدور

المبحث الأول : تجربة الولايات المتحدة الامريكية

المبحث الثاني : تجربة الجزائر

المبحث الثالث: تجربة العراق

تمهيد :-

تعد السياسة التجارية أحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تعطي للحكومة حق المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، لذلك تعتبر السياسة التجارية ذات صلة بإدارة التجارة الخارجية للحكومة ، والذي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الاجمالي، التوازن الخارجي، البطالة، التضخم وسوف يتم في هذا الفصل محاولة التحليل لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتطورها والعوامل التي تؤثر فيها خلال مدة البحث في دول العينة (الولايات المتحدة الامريكية ، الجزائر ، العراق) وتحليل دور هذه المؤشرات في الاستقرار الاقتصادي ، وكذلك طبيعة التأثير والتأثر بينهما ..

المبحث الاول :- تجربة الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2003-2020

المطلب الاول : - تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الامريكي

اولاً :- نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد الامريكي

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجارية في الأقل من حيث الحجم اي اقتصاد اخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية ، فالولايات المتحدة الامريكية تعد الدولة الاولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي والذي وصل الى حوالي(13) تريليون دولار في عام 2006 وهو ما يساوي (30%) من اجمالي الناتج القومي العالمي تقريباً [1].

من ناحية اخرى تعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الامريكية حوالي (9%،11) من قيمة الصادرات السلعية العالمية، وبعد ان ادركت الولايات المتحدة اهمية الابعاد الاقتصادية للقوة فأنها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي الى اعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل في صالحها ، إذ قامت بانشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

(1) اياد عبد الكريم مجيد : السياسات الخارجية الامريكية تجاة غرب افريقيا بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2008 ، ص107 .

(2) الفن توفلر: حضارة الموجة الثالثة ترجمة عصام الشيخ قاسم ، ط1 ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1990 ، ص ص 104-105 .

ثانياً :- تحليل تطور التجارة الخارجية في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية للمدة 2003-2020

1- الصادرات

يوضح الجدول (1) تطور الصادرات بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث ، إذ ارتفعت الصادرات من (1226498.82) مليون دولار عام 2003 الى (84. 1358386) مليون دولار عام 2004 وبمعدل نمو بلغ (75. 10 %)، وسبب زيادة الصادرات هو قوة اقتصاد امريكا والذي يبلغ حجمه ربع الاقتصاد العالمي، وكذلك هيمنة عملته الدولار على جميع المعاملات الدولية[1].

وارتفعت الصادرات الى (1452656.25) مليون دولار في عام 2005 وبمعدل نمو (94. 6%)، بسبب ارتفاع نسبة السكان النشطين في عام 2005 في امريكا حيث ادت الهجرات الاوربية نحوها الدور الاكبر في تعميرها[2].

ارتفعت الصادرات في عام 2008 إذ بلغت (89. 1859452) مليون دولار وبمعدل نمو(57. 6%) تراجعت الصادرات في عام 2009 اذ بلغت(1608510.16) مليون دولار وبمعدل(13.50%)، بسبب الازمة العالمية التي حدثت في امريكا وانتقلت الى بعض الاقتصادات استناداً على طبيعة العلاقات.

(1) شروق رمضان : مصدر سابق ، ص 55 .
(2) ذ . عبد الحكيم الفلالي : الولايات المتحدة الامريكية قوة اقتصادية عظمى ، ص1-2 .

جدول (1) تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	معدل النمو %	الاستيرادات	معدل النمو %
2003	1226498.82		1844928.91	
2004	1358386.84	10.75	2090651.27	13.32
2005	1452656.25	6.94	2278439.73	8.98
2006	1591093.07	9.53	2442232.68	7.19
2007	1744789.70	9.66	2518641.43	3.13
2008	1859452.89	6.57	2610082.07	3.63
2009	1608510.16	-13.50	2034478.66	-22.05
2010	1857247.00	15.46	2389555.00	17.45
2011	2050255.81	10.39	2611899.22	9.30
2012	2106077.87	2.72	2629930.67	0.69
2013	2141367.98	1.68	2590238.76	-1.51
2014	2189141.80	2.23	2658789.13	2.65
2015	2087075.44	-2.66	2571159.15	-3.30
2016	2027347.87	-2.86	2487156.22	-3.27
2017	2120781.14	4.61	2601148.58	4.58
2018	2199228.30	3.70	2716750.87	4.44
2019	2149937.71	-2.24	2658694.54	-2.14
2020	1788887.95	-16.79	2337486.94	-12.08
المدد الزمنية		معدل النمو المركب		
2003-2008		7.18		5.95
2009-2014		5.27		4.56
2015-2020		-2.54		-1.58
2003-2020		2.12		1.32

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

وارتفعت الصادرات إلى (2050255.81) مليون دولار في عام 2011 وبمعدل نمو سنوي بلغ (39. 10%).

وارتفعت الصادرات عام 2014 إذ بلغت (80. 2189141)مليون دولار وبمعدل نمو (23. 2%)، وهذا الارتفاع دليل قوي على ارتفاع وتيرة التجارة الخارجية ، بعملية اسرع من ارتفاع النمو الاقتصادي [1].

وارتفعت الصادرات عام 2017 إذ بلغت (14. 2120781) مليون دولار وبمعدل نمو (4.61%)، بسبب قيام امريكا اتباع برنامج المرن السريع ويوضح بأنه عملية متكررة من أجل ادخال تحسينات بواسطة تحقيق مكاسب تدريجية من اجل رفع مستوى الوعي[2].

(1)احمد بريهي علي : التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات ، ورقة عمل ،البنك المركزي العراقي ، بغداد ، 2016، ص16 .
(2)التقرير السنوي للبنك الدولي ، دائرة الإحصاء والابحاث ، 2018 ، ص70 .

وتراجعت قيمة الصادرات عام 2020 اذ بلغت (95. 1788887) مليون دولار وبمعدل (79. 16%)، بسبب جائحة كورونا .

وبلغ معدل النمو المركب للصادرات للمدة 2003-2008 (18. 7%)، والمدة 2009-2014 (27. 5%)، والمدة 2015-2020 (54. 2-%)، والمدة 2003-2020 (2.12%).

2- الاستيرادات

يوضح الجدول (1) تطور الاستيرادات بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث، اذ ارتفعت الاستيرادات من (91. 1844928) مليون دولار عام 2003 الى (27. 2090651) مليون دولار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (32. 13%)،بسبب ان الولايات المتحدة الامريكية لديها اقوى اقتصاد في العالم ، بحيث لامثيل له من حيث الحجم ، يعتمد على اقتصاد السوق المعتمد على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية[1].

وارتفعت الاستيرادات عام 2005 إذ بلغت (73. 2278439)مليون دولار وبمعدل نمو (98. 8%)، وسبب الارتفاع هو ارتفاع دخل الفرد الامريكي مقارنة مع الدول الغنية الاخرى ، إذ بلغ متوسط دخل الفرد الامريكي حوالي(42) الف دولار في عام 2005[2]. وهذا يؤدي الى زيادة الطلب ومن ثم الاستيرادات . وارتفعت الاستيرادات عام 2008 إذ بلغت(07 .2610082)مليون دولار وبمعدل نمو (63. 3%).

وشهد عام 2011 ارتفاعاً في قيمة الاستيرادات إذ بلغت (22. 2611899)مليون دولار وبمعدل نمو (30. 9%)، . وارتفعت الاستيرادات عام 2014 إذ بلغت (13. 2658789) مليون دولار وبمعدل نمو (65. 2%)، وهذا الارتفاع أكبر الدلائل على نمو التجارة الخارجية [3]. وشهد عام 2017 ارتفاع في الاستيرادات إذ بلغت (58. 2601148) مليون دولار وبمعدل نمو (58. 4%)، بسبب زيادة الطلب بعد انتعاش الدخول . وتراجعت الاستيرادات عام 2020 إذ بلغت (94. 2337486) مليون دولار وبمعدل(12.08%)، بسبب جائحة كورونا والتي اثرت سلباً على الطلب العالمي.

(1) سليم كاطع علي : مصدر سابق ، ص156 .
(2) محمد عبد الشفيع عيسى : المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي ، قراءة في التقارير الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، العدد 173 ، 2008 ، ص56 .
(3) احمد بريهي علي : مصدر سابق ،ص16 .

وبلغ معدل النمو المركب للاستيرادات للمدة 2003-2008 (95. 5%)، والمدة 2009-2014 (56. 4%)، والمدة 2015-2020 (58. 1-%)، والمدة 2003-2020 (32. 1%).

الشكل (2) تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2010=100 (للمدة 2003-2020)مليون دولار

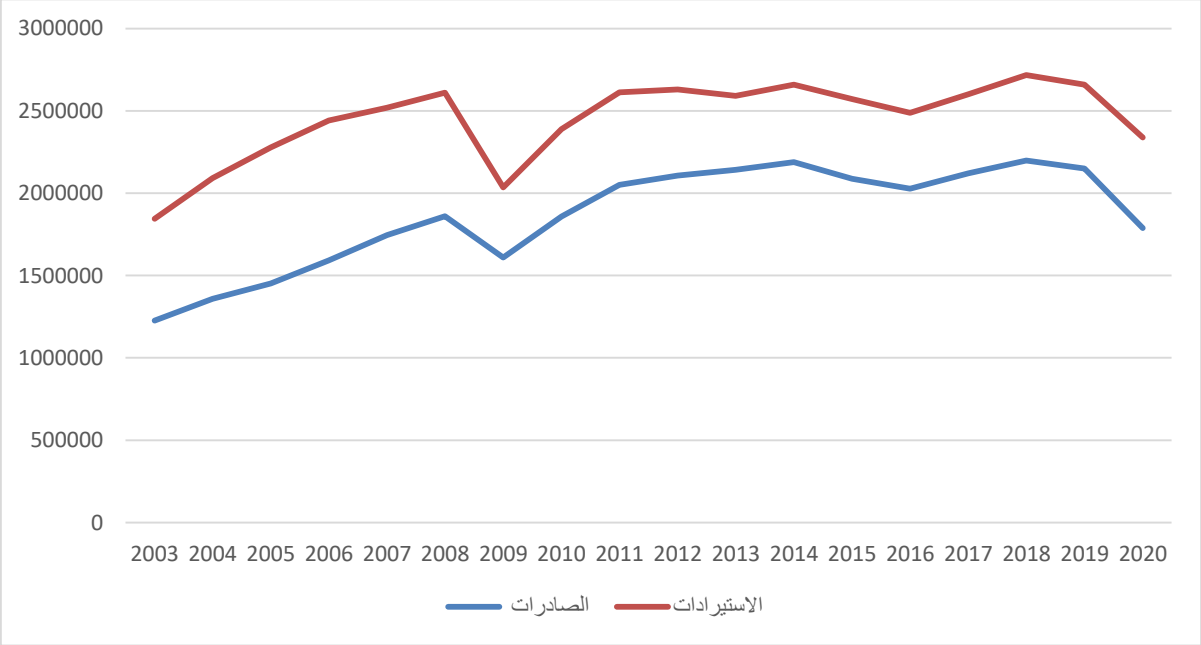

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ويوضح الشكل البياني (2) تطور الصادرات والاستيرادات للمدة 2003-2020 ، إذ شهدت الصادرات والاستيرادات ارتفاع بعد عام 2003 وبدات بالتراجع عام 2020 .

3- الحساب الجاري

يوضح الجدول (2) ارتفاع عجز الحساب الجاري طيلة مدة البحث إذ ارتفع عجز الحساب الجاري من عام 2003 إذ بلغ (31 . 618835) مليون دولار الى عام 2004 إذ بلغ (60. 734280) مليون دولار وبمعدل (66. 18%)،وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية الذي حثت في الاقتصاد الامريكي ، أي بسبب زيادة الاستيرادات على الصادرات للسلع والخدمات[1]. وحقق الحساب الجاري عجز عام 2005 اذ بلغ (20. 836194)مليون وبمعدل (88. 13%)، وحقق الحساب الجاري عجز عام 2008 اذ بلغ (10. 705700) مليون دولار وبمعدل(8.88%).

(1) حميد الجميلي : عناصر قوة الاقتصاد الامريكي وضعفة مع اشارة خاصة للمديونية الامريكية ، مجلة المنتدى ، المركز الاقليمي للعلوم والتكنلوجيا ، جامعة الزرقاء ، الاردن ، المجلد 28 ، العدد 258 ، 2013 ،ص9 .

جدول (2) تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دولار)

السنوات	الحساب الجاري	معدل النمو %	ميزان المدفوعات	معدل النمو %
2003	-618835.31		-6184300.95	
2004	-734280.60	18.66	-7322644.34	18.41
2005	-836194.20	13.88	-8257834.82	12.77
2006	-883811.69	5.69	-8511396.10	3.07
2007	-774504.73	-12.37	-7738517.35	-9.08
2008	-705700.10	-8.88	-7506291.79	-3.00
2009	-385910.57	-45.32	-4259684.96	-43.25
2010	-432002.00	11.94	-5323080.00	24.96
2011	-441179.26	2.12	-5616434.11	5.51
2012	-397067.43	-10.00	-5238528.02	-6.73
2013	-317841.76	-19.95	-4488707.87	-14.31
2014	-340679.56	7.19	-4696473.30	4.63
2015	-376158.23	10.41	-4840837.17	3.07
2016	-361101.73	-4.00	-4598083.56	-5.01
2017	-321798.93	-10.88	-4803674.38	4.47
2018	-380417.53	18.22	-5175225.69	7.73
2019	-402854.10	5.90	-5087568.26	-1.69
2020	-519028.64	28.84	-5485989.89	7.83
المدد الزمنية		معدل النمو المركب		
2003-2008		2.21		3.28
2009-2014		-2.06		1.64
2015-2020		5.51		2.11
2003-2020		-0.97		-0.66

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق(1)

وحقق الحساب الجاري عجزاً عام 2009، إذ بلغ (57. 385910)مليون دولار وبمعدل (32. 45%)، بسبب الازمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية[1]. وحقق الحساب الجاري عجزاً عام 2011 إذ بلغ (26 . 441179) مليون دولار وبمعدل(12. 2%)، بسبب فقدان الثقة لدى المستثمرين الأجانب بمستقبل اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية من خلال تدهور المؤشرات الرئيسة لذلك، فأن هذه الاستثمارات ستبحث عن ملجا استثماري في دولة اخرى، وذلك لأن العجز في الحساب الجاري يتم تمويله عن طريق الاستثمار الاجنبي الوافد الى اقتصاد امريكا[2].

وحقق الحساب الجاري عجزاً عام 2014 إذ بلغ (56. 340679)مليون دولار وبمعدل (19. 7%)، وحقق الحساب الجاري عجزاً عام 2017 إذ بلغ (93. 321798)مليون دولار وبمعدل(88. 10%).

(1) حميد الجميلي : مصدر سابق ، ص32 .
(2) المصدر السابق نفسة ، ص25 .

وحقق الحساب الجاري عجزاً عام 2020 إذ بلغ (64. 519028)مليون دولار وبمعدل (84. 28%)، بسبب تأثير جائحة كورنا على الاقتصاد الامريكي .

وبلغ معدل النمو المركب للحساب الجاري للمدة 2003-2008 (21. 2%)، والمدة 2009-2014 (06. 2-%)، والمدة 2015-2020 (51. 5%)، والمدة 2003-2020 (97. 0-%).

4- ميزان المدفوعات

يوضح الجدول(2) ارتفاع عجز ميزان المدفوعات من عام 2003 إذ بلغ (95. 6184300)مليون دولار الى عام 2004 إذ بلغ (34. 7322644)مليون دولار وبمعدل (41. 18%)، وذلك بسبب اختلال وضع الولايات المتحدة الامريكية من الناحية الاقتصادي [1]. وحقق ميزان المدفوعات عجز عام 2005 إذ بلغ (82. 8257834)مليون دولار وبمعدل (77. 12%)، وحقق ميزان الدفوعات عجز عام 2008 إذ بلغ (79. 7506291) مليون دولار وبمعدل(00. 3%)، وحقق ميزان المدفوعات عجز عام 2009 إذ بلغ (96. 4259684)مليون دولار وبمعدل (25. 43%)، بسبب الازمة المالية العالمية [2].

وحقق ميزان المدفوعات عجزاً عام 2011، إذ بلغ (5616434.11)مليون دولار وبمعدل (51. 5%)، بسبب نقص الاستثمارات الاجنبية الوافدة الى اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية[3].

وحقق ميزان المدفوعات عجزاً عام 2014 إذ بلغ (30. 4696473)مليون دولار وبمعدل(63. 4%)، وحقق ميزان المدفوعات عجزاً عام 2017 إذ بلغ (38. 4803674)مليون دولار وبمعدل (47. 4%)، وحقق ميزان المدفوعات عجزاً عام 2020 إذ بلغ (89. 5485989)مليون دولار وبمعدل (83. 7%)، بسبب تأثره بجائحة كورونا .

بلغ معدل النمو المركب لميزان المدفوعات للمدة 2003-2008 (28. 3%)، والمدة 2009-2014 (64. 1%)، والمدة 2015-2020 (11. 2%)، والمدة 2003-2020 (66. 0-%).

(1) المصدر السابق نفسه : ص 9 .
(2) المصدر السابق نفسه : ص 32 .
(3) المصدر السابق نفسه : ص25 .

الشكل (3) تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 مليون دولار للمدة (2003-2020)

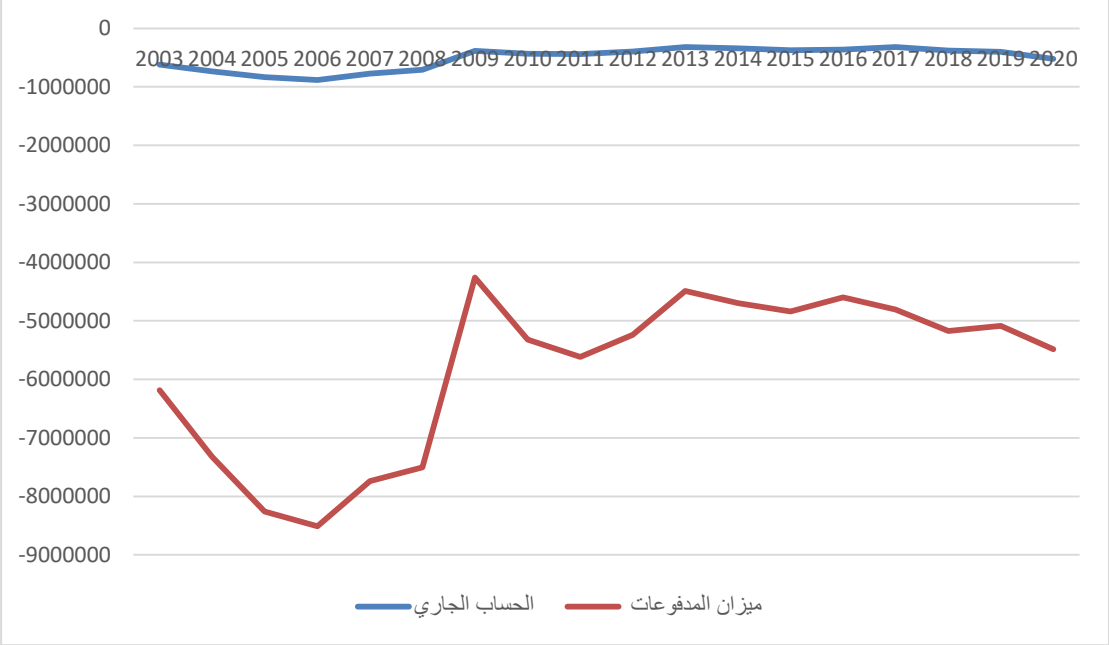

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(2)

يوضح الشكل البياني (3) تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات للمدة 2003-2020 اذ شهد الحساب الجاري طيلة فترة البحث عجزاً ، وميزان المدفوعات قد شهد عجزاً طيلة فترة البحث.

المطلب الثاني:- تحليل تطور مكونات مربع كالدور للمدة 2003-2020

اولاً : الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (3) زيادة الناتج المحلي الاجمالي من عام 2003 الى عام 2004 بمعدل نمو بلغ (3 .93%)، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي في عام 2006 وبمعدل نمو (2 .61%)،وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وبمعدل(2.04%)، بسبب الاضطراب المفاجئ والحاد الذي حدث في اسواق المال والعقارات في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ، وان هذا التراجع قد تطور ليأخذ شكل الأزمة باعتبارها الاعمق منذ فترة الحرب العالمية الثانية[1].

(1) مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، التقرير الاقتصادي السنوي حول بلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، السعودية ، 2009 ، ص1 .

جدول (3)تطور الناتج المحلي، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	التضخم %	معدل البطالة %	ميزان المدفوعات	معدل النمو %
2003	13638234.60			.6.0	-6184300.95	
2004	14174281.76	3.93	2.61	5.50	-7322644.34	18.41
2005	14613533.48	3.10	3.46	5.10	-8257834.82	12.77
2006	14995549.78	2.61	3.13	4.60	-8511396.10	3.07
2007	15223590.96	1.52	2.92	4.60	-7738517.35	-9.08
2008	14912443.77	-2.04	3.79	5.80	-7506291.79	-3.00
2009	14653190.04	-1.74	-0.30	9.30	-4259684.96	-43.25
2010	14964372.00	2.12	1.63	9.60	-5323080.00	24.96
2011	15036750.00	0.48	3.20	8.90	-5616434.11	5.51
2012	15342122.51	2.03	2.03	8.10	-5238528.02	-6.73
2013	15716150.94	2.44	1.42	7.40	-4488707.87	-14.31
2014	16139193.09	2.69	1.69	6.20	-4696473.30	4.63
2015	16778565.38	3.96	0.09	5.30	-4840837.17	3.07
2016	17025500.17	1.47	1.29	4.90	-4598083.56	-5.01
2017	17386992.15	2.12	2.09	4.40	-4803674.38	4.47
2018	17892240.39	2.91	2.49	3.90	-5175225.69	7.73
2019	18287734.39	2.21	1.74	3.70	-5087568.26	-1.69
2020	17638247.68	-3.55	1.28	8.10	-5485989.89	7.83
المدد الزمنية	معدل النمو المركب					
2003-2008	1.50					3.28
2009-2014	1.62					1.64
2015-2020	0.84					2.11
2003-2020	1.44					-0.66

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق(1)

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 وبمعدل(1.74%) ، بسبب الانخفاض الحاد في الطلب على الاستيرادات لدى العديد من الاقتصادات المتقدمة وبالأخص اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية [1].

وازداد الناتج المحلي الاجمالي عام 2011 وبمعدل نمو (48. 0%)، وسبب هذه الزيادة هو الزيادة في الاستثمارات الخاصة وعملية التحسين الفعلية لسوق العمل خلال النصف الثاني من عام 2011 ادت الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية[2] . وتزايد الناتج المحلي الاجمالي عام 2018 وبمعدل نمو(91. 2%). وتراجع الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 وبمعدل (55. 3%)، بسبب جائحة كورونا التي لها اثار سلبية على الاقتصاد مما ادت الى التراجع في النمو الاقتصادي .

(1) المصدر السابق نفسة : ص4 .

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 : نظرة عامة عن اقتصادات الدول العربية خلال عام 2011 ، ص1 .

ثانياً : التضخم

ارتفع التضخم من عام 2004 إذ بلغ (61. 2%) الى عام 2005 إذ بلغ (46. 3%) ، وذلك بسبب تأثير الهجوم الارهابي في 11 سبتمبر ومأتم إعلانه من وزارة الخزانة الامريكية من نقصان فائض الميزانية المالية المنتهية [1]. وارتفع معدل التضخم في عام 2008 إذ بلغ (79. 3%)، بسبب الازمة المالية. وتراجع معدل التضخم في عام 2009 إذ بلغ (30. 0%)، وتزايد معدل التضخم في عام 2011 إذ بلغ (20. 3%)،وتراجع معدل التضخم في عام 2015 إذ بلغ (0.09%)، وتزايد معدل التضخم في عام 2018 إذ بلغ (2.49%)، وتراجع معدل التضخم في عام 2020 إذ بلغ (28. 1%) بسبب جائحة كورونا .

ثالثاً : البطالة

يلاحظ ارتفاع معدل البطالة عام 2003 إذ بلغ (6.0%)بسبب تباطيء حركة التوظيف بطريقة مفاجئة في الولايات المتحدة الامريكية، إذ ارتفعت نسبة البطالة للمرة الاولى على هذا النحو . كما تظهر البيانات ان معدل البطالة بعد عام 2003 اخذ بالتراجع وبلغ عام 2004 (5.50%)، بسبب طبيعة الاداء الاقتصادي الجيد للاقتصاد الامريكي مما ادى الى تقدم بمعالجة مشكلة البطالة[2].

وارتفع معدل البطالة عام 2008 إذ بلغ (80 . 5%) بسبب الاضطرابات المالية العالية التي حدثت وتحولت الى ازمة اقتصادية كاملة [3]. وانخفض معدل البطالة عام 2014 إذ بلغ (20. 6%) وارتفع معدل البطالة عام 2020 إذ بلغ (10. 8%) بسبب جائحة كورونا العالمية .

رابعاً : التوازن الخارجي

ارتفع العجز في ميزان المدفوعات من عام 2003 الى عام 2004 بمعدل (41. 18%) ويعود ذلك بسبب اختلال وضع الولايات المتحدة الامريكية من الناحية الاقتصادي [4]. وازداد العجز في عام 2006 وبمعدل (07. 3%). وازداد العجز في عام 2009 وبمعدل (25. 43%). بسبب الازمة المالية العالمية [5].

(1) اسماء محمد الخولي : تأثير احداث 11سبتبمرعلى ميزانيات امريكا ، مركز المسبار للبحوث والدراسات ، الرياض ، 2019 ،ص2
(2) صائب حسن مهدي : البطالة في الدول العربية الواقع والاسباب في ظل عالم متغير ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 12 ، العدد3 ، 2010 ،ص100 .
(3) المصدر السابق نفسه : ص 88 .
(4) حميد الجميلي : مصدر سابق ، ص9 .
(5) المصدر السابق نفسه : ص 32 .

وازداد العجز في ميزان المدفوعات في عام 2011 وبمعدل (51. 5%). وازداد العجز في عام 2014 وبمعدل (63. 4%). وازداد العجز في ميزان المدفوعات في عام 2017 وبمعدل(47. 4%) (47. 4%). وازداد العجز في ميزان المدفوعات في عام 2020 وبمعدل (83. 7%) بسبب جائحة كورونا .

الشكل (4) نمو الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات %

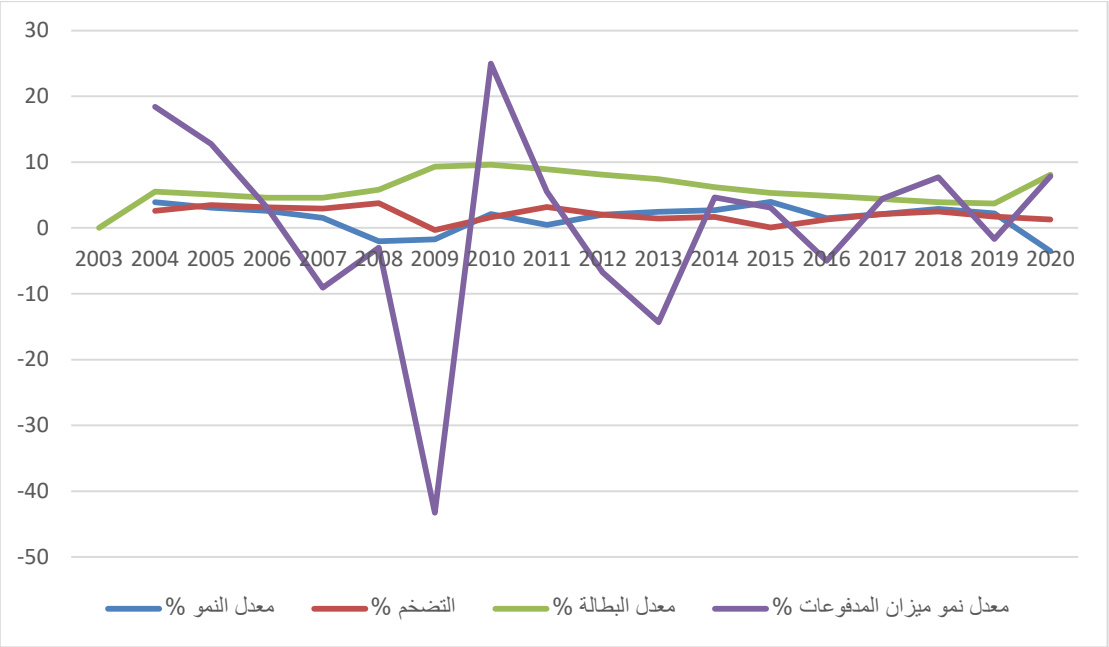

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يوضح الشكل البياني (4) تطور الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 وتراجع عام 2020 ، اما التضخم فقد ارتفع بعد عام 2003 وانخفض عام 2020 ،اما البطالة فقد انخفضت بعد عام 2003 وارتفعت عام 2020 ، اما ميزان المدفوعات فقد شهد عجزاً طيلة مدة البحث .

المطلب الثالث :- تطور الاهمية النسبية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2020

أولاً : نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (4) نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، إذ بلغت عام 2003 (99. 8%)، وارتفعت عام 2004 إذ بلغت (58. 9%)، اي بمعنى الصادرات ازدادت بمعدل اعلى من معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وبلغت في عام 2005 (94. 9%)، أي بمعنى ان الصادرات ارتفعت بمعدل

أكبر من الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت عام 2011 إذ بلغت (13.63%)، وارتفعت عام 2017 إذ بلغت (20 .12%)، وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (14 .10%) أي ان الصادرات تناقصت بمعدل اكبر من معدل الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (4) تطور نسب مساهمة (الصادرات، الاستيرادات، الحساب الجاري، ميزان المدفوعات) الى الناتج%

السنوات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي %	الانكشاف الاقتصادي %	نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003	8.99	13.53	22.52	-4.54	-45.35
2004	9.58	14.75	24.33	-5.18	-51.66
2005	9.94	15.59	25.53	-5.72	-56.51
2006	10.61	16.29	26.90	-5.89	-56.76
2007	11.46	16.54	28.01	-5.09	-50.83
2008	12.47	17.50	29.97	-4.73	-50.34
2009	10.98	13.88	24.86	-2.63	-29.07
2010	12.41	15.97	28.38	-2.89	-35.57
2011	13.63	17.37	31.01	-2.93	-37.35
2012	13.73	17.14	30.87	-2.59	-34.14
2013	13.63	16.48	30.11	-2.02	-28.56
2014	13.56	16.47	30.04	-2.11	-29.10
2015	12.44	15.32	27.76	-2.24	-28.85
2016	11.91	14.61	26.52	-2.12	-27.01
2017	12.20	14.96	27.16	-1.85	-27.63
2018	12.29	15.18	27.48	-2.13	-28.92
2019	11.76	14.54	26.29	-2.20	-27.82
2020	10.14	13.25	23.39	-2.94	-31.10

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

ثانياً : نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي

بلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (53. 13%)، وارتفعت عام 2004 إذ بلغت (75. 14%)، أي بمعنى ان الاستيرادات ازدادت بمعدل اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. وبلغت في عام2005 (59. 15%)، وارتفعت عام 2011 إذ بلغت (37. 17%)، وارتفعت عام 2017 إذ بلغت (96. 14%)، وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (25. 13%)ويوضح ذلك ان الاستيرادات تناقصت بمعدل اكبر من الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً : الانكشاف الاقتصادي

بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي عام 2003 (52. 22%)، وارتفعت عام 2004 إذ بلغت (33. 24%)، وعام 2005 بلغت (53. 25%)، وارتفعت عام 2011 إذ بلغت (01. 31%)، وارتفعت عام 2017 إذ بلغت (16. 27%)، وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (39. 23%)([1]).

رابعاً : نسبة الحساب الجاري وميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي

يتضح من الجدول(4) تناقص نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي لأغلب سنوات البحث .

بلغت نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (4.54-%)، وبلغت عام 2004 (5.18-%)، وعام 2005 بلغت (72. 5-%)، وعام 2011 بلغت (2.93-%)، وبلغت عام 2017 (85. 1-%)، وبلغت عام 2020 (94. 2-%).

يتضح من الجدول (4)تناقص نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي لأغلب سنوات البحث.

بلغت نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (35. 45-%)، وبلغت عام 2004 (51.66-%)، وعام 2005 بلغت (56.51-%)، وعام 2011 بلغت (35. 37-%)، وبلغت عام 2017 (63. 27-%)، وبلغت عام 2020(10. 31-%).

*** **الانكشاف الاقتصادي** $= \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$

شكل (5) تطور نسب مساهمة (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الاجمالي .

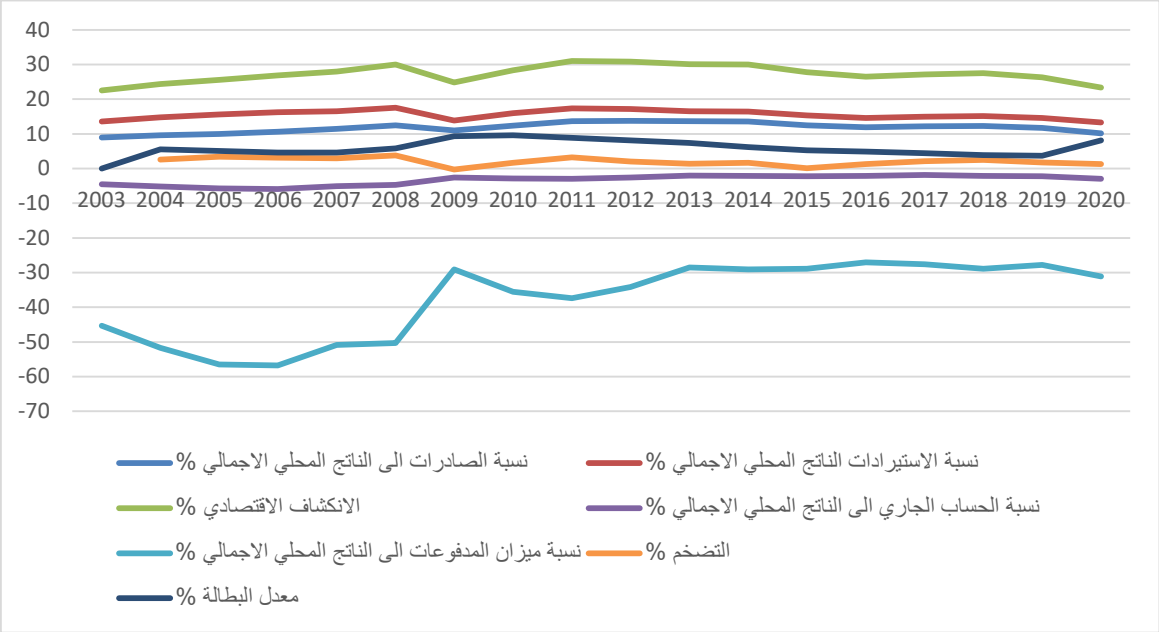

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يوضح الشكل البياني (5) تطور نسب مساهمة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، إذ تبين انخفاض نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 وارتفاعها عام 2020 ، اما نسبة مساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي، إذ تبين ارتفاعها عام 2003 وانخفاضها عام 2020 ، اما نسبة الانكشاف الاقتصادي، إذ تبين انخفاضها عام 2003 وارتفاعه عام 2020 ، اما نسبة مساهمة الحساب الجاري، إذ تبين انها تعاني من عجز طيلة فترة البحث ، ونسبة مساهمة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي، إذ تبين انها تعاني من عجز لأغلب سنوات البحث .

المبحث الثاني :- تجربة الجزائر للمدة 2003 -2020

المطلب الاول :- تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

اولاً :- نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي ، إذ تسهم الايرادات النفطية بالجزء الأكبر من الايرادات العامة، مما جعل اي هبوط في اسعار النفط له تأثيرات سلبية في الموازنة العامة والحياة الاقتصادية في الأجلين المتوسط والقصير ، في حين أن العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر فهي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط الخام مع تراجع دور واهمية القطاعات الاخرى، مما ادى الى حدوث فجوات بين قطاعات الاقتصاد الوطني ، الامر الذي انعكس تأثيره في اعتماد الجزائر على استيراد معظم السلع من الخارج وخاصة للسلع الاستهلاكية، وبالتالي فأن تراجع اسعار النفط ينعكس تأثيره في تلبية اغلب هذه الحاجات عن طريق الاستيراد[1].

وقد عانى الاقتصاد الجزائري من من الأزمات والصعوبات نتيجة اعتماده على منتوج القطاع الواحد، حيث يمثل بقطاع المحروقات (النفط) ، خاصة وإن الجزائر كانت تحتل المركز الاول في التجارة بأكثر من 90% من صادرات الجزائر لذا فأن قطاع المحروقات يتأثر بالأزمات الاقتصادية التي حدثت عام 1986 التي تتمثل بانخفاض اسعار النفط، وإن هذا الانخفاض له اثار سلبية على الاقتصاد الجزائري ولم يتمكن الاقتصاد من التغلب على هذه الصعوبات فقد عمل على تقديم عدد من البرامج لتخطي هذه الازمات وقد كانت الحلول جزئية من أجل السيطرة على الوضع الاقتصادي المتدني في عموم الجزائر، لاسيما هذه الاصلاحات كانت عبارة عن برامج هدفها احداث استقرار في النظام الاقتصادي الجزائري[2].

(1) سلام كاظم شاني الفتلاوي : دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة) ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2017 ، ص 97 .

(2) سولاف عبد الرحمن ناجي ، موفق هادي سالم : التطورات الاقتصادية في الجزائر 1994-2001 ، مجلة ابحاث ديالى الانسانية ، المجلد 2 ،العدد 88 ، 2021 ، ص220 .

ثانياً :- تحليل تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري للمدة 2003-2020

1- الصادرات

.يوضح الجدول (5) تطور الصادرات بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث، إذ ارتفعت الصادرات من (65. 2563221) مليون دينار عام 2003 الى (40 . 3000297) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (05. 17%) ، وسبب الزيادة في الصادرات كان بسبب ارتفاع معدلات الاستثمار في الصناعة النفطية العالمية في تلك الفترة في الجزائر وارتفاع اسعار البترول أدى الى زيادة الصادرات [1].

جدول (5) تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار)

السنوات	الصادرات	معدل النمو %	الاستيرادات	معدل النمو %
2003	2563221.65		1616030.93	
2004	3000297.40	17.05	1954324.66	20.93
2005	4129706.60	37.64	2225464.55	13.87
2006	4775531.66	15.64	2226403.82	0.04
2007	4728963.13	-0.98	2679792.63	20.36
2008	5625395.60	18.96	3484373.63	30.02
2009	3412307.69	-39.34	3725332.64	6.92
2010	4246120.00	24.44	3768000.00	1.15
2011	5117760.77	20.53	3993196.17	5.98
2012	4898910.37	-4.28	3853216.17	-3.51
2013	4345302.13	-11.30	4298842.55	11.57
2014	3996195.20	-8.03	4537303.56	5.55
2015	2770599.84	-30.67	4076243.09	-10.16
2016	2380378.34	-14.08	3466394.66	-14.96
2017	2697113.76	13.31	3439606.74	-0.77
2018	3273757.58	21.38	3270909.09	-4.90
2019	2760244.39	-15.69	2947952.44	-9.87
2020	1792922.58	-35.04	2293548.39	-22.20
المدد الزمنية		معدل النمو المركب		
2003-2008		14.00		13.66
2009-2014		2.67		3.34
2015-2020		-7.00		-9.14
2003-2020		-1.97		1.96

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

(1)صالح اويابة : الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2019 ، ص 451 .

وارتفعت الصادرات في عام 2005 إذ بلغت (4129706. 60) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (64. 37%)، بسبب الارتفاع العالمي لأسعار النفط والذي نجم عن الارتفاع في الطلب العالمي على هذه المادة [1].

وارتفعت الصادرات في عام 2008 إذ بلغت (60. 5625395) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (96. 18%)، بسبب زيادة معدلات اسعار النفط الخام .

وتراجعت الصادرات في عام 2009 إذ بلغت (69. 3412307) مليون دينار وبمعدل (34. 39%)، بسبب الانهيار في اسعار النفط والناجم عن الازمة المالية العالمية .

وارتفعت الصادرات في عام 2011 إذ بلغت (77. 5117760)مليون دينار وبمعدل نمو (53. 20%)، بسبب ارتفاع اسعار النفط .

وتراجعت الصادرات في عام 2014 إذ بلغت (20. 3996195) مليون دينار وبمعدل (03. 8%)، بسبب انخفاض اسعار النفط في تلك المدة .

وارتفعت الصادرات في عام 2017 إذ بلغت (76. 2697113)مليون دينار وبمعدل نمو (31. 13%)، بسبب الارتفاع في اسعار النفط الخام .

وتراجعت الصادرات في عام 2020 إذ بلغت (58. 1792922)مليون دينار وبمعدل (04. 35%)، بسبب جائحة كورنا التي ادت الى تدهور اسعار النفط ومن ثم التأثير السلبي على قيمة الصادرات .

ويتضح ان العامل الاساس في تحديد تذبذب الصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال مدة البحث هو اسعار النفط ، إذ ان الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري جعلت منة تابعاً لتغيرات اسعار النفط العالمية.

وبلغ معدل النمو المركب للصادرات للمدة 2003 -2008 (00. 14%) والمدة من 2009-2014 (67. 2%) والمدة 2015-2020 (00. 7-%) والمدة 2003-2020 (97. 1-%).

(1) حاكمي بوحفص ، قريبي ناصر الدين : تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012) ، بحث منشور في مجلة جامعة وهران ، جامعة وهران 2 ، الجزائر ، 2012 ، ص ص282 - 283

2- الاستيرادات

يوضح الجدول (5) تطور الاستيرادات بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث، إذ ارتفعت الاستيرادات من (93. 1616030) مليون دينار عام 2003 الى (66. 1954324) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (93. 20%)، بسبب ضعف عملية الانتاج في الاقتصاد الجزائري التي أدى الى التوجه الى الخارج للحصول على ما يحتاجه من سلع وخدمات .

وارتفعت الاستيرادات عام 2005 إذ بلغت (55. 2225464) مليون دينار وبمعدل نمو (87. 13%)، بسبب تحسن الوضع المالي الخارجي وتعزيزه والذي يعتمد على مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي[1]. وارتفعت الاستيرادات عام 2008 إذ بلغت (63. 3484373) ، مليون دينار وبمعدل نمو (02. 30%)، بسبب التراكم الذي حصل في احتياطيات الصرف والذي مكن من زيادة الاستيرادات[2]. وارتفعت الاستيرادات عام 2009 إذ بلغت (64. 3725332)مليون دينار وبمعدل نمو(92. 6%)، بسبب الازمة الاقتصادية العالمية . وارتفعت الاستيرادات عام 2011 إذ بلغت (17. 3993196)، مليون دينار وبمعدل نمو(98. 5%)، بسبب ارتفاع وتيرة التوسع النقدي في الجزائر[3]. وارتفعت الاستيرادات عام 2014 إذ بلغت (56. 4537303) مليون دينار وبمعدل نمو (55. 5%)، بسبب التوسع في النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك الى نمو الطلب الداخلي[4]. وتراجعت الاستيرادات عام 2017 اذ بلغت (74. 3439606) مليون دينار وبمعدل (77. 0%)، بسبب التراجع في وتيرة نمو التجارة العالمية ، إذ تراجع التوسع في التجارة العالمية للسلع والخدمات[5]. وتراجعت الاستيرادات عام 2020 إذ بلغت (39. 2293548)مليون دينار وبمعدل(20. 22%)، بسبب جائحة كورونا التي ادت الى تدهور الوضع الاقتصادي مما ادى الى التراجع في الاستيرادات.

يتضح ان العامل الاساس في تحديد تذبذب الاستيرادات في الاقتصاد الجزائري خلال مدة البحث هو عملية الانتاج داخل الاقتصاد الجزائري .

(1) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2011 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2012 ، ص7 .
(2) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2010 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2011 ، ص7 .
(3) المصدر السابق نفسة : ص7 .
(4) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2015 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2016 ، ص8 .
(5) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2018 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2019 ، ص9 .

وبلغ معدل النمو المركب للاستيرادات للمدة 2003-2008 (66. 13%)، والمدة 2009-2014 (34. 3%)، والمدة 2015-2020 (14. 9-%)، والمدة 2003-2020 (96. 1%).

الشكل (6) تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2003-2020)

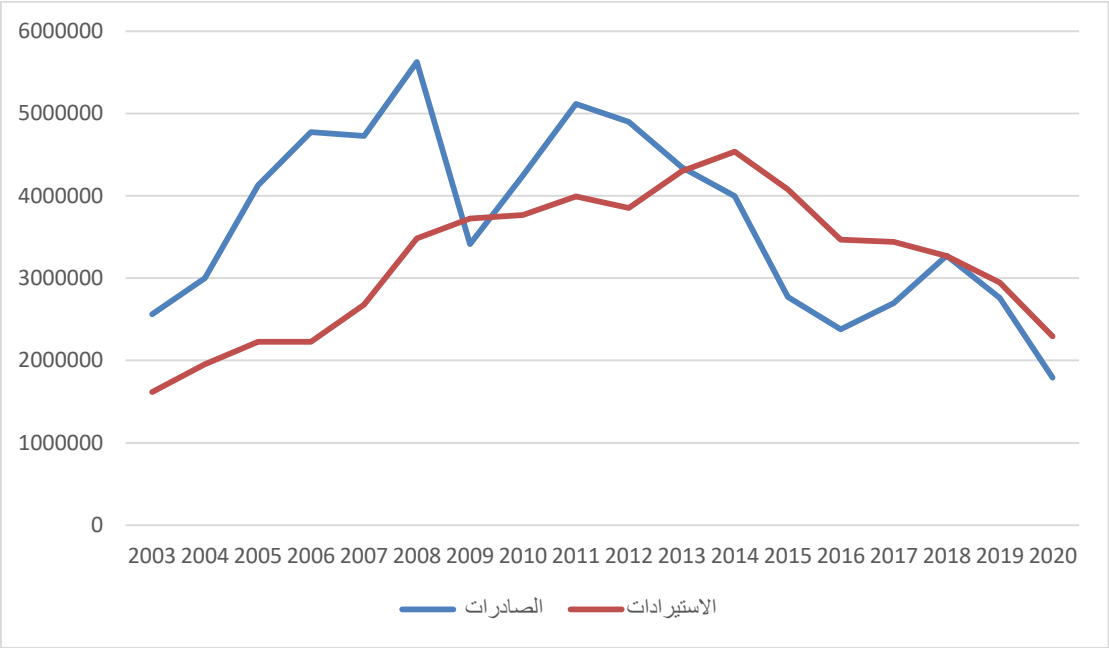

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يوضح الشكل البياني (6) تطور الصادرات والاستيرادات للمدة 2003-2020 إذ شهدت كلا من الصادرات والاستيرادات ارتفاع بعد عام 2003 وبدأت بالتراجع عام 2020 .

3-الحساب الجاري

يوضح الجدول (6) زيادة فائض الحساب الجاري من (43. 881664) مليون دينار في عام 2003 الى (65. 992954) مليون دينار في عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (62. 12%)، وسبب هذه الزيادة يعود الى برنامج التعديل الهيكلي الذي حدث في الجزائر واعادة الجدولة باعتبارها ركناً في مجال العودة الى التوازن الكلي المالي وحدثت للمرة الاولى بعد الصدمة الخارجية عام 1986[1]. بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط . وحقق الحساب الجاري فائض عام 2007ذ بلغ(91. 2438006) مليون دينار وبمعدل(97. 2%)، بسبب المتانة المميزة للوضعية المالية الخارجية للاقتصاد الجزائري[2].

(1) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2008 ، بنك الجزائر ،الجزائر، 2009 ، ص8 .
(2) المصدر السابق نفسة : ص77 .

جدول (6) تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار جزائري)

السنوات	الحساب الجاري	معدل النمو %	ميزان المدفوعات	معدل النمو %
2003	881664.43		745026.42	
2004	992954.65	12.62	825973.98	10.87
2005	1897300.73	91.08	1517482.89	83.72
2006	2512688.17	32.43	1538859.02	1.41
2007	2438006.91	-2.97	2358974.65	53.29
2008	2444920.88	0.28	2625184.62	11.28
2009	30357.90	-98.76	291420.37	-88.90
2010	903715.30	2876.87	1140040.00	291.20
2011	1240013.40	37.21	1405781.82	23.31
2012	846082.25	-31.77	821486.12	-41.56
2013	67480.00	-92.02	9066.72	-98.90
2014	-628769.56	-1031.79	-391898.26	-4422.38
2015	2184719.81	-447.46	5644798.74	-1540.37
2016	2122945.10	-2.83	5395808.61	-4.41
2017	1716657.30	-19.14	5148328.65	-4.59
2018	1331191.92	-22.45	5383427.61	4.57
2019	1301155.88	-2.26	4840924.70	-10.08
2020	1524000.00	17.13	4588916.13	-5.21
المدد الزمنية		معدل النمو المركب		
2003-2008		18.53		23.36
2009-2014				
2015-2020		-5.83		-3.39
2003-2020		3.09		10.63

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

وحقق الحساب الجاري فائض عام 2009 اذ بلغ (90. 30357) مليون دينار وبمعدل (76. 98%)، بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية [1]. وحقق الحساب الجاري فائض في عام 2011 إذ بلغ (40. 1240013) مليون دينار وبمعدل نمو(21. 37%).

وحقق الحساب الجاري عجز عام 2014 اذ بلغ (56. 628769-)مليون دينار وبمعدل (79. 1031%)، بسبب الطابع المحوري للحساب الجاري في الجزائر، وقلة تنوع الصادرات من السلع والوتيرة المتزايدة للاستيرادات من السلع والخدمات أهم نقط ضعف الحساب الجاري في الجزائر[2] .

وحقق الحساب الجاري فائض عام 2017 اذ بلغ (30. 1716657)مليون دينار وبمعدل (14. 19%)، ويعود هذا الفائض الى القروض التجارية (اجال التسديد) ، التي تقدمها الشركات الوطنية لزبائنها من

(1) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2010 ، بنك الجزائر ، الجزائر، 2011 ، ص56 .
(2) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2015 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2016 ، ص59 .

خلال عملية التصدير[1]. وحقق الحساب الجاري فائض عام 2020 إذ بلغ(1524000.00) مليون دينار وبمعدل (17.13%).

وبلغ معدل النمو المركب للحساب الجاري للمدة 2003-2008 (53. 18%)، والمدة 2015-2020 (83. 5-%)، والمدة 2003-2020 (09. 3%).

1- ميزان المدفوعات

يوضح الجدول (6) زيادة ميزان المدفوعات من (42. 745026)مليون دينار في عام 2003 الى (98. 825973) مليون دينار في عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (87. 10%)، بسبب زيادة قيمة الصادرات النفطية. وحقق فائض عام 2005 إذ بلغ(1517482.89) مليون دينار وبمعدل نمو(83.72%).

وحقق فائض عام 2008 إذ بلغ (62. 2625184)مليون دينار وبمعدل نمو (28. 11%)، وحقق فائض عام 2011 إذ بلغ (82. 1405781)مليون دينار وبمعدل نمو (31. 23%)،

وحقق فائض عام 2017 اذ بلغ (65. 5148328) مليون دينار وبمعدل (59. 4%)، بسبب طبيعة القروض التجارية التي تقدمها الشركات الوطنية لزيادتها من خلال عملية التصدير[2] .تراجع الفائض في عام 2020 اذ بلغ (13. 4588916)مليون دينار وبمعدل(21. 5%)،

وبلغ معدل النمو المركب لميزان المدفوعات للمدة 2003-2008 (36. 23%) والمدة 2015-2020 (39. 3-%) والمدة 2003-2020 (63. 10%)

(1) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2018، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2019، ص 46.
(2) المصدر السابق نفسه : ص47 .

الشكل (7) تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 (مليون دينار) للمدة(2003-2020)

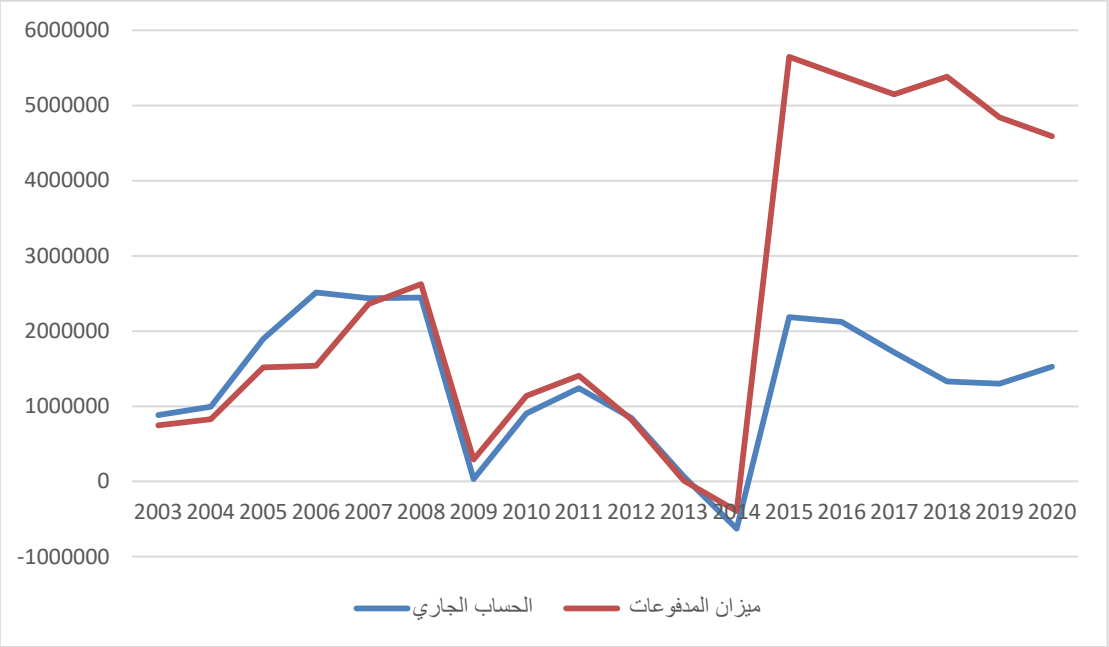

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

يوضح الشكل البياني (7)تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بعد عام 2003 واستمر بالتطور لنهاية مدة البحث عام 2020 .

المطلب الثاني :- تحليل تطور مكونات مربع كالدور للمدة 2003-2020

اولاً : النمو الاقتصادي

يوضح الجدول (7) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من عام 2003 الى عام 2004 بمعدل نمو بلغ (11. 13%)، ويتضح ان نمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة يعود الى تحسن اسعار النفط الخام[1]. وشهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع عام 2006 وبمعدل نمو(76. 10%) ، بسبب الزيادة في اسعار النفط .

وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 وبمعدل (76 . 15%)، بسبب الازمة العالمية التي بدأت في الاقتصاد الامريكي وانتقل اثرها الى الاقتصادات العالمية.

(1) Banque d Algerie Evolution economique et monetaire en Algerie , rapport 2005 , p 185.

جدول (7) تطور الناتج المحلي، التضخم، معدل البطالة، ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	التضخم %	معدل البطالة %	ميزان المدفوعات	معدل النمو %
2003	6249033.5			23.7	745026.4	
2004	7068426.3	13.11	3.99	17.7	825974	10.87
2005	8640550.1	22.24	1.36	15.3	1517483	83.72
2006	9570011.9	10.76	2.32	12.5	1538859	1.41
2007	10161786	6.18	3.70	13.8	2358975	53.29
2008	11417363	12.36	4.84	11.3	2625185	11.28
2009	9617671.5	-15.76	5.71	10.2	291420.4	-88.90
2010	11243900	16.91	3.95	10	1140040	291.20
2011	13076746	16.30	4.50	10	1405782	23.31
2012	12927241	-1.14	8.90	11	821486.1	-41.56
2013	13049702	0.95	3.25	9.8	9066.723	-98.90
2014	13516791	3.58	2.89	10.6	-391898	-4422.38
2015	14408445	6.60	4.80	11.2	5644799	-1540.37
2016	12672181	-12.05	6.39	10.5	5395809	-4.41
2017	13053090	3.01	5.64	11.7	5148329	-4.59
2018	13811111	5.81	4.28	11.7	5383428	4.57
2019	13397622	-2.99	1.95	11.4	4840925	-10.08
2020	12563226	-6.23	2.38	14.1	4588916	-5.21
المدد الزمنية		معدل النمو المركب				
2003-2008		10.57				23.36
2009-2014		5.84				
2015-2020		-2.26				-3.39
2003-2020		3.96				10.63

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2).

وارتفع في عام 2011 وبمعدل نمو (30. 16%) بسبب الارتفاع في ناتج النفط وناتج القطاعات غير النفطية الاخرى[1].

وتراجع في عام 2016 بمعدل (05. 12%) بسبب ان الاقتصاد الجزائري قد تأثر بشكل غير مباشر بتداعيات الازمة العالمية عام 2008 ،والتي أدت الى انخفاض في اسعار البترول [2]. وتزايد في عام 2018 وبمعدل نمو(5.81%) بسبب الارتفاع العالمي في اسعار النفط[3]. وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 بمعدل (.23 6%)، بسبب جائحة كورونا والتي ادت الى انهيار اسعار النفط الخام .

(1) شروق رمضان جعفر الحسيني : دور التزاحم المالي في الاستثمار الخاص تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2022 ،ص 70 .

(2) بكراوي نجاة ، ناني مبروكة : اثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2003-2017 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد دراية ادرار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2018-2019 ، ص28 .

(3) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2018 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2019 ،ص10

ثانياً : التضخم

انخفض التضخم من عام 2004 إذ بلغ (99. 3%)، الى عام 2005 إذ بلغ (1.36%)، ويعود ذلك الانخفاض بالدرجة الاساسية الى انخفاض في اسعار المشتقات النفطية . وارتفع التضخم في عام 2007 إذ بلغ (3.70%)، بسبب الانخفاض في اسعار الفائدة والارتفاع في الودائع . وتزايد التضخم في عام 2009 اذ بلغ (71. 5%)، بسبب زيادة الكتلة النقدية التي نجمت عن تحسن في اسعار البترول والمباشرة في تنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي[1] .وانخفض التضخم عام 2014 إذ بلغ (2.89%)، بسبب الانخفاض في الطلب بعد انخفاض اسعار النفط عالمياً . وانخفض التضخم عام 2018 إذ بلغ(4.28%)، بسبب انخفاض اسعار النفط مما ادى الى الركود الاقتصادي[2].
وتزايد التضخم في عام 2020 إذ بلغ (38. 2%)، بسبب ظهور جائحة كورونا الذي أدت الى أغلاق اغلب الانشطة الاقتصادية وتراجع في الاستهلاك والاستثمار .

ثالثاً : البطالة

يلاحظ ارتفاع معدل البطالة عام 2003 إذ بلغ (7. 23%)، وان هذا الارتفاع متعلق بالعوامل الاقتصادية في الجزائر والتي تتضمن اساساً بعملية التسريح الجماعي للعمال، وذلك نتيجة لحل خصخصة بعض المؤسسات العمومية الاقتصادية ، وذلك تبعاً لسياسة التصحيح أو عمليات التعديل الهيكلي الذي اعتمدته الجزائر[3].

بعد عام 2003 تراجع معدل البطالة وبلغ عام 2004 (7. 17%) ، ويعزى ذلك الى زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمار الحكومي مما أدى الى خلق طاقة انتاجية جديدة تستوعب الايدي العاملة العاطلة ، وانخفض معدل البطالة عام 2005 إذ بلغ (3. 15%) ،بسبب التزام الجزائر بعملية تحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية فضلاً عن تزايد قوة العمل في الجزائر[4] .وانخفض معدل البطالة عام 2013 إذ بلغ(8. 9%)، وارتفع معدل البطالة عام 2015 إذ بلغ (2. 11%)، بسبب الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ومرافقها من

(1) مؤيد عبد الكريم مخيف : دور القطاعي المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2021 ،ص89.
(2) المصدر السابق نفسة : ص89
(3) نادية قويقح : البطالة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديدة ، جامعة الجزائر 03 ، العدد 7 ، 2012 ، ص 83 .
(4) مؤيد عبد الكريم مخيف : مصدر سابق ، ص 90 .

انعكاسات سلبية[1]. وارتفع معدل البطالة عام 2020 إذ بلغ (1. 14%)، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي بسبب ظهور جائحة كورونا .

رابعاً :- التوازن الخارجي

ارتفع العجز في ميزان المدفوعات من عام 2003 الى عام 2004 بمعدل (10.87%)، وازداد العجز في عام 2006 وبمعدل(1.41%) ، وازداد العجز في عام 2009 وبمعدل (90 .88%) بسبب الأزمة المالية العالمية ،وازداد العجز في عام 2017 وبمعدل(59. 4%)، وازداد العجز في عام 2020 وبمعدل (21. 5%).

شكل (8) نمو الناتج المحلي ، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات %

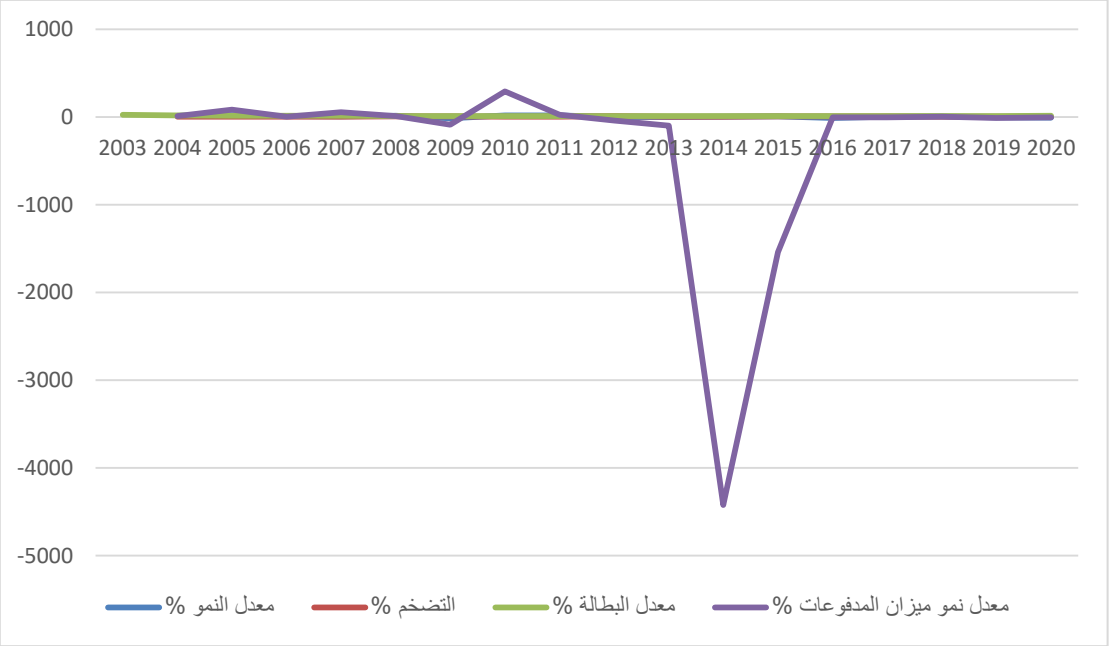

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

يوضح الشكل البياني (8) تطور الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وميزان المدفوعات خلال مدة البحث .

(1) بوسليمان زينب : تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016 -2017 ، ص30 .

المطلب الثالث :- تطور الاهمية النسبية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2020

اولاً : نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (8) نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، إذ بلغت عام 2003 (02 . 41%)، وارتفعت عام 2004 إذ بلغت (45. 42%)،يعني ان الصادرات ازدادت بمعدل اعلى من نمو الناتج المحلي الاجمالي . وارتفعت في عام 2005 اذ بلغت (79. 47%)،

وانخفضت عام 2009 إذ بلغت (48. 35%)، وارتفعت عام 2011 إذ بلغت (14. 39%)، وانخفضت عام 2014 إذ بلغت (56. 29%)، بمعنى ان الصادرات تناقصت بمعدل اكبر من انخفاض الناتج المحلي الاجمالي .

وبلغت عام 2017 (66. 20%)، وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (27. 14%)، إذ يتضح ان التغيرات الايجابية للناتج تقلل من نسبة الصادرات الى الناتج .

جدول (8) تطور نسب مساهمة (الصادرات، الاستيرادات، الحساب الجاري، ميزان المدفوعات) الى الناتج

السنوات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي %	الانكشاف الاقتصادي %	نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003	41.02	25.86	66.88	14.11	11.92
2004	42.45	27.65	70.10	14.05	11.69
2005	47.79	25.76	73.55	21.96	17.56
2006	49.90	23.26	73.17	26.26	16.08
2007	46.54	26.37	72.91	23.99	23.21
2008	49.27	30.52	79.79	21.41	22.99
2009	35.48	38.73	74.21	0.32	3.03
2010	37.76	33.51	71.28	8.04	10.14
2011	39.14	30.54	69.67	9.48	10.75
2012	37.90	29.81	67.70	6.54	6.35
2013	33.30	32.94	66.24	0.52	0.07
2014	29.56	33.57	63.13	-4.65	-2.90
2015	19.23	28.29	47.52	15.16	39.18
2016	18.78	27.35	46.14	16.75	42.58
2017	20.66	26.35	47.01	13.15	39.44
2018	23.70	23.68	47.39	9.64	38.98
2019	20.60	22.00	42.61	9.71	36.13
2020	14.27	18.26	32.53	12.13	36.53

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

ثانياً : نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي

بلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (86. 25%)، وارتفعت عام 2004 إذ بلغت (65. 27%)، بمعنى ان الاستيرادات ازدادت بمعدل اعلى من نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت عام 2005 إذ بلغت (76. 25%) ، وارتفعت عام 2009 إذ بلغت (73. 38%)، وانخفضت عام 2011 إذ بلغت (54. 30%)، وارتفعت عام 2014 إذ بلغت (57. 33%)، وانخفضت عام 2017 إذ بلغت (35. 26%)، بمعنى ان الاستيرادات تناقصت بمعدل اكبر من انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (26. 18%).

ثالثاً : الانكشاف الاقتصادي

بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي عام 2003 (88. 66%)، وارتفعت عام 2004 إذ بلغت (10. 70%)، وارتفعت عام 2005 إذ بلغت (55. 73%)، وانخفضت عام 2009 إذ بلغت (21. 74%)، وانخفضت عام 2011 إذ بلغت (67. 69%)، وانخفضت عام 2014 إذ بلغت (13. 63%)، وانخفضت عام 2017 إذ بلغت (01. 47%)، وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (53. 32%).

رابعاً : نسبة الحساب الجاري وميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي

بلغت نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (11. 14%)، وانخفضت عام 2004 إذ بلغت (05. 14%)، بمعنى ارتفع الحساب الجاري بمعدل أقل من نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت عام 2005 إذ بلغت (96. 21%)، أي تزايد الحساب الجاري بمعدل أعلى من نمو الناتج المحلي الاجمالي . وانخفضت النسبة عام 2007 إذ بلغت (99. 23%)، وانخفضت عام 2009 إذ بلغت (32. 0%)، وارتفعت عام 2011 إذ بلغت (48. 9%)، وانخفضت عام 2014 إذ بلغت (65. 4-%)، وانخفضت عام 2017 إذ بلغت (15. 13%)، وارتفعت عام 2020 إذ بلغت (13. 12%).

بلغت نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (92. 11%)، وانخفضت عام 2004 إذ بلغت (05. 14%)، بمعنى ازداد ميزان المدفوعات بمعدل أقل من نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت عام 2007 إذ بلغت (21. 23%)، أي ميزان المدفوعات ازداد بمعدل اعلى من

الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت عام 2009 إذ بلغت (03. 3%)، وارتفعت عام 2011 إذ بلغت (75. 10) ، وانخفضت النسبة عام 2017 إذ بلغت (44. 39)، وارتفعت عام 2020 إذ بلغت (53. 36%).

الشكل (9) تطور نسبة مساهمة (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج

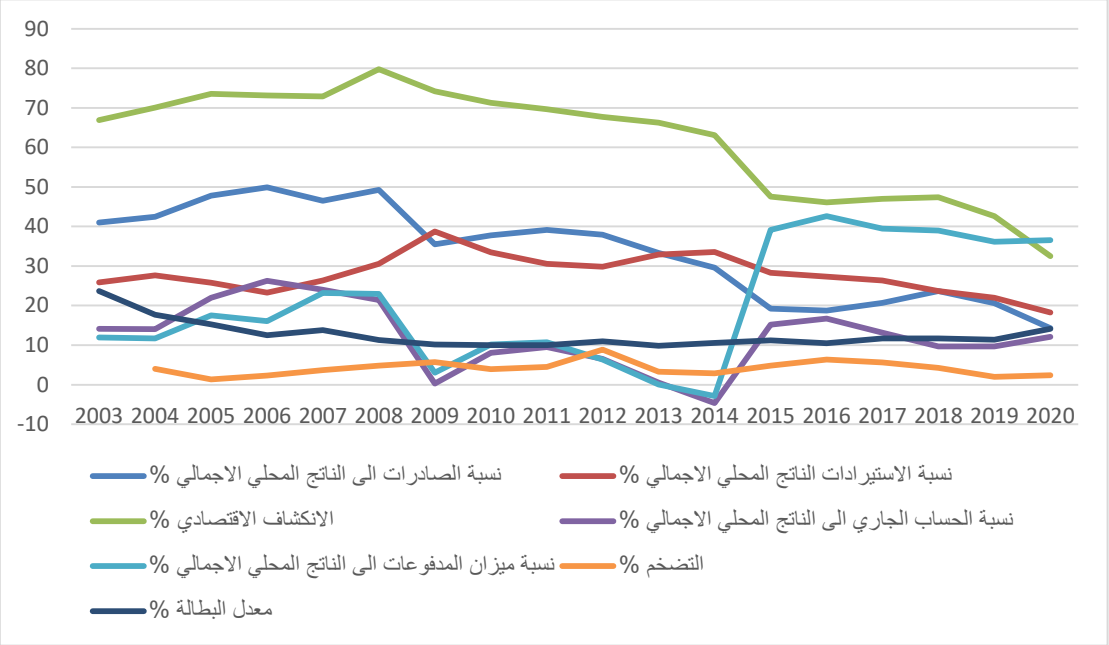

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

يوضح الشكل البياني(9) تطور نسب مساهمة الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري، ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2020.

المبحث الثالث:- تجربة العراق للمدة 2003-2020

المطلب الاول: تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي

يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد آحادي الجانب، إذ يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة وخصوصاً على مستوى الموازنة الحكومية، على اعتبار ان بناء الموازنة يعتمد على اسعار النفط على المستوى العالمي [1]. وقد عانى الاقتصاد العراقي من جملة معوقات وقيود وبالتالي اصبحت جزء من النهج العام له وطبع هذا الاقتصاد بقيود لم تكن موجودة سابقا كالحروب الاهلية والفساد الاداري والمالي، واصبحت سوق العمل العراقية بعد عام 2003، تعمل في ظل بيئة اقتصادية جديدة من القيود جعلتها تعاني من البطالة بالرغم من توفر الامكانيات المادية والبشرية الكبيرة جداً في ظل الانتعاش الريعي الذي مر به الاقتصاد العراقي من خلال ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية، واصبح المواطن حقيقة مستقراً بصورة أكثر وضوحاً مما كان علية قبل 2003 ومع ذلك فان مستوى اداء الاقتصاد العراقي أخذ بالانخفاض التدريجي بعد انهيار اسعار النفط الخام الدولية[2].

اولاً:- نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي

ان دراسة واقع الاقتصاد العراقي يكشف لنا حقيقة إن هذا الاقتصاد تعرض الى صدمات لم يتعرض لها أي اقتصاد فالمشاكل والأزمات صاحبتة منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير ومعدلات التضخم ارتفعت بفعل التزايد في الطلب المحلي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للأستجابة لهذا الطلب المتزايد الى جانب تزايد حالات الفقر بين فئات المجتمع والتفاوت الكبير بين الدخول ، ناهيك عن حجم المديونية الكبيرة لصالح دول العالم وانتشار الفساد بأنواعة في مجمل القطاعات الاقتصادية هذة المشاكل اصبحت تمثل تحديات كبيرة تواجة عملية بناء الاقتصاد [3].

(1) محمد عبد صالح : الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة ، جامعة النهرين ، كلية اقتصاديات الاعمال ، بحث في مجلة جامعة النهرين ، العدد 11 ، المجلد 3 ، 2015 ، ص2.

(2) جمال عزيز فرحان العاني : الاقتصاد العراقي واسواق العمل بعد عام 2003 الواقع والمستقبل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 13 ، المجلد 7 ، 2015 ، ص2 .

(3) محمد عبد صالح : الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة ، كلية اقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين ، 2009 ، ص1 .

ثانيًا :- تحليل تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2020.

1- الصادرات :-

تعد الصادرات عامل حقن للدخل، إذ تمثل جزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه محلياً، وكما معروف ان الصادرات تعتبر مؤشر لتوسع قاعدة الانتاج المحلي . يوضح الجدول (9) تطور الصادرات بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث إذ ارتفعت الصادرات من (90. 91397788) مليون دينار عام 2003 الى (70. 94180957) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ(3.05%) وسبب الزيادة في الصادرات كان بسبب زيادة قيمة الصادرات النفطية بعد رفع العقوبات الاقتصادية بالإضافة الى زيادة اسعار النفط عالمياً.

جدول (9) تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2012=100 (مليون دينار)

السنوات	الصادرات	معدل النمو %	الصادرات بدون النفط الخام	معدل النمو %	الاستيرادات	معدل النمو %
2003	91397788.90		28212667.26		90747182.71	
2004	94180957.70	3.05	25328167.71	-10.22	107055372.21	17.97
2005	91739246.94	-2.59	13507078.72	-46.67	103634249.28	-3.20
2006	73077816.45	-20.34	7788025.25	-42.34	55301858.14	-46.64
2007	58577474.79	-19.84	4299652.52	-44.79	35979985.82	-34.94
2008	88138669.21	50.47	5800891.14	34.92	53811817.70	49.56
2009	59061804.06	-32.99	6752413.64	16.40	58892651.38	9.44
2010	71540273.14	21.13	4122034.42	-38.95	61855280.79	5.03
2011	102377262.76	43.10	3844045.63	-6.74	63969316.87	3.42
2012	113151788.20	10.52	3806057.20	-0.99	73980251.40	15.65
2013	106537353.62	-5.85	4253682.33	11.76	74527815.96	0.74
2014	100401291.38	-5.76	4408497.97	3.64	77452424.78	3.92
2015	64670332.72	-35.59	15478265.16	251.10	65726136.38	-15.14
2016	53223527.88	-17.70	6889275.96	-55.49	50139530.77	-23.71
2017	71600269.14	34.53	6853162.48	-0.52	54603334.29	8.90
2018	104005692.42	45.26	7878618.10	14.96	63722684.36	16.70
2019	99135120.57	-4.68	11751087.17	49.15	80601806.60	26.49
2020	51251738.89	-48.30	2761611.67	-76.50	52697500.00	-34.62
المدد الزمنية		معدل النمو المركب				
2003-2008		-83.93		-96.57		-90.12
2009-2014		-71.67		-89.12		-78.08
2015-2020		-86.79		-97.03		-86.64
2003-2020		-96.88		-99.46		-96.77

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (3).

وتراجعت الصادرات الى (91739246.94) مليون دينار في عام 2005 ، بمعدل (59. 2%) . بسبب تراجع الصادرات الأخرى غير النفطية ، بالإضافة الى اعمال التخريب التي طالت المنشآت النفطية .

ارتفعت الصادرات في عام (2008) إذ بلغت (88138669.21) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (50.47 %) ، بسبب ارتفاع اسعار النفط .

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2003-2008(93. 83-%)، للصادرات .

تراجعت الصادرات في عام 2009 إذ بلغت (06. 59061804) مليون دينار بمعدل (99. 32%) ، بسبب الازمة العالمية وانخفاض اسعار النفط .

وارتفعت الصادرات الى (76. 102377262) مليون دينار في عام 2011 ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (43.10%) ، وسبب الارتفاع هو ارتفاع قيمة الصادرات النفطية .

وتراجعت الصادرات عام 2014 إذ بلغت (38. 100401291) مليون دينار ، وبمعدل (5.76%)، بسبب تراجع اسعار النفط عالمياً .

وارتفعت الصادرات عام 2017 إذ بلغت (14. 71600269) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (34.53%) ، بسبب عودة اسعار النفط الى الارتفاع بشكل تدريجي بعد خفض الانتاج وفق قرار منظمة اوبك .

وتراجعت قيمة الصادرات عام 2020 إذ بلغت (89. 51251738) مليون دينار وبمعدل (30 .48 %) بسبب جائحة كورونا والتي ادت الى انهيار اسعار النفط .

وبلغ معدل النمو المركب للصادرات كالاتي -:

المدة من 2009-2014 (67. 71-%) والمدة 2015-2020(79. 86-%) والمدة 2003-2020 (88. 96-%)

نستنتج من التحليل أعلاه ، بأن الدور الرئيس للصادرات في الاقتصاد العراقي يعود الى قطاع النفط مع تراجع مساهمة القطاعات الأخرى ، الأمر الذي جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية .

ويمكن توضيح الصادرات بدون النفط الخام حسب الجدول (9) إذ يوضح انخفاض الصادرات بدون النفط الخام من عام 2003 إذ بلغت (26. 28212667) مليون دينار الى عام 2004 إذ بلغت (71. 25328167) مليون دينار بمعدل (10.22%) ، بسبب الاعمال التخريبية التي طالت اغلب المنشآت الصناعية .

تراجعت الصادرات بدون النفط الخام عام 2005 إذ بلغت (72. 13507078) مليون دينار وبمعدل (67. 46-%)، بسبب الاعمال الارهابية ، وتراجع واغلاق بعض المشاريع الاقتصادية.

ارتفعت الصادرات بدون النفط الخام عام 2008 إذ بلغت (14. 5800891) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (92. 34%)، بسبب تراجع دور وأهمية القطاعات الاقتصادية النفطية.

ارتفعت الصادرات بدون النفط الخام عام 2009 إذ بلغت (64. 6752413) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (40. 16%)، بسبب انهيار النفط وتراجع دورة والبروز النسبي للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وانخفضت الصادرات بدون النفط الخام عام 2011 إذ بلغت (63. 3844045)مليون دينار وبمعدل (74. 6%) بسبب تراجع دور القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل بروز القطاع النفطي .

وارتفعت عام 2014 إذ بلغت (97. 4408497) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (64. 3%)، بسبب تراجع دور القطاع النفطي.

وتراجعت في عام 2017 أذ بلغت (48. 6853162)مليون دينار وبمعدل (52. 0%)، بسبب تنامي الصادرات النفطية والتي قللت من أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وتراجعت الصادرات بدون النفط الخام عام 2020 إذ بلغت (67. 2761611)مليون دينار وبمعدل (50. 76%)، بسبب جائحة كورونا .

كان معدل النمو المركب للصادرات بدون النفط الخام للمدة 2003-2008 (57. 96-%)والمدة من 2009-2014 (12. 89-%)والمدة من 2015-2020 (03. 97-%)والمدة من 2003-2020 (46. 99-%) .

2- الاستيرادات

تعد الاستيرادات عامل تسرب جزء من الدخل والمتجه للخارج على السلع والخدمات التي تنتج في العالم الخارجي والمستهلكة داخل البلد، أي استخدام العملة الاجنبية لتلبية الطلب المحلي من خلال الاستيراد ، وعلى الرغم من كون الاستيرادات تمثل عامل تسرب من تيار الدخل ، الا انها تؤثر ايجابياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزويد قطاعات الانتاج المحلي بالمواد الاولية والسلع الوسيطة والآلات والمعدات التي تمكن من زيادة الكفاءة الانتاجية والتنافسية . وللتعرف على واقع الاستيرادات في العراق خلال مدة الدراسة سنتناول الموضوع وفق الآتي :-

يوضح الجدول (9) تطور الاستيرادات بالأسعار الثابتة خلال مدة البحث اذ ارتفعت الاستيرادات من (71. 90747182) مليون دينار عام 2003 الى (21. 107055372) مليون دينار عام 2004 وبمعدل نمو سنوي بلغ (97. 17%)، وهذا الاعتماد على الاستيرادات جاء نتيجة تدهور وضعف الانتاج المصحوب بزيادة الطلب الكلي ، الذي ادى الى التوجه الى الخارج لتمويل ما يحتاجه من السلع والخدمات .

تراجعت الاستيرادات عام 2005 اذ بلغت (28. 103634249) مليون دينار وبمعدل (3.20%) بسبب الاوضاع الامنية وبعض الاجراءات التي تعيق الاستيراد .

وارتفعت الاستيرادات عام 2008 اذ بلغت (70. 53811817) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (49.56 %)،.بسبب زيادة الدخول التي تؤدي الى زيادة الطلب وفي ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي يتم الاعتماد على الاستيرادات لإشباع الجزء الاكبر من الحاجات .

وبلغ معدل النمو المركب للاستيرادات للمدة 2003-2008 (12. 90-%).

وشهد عام 2009 ارتفاعاً في قيمة الاستيرادات إذ بلغت (38. 58892651) مليون دينار وبمعدل نمو (44. 9%) بسبب عدم قدرة الانتاج المحلي على تلبية الزيادة في الطلب أي عدم مرونة الجهاز الانتاجي ، بالإضافة الى حملات الاعمار التي أدت الى زيادة الاستيرادات .

وشهد عام 2011 ارتفاعاً في قيمة الاستيرادات اذ بلغت (87. 6396316) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (42 .3 %) ، وسبب الارتفاع يعود الى انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي نتيجة ضعف القاعدة الانتاجية المحلية على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات المحلية .

وارتفعت الاستيرادات عام 2014 إذ بلغت (77452424 .78)مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (92. 3%)، بسبب انهيار الوضع الامني وما رافقة في الاعمال العسكرية أدى الى الاعتماد بشكل كبير على الاستيرادات .

وشهد ارتفاع في الاستيرادات عام 2017 إذ بلغت (54603334 .29) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (90. 8%)، بسبب زيادة الطلب بعد انتعاش الدخول المتأتية من النفط الخام ، ومن جهة أخرى كان للاستيرادات العسكرية واعمار ما خلفته الاعمال العسكرية والارهابية دور في زيادة الاستيرادات .

وتراجعت الاستيرادات عام 2020 اذ بلغت (52697500 .00) مليون دينار وبمعدل (62. 34-%)، بسبب جائحة كورونا .

وبلغ معدل النمو المركب للاستيرادات للمدة 2009-2014 (08. 78-%) اما المدة من 2015-2020 (64. 86-%) والمدة من 2003-2020 (77. 96-%) .

الشكل (10) تطور الصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة 2012 =100 (للمدة 2003-2020)

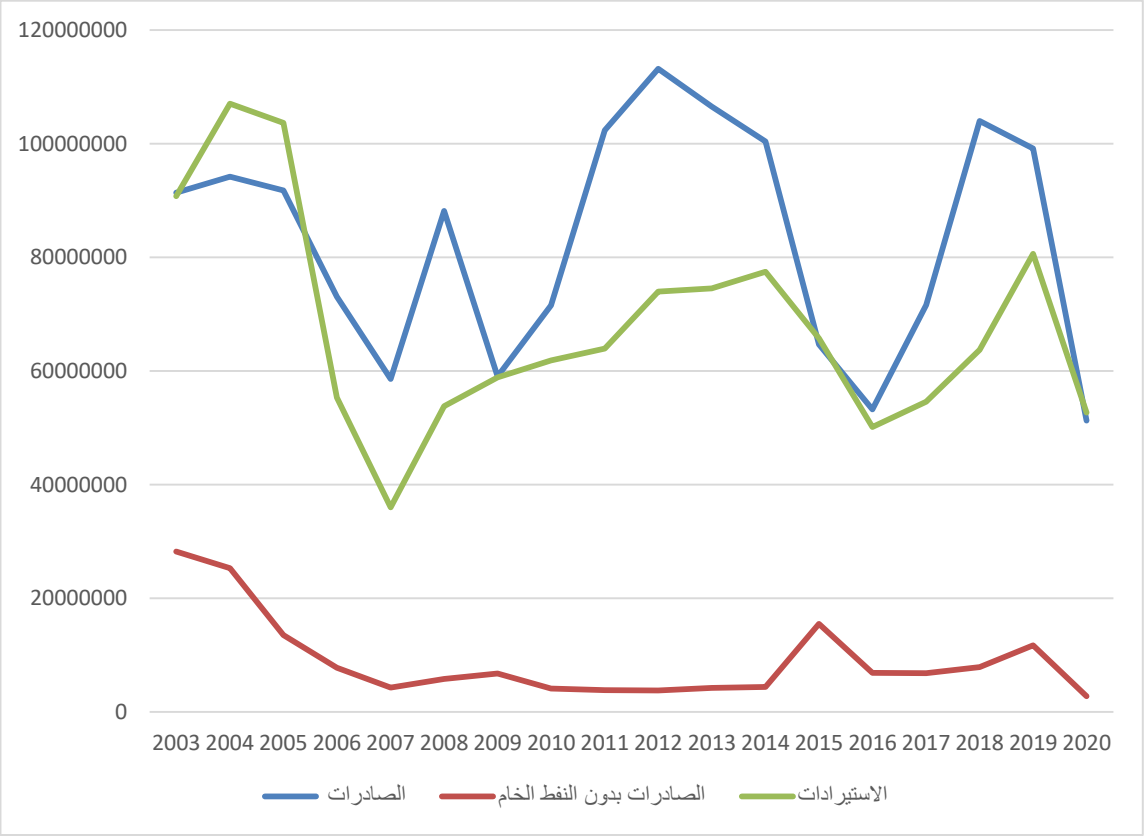

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

يوضح الشكل البياني (10) تطور الصادرات والاستيرادات للمدة 2003-2020 .

3- **الحساب الجاري:** يوضح الجدول (10) زيادة عجز الحساب الجاري من(069. 7072453) مليون دينار في عام 2003 الى(825. 9484776) مليون دينار في عام 2004.

جدول(10) تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 (مليون دينار)

السنوات	الحساب الجاري	معدل النمو %	الحساب الجاري بدون النفط الخام	معدل النمو %	ميزان المدفوعات	معدل النمو %	ميزان المدفوعات بدون النفط الخام	معدل النمو %
2003	-7072453.069		-70257574.72		-14384817.07		-77569938.71	
2004	-9484776.825	34.11	-78337566.82	11.50	16613939.94	-215.50	-52238850.05	-32.66
2005	5712782.063	-160.23	-72519386.16	-7.43	14751528.92	-11.21	-63480639.31	21.52
2006	15594071.73	172.97	-49695719.47	-31.47	16187893	9.74	-49101898.2	-22.65
2007	24064782.59	54.32	-30213039.67	-39.20	16895384.58	4.37	-37382437.68	-23.87
2008	43035016.15	78.83	-39302761.92	30.09	24980863.31	47.86	-57356914.76	53.43
2009	1-034682 271.	-102.87	-53544070.68	36.23	-7809617.855	-131.26	-60119008.27	4.82
2010	8425674.737	-782.42	-58992563.98	10.18	8236862.264	-205.47	-59181376.45	-1.56
2011	32715646.29	288.29	-65817570.84	11.57	12897077.72	56.58	-85636139.42	44.70
2012	37207293.2	13.73	-72138437.8	9.60	10790980.2	-16.33	-98554750.8	15.09
2013	25247467.17	-32.14	-77036204.12	6.79	8998808.185	-16.61	-93284863.1	-5.35
2014	28069619.85	11.18	-67923173.57	-11.83	-13640962.63	-251.59	-109633756.1	17.53
2015	4708357.17	-83.23	-44483710.39	-34.51	-16069283.83	17.80	-65261351.4	-40.47
2016	4067397.115	-13.61	-42266854.81	-4.98	-9547575.962	-40.58	-55881827.88	-14.37
2017	15815100	288.83	-48932006.67	15.77	3061360	-132.06	-61685746.67	10.39
2018	38506871.09	143.48	-57620203.22	17.76	7389796.777	141.39	-88737277.54	43.85
2019	17576786.04	-54.35	-69807247.36	21.15	9728752.075	31.65	-77655281.32	-12.49
2020	-6782928.889	-138.59	-55273056.11	-20.82	-9053463.333	-193.06	-57543590.56	-25.90
المدد الزمنية	معدل النمو المركب							
2003-2008		-201.41		-90.68		-128.94		-87.68
2009-2014		-478.91		-78.86		-70.89		-69.61
2015-2020		-124.01		-79.29		-90.61		-85.30
2003-2020		-94.67		-95.63		-96.50		-95.88

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق(3)

وبمعدل نمو سنوي بلغ (11. 34%)، وسبب هذا العجز بسبب تراجع حسابات الخدمات المقدمة الى الأجانب، وحقق الحساب الجاري فائض عام 2005 إذ بلغ (063. 5712782) مليون دينار إذ تراجع العجز بمعدل(23. 160%)، ويعود سبب هذا الفائض المتحقق في حساب الخدمات.

وحقق الحساب الجاري فائض عام 2008 إذ بلغ (43035016.15) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (78.83%)، ويعود هذا الفائض نتيجة لزيادة قيمة صادرات النفط الخام.

وحقق الحساب الجاري عجز عام 2009 إذ بلغ (1234680.271) مليون دينار وبمعدل(102.87%) ويعود هذا العجز بسبب انهيار اسعار النفط .

وحقق الحساب الجاري فائض عام 2011اذ بلغ (32715646.29) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (29. 88 2%)، بسبب زيادة قيمة صادرات النفط الخام .

وحقق الحساب الجاري فائض عام 2014 إذ بلغ (85. 28069619)مليون دينار وبمعدل نمو(18. 11%) ، بسبب زيادة كمية الصادرات النفطية .

وحقق فائض عام 2017 اذ بلغ (15815100)مليون دينار وبمعدل نمو (83. 288%) ، بسبب زيادة قيمة صادرات النفط الخام .

وحقق الحساب الجاري عجز عام 2020 اذ بلغ (889. 6782928-)مليون دينار وبمعدل (59. 138%) ، بسبب تراجع قيمة الصادرات النفطية .

وكان معدل النمو المركب للحساب الجاري للمدة 2003- 2008 (41. 201- %) اما المدة من 2009-2014 (91. 487-%) والمدة من 2015-2020 (01. 124-%) والمدة من 2003-2020 (67. 94-%) .

ويمكن توضيح تطور الحساب الجاري بدون النفط الخام اذ حقق الحساب الجاري بدون النفط الخام عجز من عام 2003 اذ بلغ (72. 70257574) مليون دينار الى عام 2004 اذ بلغ (82. 78337566) مليون دينار وبمعدل (50. 11%)، ويعود سبب هذا العجز بسبب تراجع دور ومساهمة الصادرات غير النفطية والخدمات المقدمة للأجانب .

وحقق عجز وحقق عجز في عام 2005 اذ بلغ (16. 72519386) مليون دينار وبمعدل (43. 7 %) للأعوام 2008-2009 اذ بلغ (92. 39302761 ، 68. 53544070) مليون دينار وبمعدل (09. 30 ، 23. 36%) على التوالي ،

وحقق عجز عام 2011 إذ بلغ (84. 65817570)مليون دينار وبمعدل (57. 11%) ، وحقق عجز عام 2017 إذ بلغ(67. 48932006) مليون دينار وبمعدل(77. 15%) وحقق عجز عام إذ بلغ (11. 55273056)مليون دينار وبمعدل (82. 20%)، ويتضح ان الحساب الجاري بدون النفط الخام قد حقق عجزاً مستمرا طوال مدة البحث وان كان بنسب متفاوتة وهذا يؤكد تراجع مساهمة الصادرات الاخرى وحساب الخدمات المقدمة للأجانب .

وكان معدل النمو المركب للحساب الجاري بدون النفط الخام للمدة من 2003- 2008 (68. 90-%) والمدة من 2009-2014 (86. 78-%) والمدة من 2015-2020 (29. 79-%) والمدة من 2003-2020 (63. 95-%).

4- ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات عجزا لعام 2003 بلغ (07. 14384817) مليون دينار مقابل فائض لعام 2004 بلغ (94. 16613939) مليون دينار وبمعدل (50. 215%) ويعود ذلك الى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية لتلك المدة .

وحقق فائض عام 2005إذ بلغ (92. 14751528) مليون دينار وبمعدل (21. 11 %)، وجاء هذا الفائض نتيجة فائض الحساب الرأسمالي .

وحقق فائض عام 2008 إذ بلغ (31. 24980863)مليون دينار وبمعدل نمو (86. 47 %)، نتيجة الزيادة في الصادرات النفطية .

وحقق عجز عام 2009 إذ بلغ (809617.855 7) مليون دينار وبمعدل (131.26 %)، بسبب الانخفاض في الصادرات النفطية .

وحقق فائض عام 2011 إذ بلغ (72. 12897077) مليون دينار وبمعدل نمو (58. 56%)، ويعود هذ الفائض نتيجة الارتفاع في الصادرات النفطية .

وحقق عجز عام 2014إذ بلغ (63. 13640962-) مليون دينار وبمعدل (59. 251%)، وجاء هذا العجز نتيجة الانخفاض في الصادرات النفطية .

وحقق فائض عام 2017إذ بلغ (3061360) مليون دينار وبمعدل (06. 132%)، وجاء هذا نتيجة زيادة صادرات النفط الخام .

وحقق عجز عام 2020 إذ بلغ (333. 9053463-) مليون دينار وبمعدل (06. 193%)، وجاء هذا العجز نتيجة تراجع للصادرات النفطية.

وكان معدل النمو المركب لميزان المدفوعات للمدة 2003-2008(94. -128 % -) والمدة من 2009-2014 (86. 78-%) والمدة من 2015-2020 (90.61 - %) والمدة من 2003-2020 (50. 96-%)

ويمكن توضيح ميزان المدفوعات بدون النفط الخام حسب الآتي:-

نلاحظ حسب البيانات المتوفرة في الجدول عجز ميزان المدفوعات بدون النفط الخام من عام 2003 اذ بلغ (71. 77569938) مليون دينار لعام 2004 اذ بلغ حوالي (05 .52238850)مليون دينار وبمعدل (32.66%) ، ونلاحظ ان عجز ميزان المدفوعات لهذه المدة يرجع ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية فضلا عن الاعتماد شبه المطلق على الاستيرادات لسد حاجة السوق المحلية.

وحقق عجز عام 2005 اذ بلغ (31. 63480639-)مليون دينار وبمعدل (52. 21%). وحقق عجز عام 2007 اذ بلغ (68. 37382437)مليون دينار وبمعدل (87. 23%)، وحقق عجز عام 2009 اذ بلغ (27. 60119008)مليون دينار وبمعدل (82. 4%)، وحقق عجز عام 2017 اذ بلغ (67. 61685746) مليون دينار وبمعدل (39. 10%)، وحقق عجز عام 2020 اذ بلغ (56. 57543590) مليون دينار وبمعدل(25.90%).

ويتضح ان ميزان المدفوعات بدون النفط الخام قد حقق عجزاً مستمراً طوال مدة البحث وان كان بنسب متفاوتة وهذا يؤكد تراجع مساهمة الصادرات الاخرى وحساب الخدمات المقدمة للأجانب .

وكان معدل النمو المركب لميزان المدفوعات بدون النفط الخام للمدة 2003-2008 (68. 87-%) والمدة من 2009-2014 (61. 69-%) والمدة من 2015-2020 (30. 85-%) والمدة من 2003-2020 (88. 95-%).

شكل (11) تطور الحساب الجاري وميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100(مليون دينار) للمدة(2003-2020)

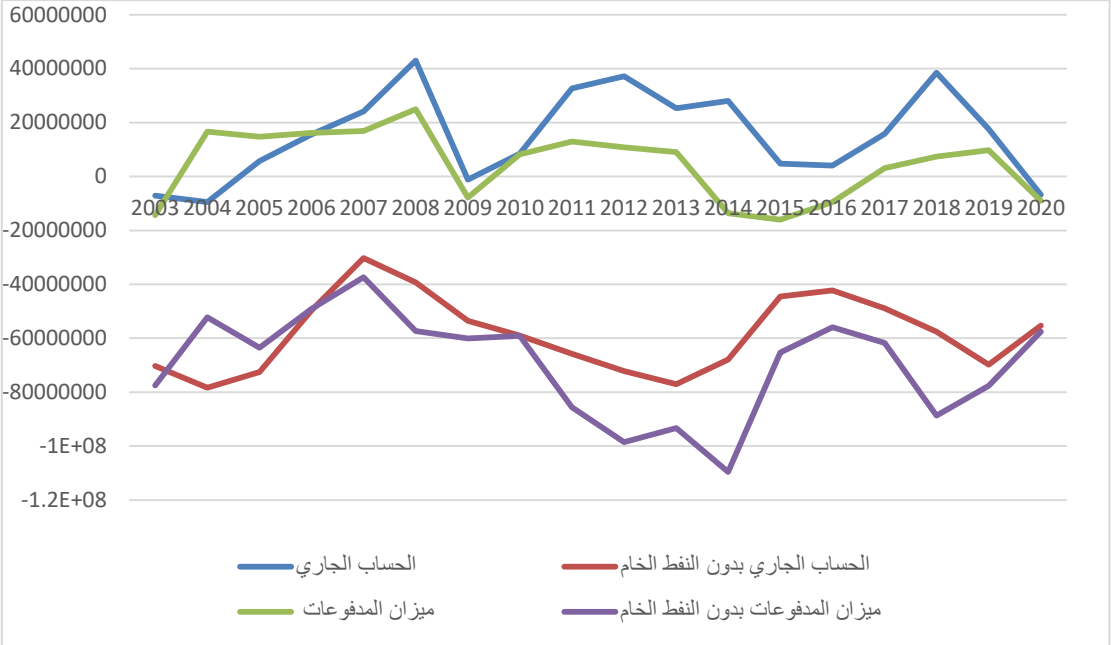

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (10).

ويوضح الشكل البياني (11) تطور الحساب الجاري(مع وبدون النفط الخام) وميزان المدفوعات(مع وبدون النفط الخام).

المطلب الثاني:- تحليل تطور مكونات مربع كالدور للمدة 2003- 2020

اولاً : النمو الاقتصادي

يوضح الجدول (11) تزايد الناتج المحلي الاجمالي من عام 2003 الى عام 2004 وبمعدل نمو بلغ (72. 41%) ، ويتضح ان نمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه المدة يعود الى عودة مشاريع انتاج النفط الى العمل ، فضلا عن ارتفاع اسعار النفط . وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2006 وبمعدل (17. 15 %)، بسبب تراجع دور القطاعات الاقتصادية الاخرى المكونة لهيكل الناتج .

جدول(11) تطور الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100 مليون دينار للمدة 2003-2020

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	التضخم %	معدل البطالة %	ميزان المدفوعات	معدل النمو (ميزان المدفوعات)%	ميزان المدفوعات بدون النفط الخام	معدل النمو (ميزان المدفوعات بدون النفط الخام) %
2003	118096108			8.82	-14384817.07		-77569938.71	
2004	167370600.8	41.72	26.96	8.61	16613939.94	-215.50	-52238850.05	-32.66
2005	168800076.2	0.85	36.96	8.71	14751528.92	-11.21	-63480639.31	21.52
2006	143200145.2	-15.17	53.23	8.65	16187893.00	9.74	-49101898.2	-22.65
2007	127620217.5	-10.88	30.83	8.65	16895384.58	4.37	-37382437.68	-23.87
2008	175127426.4	37.23	2.67	8.48	24980863.31	47.86	-57356914.76	53.43
2009	149901473.7	-14.40	-2.80	8.39	-7809617.86	-131.26	-60119008.27	4.82
2010	181496773.3	21.08	2.46	8.25	8236862.26	-205.47	-59181376.45	-1.56
2011	230488455.4	26.99	5.60	8.12	12897077.72	56.58	-85636139.42	44.70
2012	254225491	10.30	6.06	7.96	10790980.20	-16.33	-98554750.8	15.09
2013	268602759.2	5.66	1.86	9.26	8998808.19	-16.61	-93284863.1	-5.35
2014	257824448.2	-4.01	1.42	10.59	-13640962.63	-251.59	-109633756.1	17.53
2015	187373409	-27.33	0.58	10.73	-16069283.83	17.80	-65261351.4	-40.47
2016	189350136.5	1.05	0.10	10.82	-9547575.96	-40.58	-55881827.88	-14.37
2017	211110200	11.49	0.96	13.02	3061360.00	-132.06	-61685746.67	10.39
2018	254899406.6	20.74	0.48	12.97	7389796.78	141.39	-88737277.54	43.85
2019	260526290.2	2.21	0.47	12.86	9728752.08	31.65	-77655281.32	-12.49
2020	203489628.1	-21.89	1.89	14.09	-9053463.33	-193.06	-57543590.56	-25.90
المدد الزمنية	معدل النمو المركب							
2003-2008		-75.28				-128.94		-87.68
2009-2014		-71.33				-70.89		-69.61
2015-2020		-81.90				-90.61		-85.30
2003-2020		-90.43				-96.50		-95.88

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (3).

وشهد الناتج المحلي الاجمالي تزايد في عام 2008 وبمعدل نمو (23. 37%) ويعود سبب هذا التزايد بالدرجة الاساسية الى تأثيرات ارتفاع اسعار النفط حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع النفطي .

وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 وبمعدل (40. 14%) ، ويعود هذا التراجع بفعل الازمة المالية العالمية في تلك المدة والتي اثرت بشكل سلبي على جميع قطاعات الناتج وخاصة القطاع النفطي . وبعد تحسن اسعار النفط العالمية واستمرارها تزايد الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011 وبمعدل نمو (99. 26%)، وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015وبمعدل (33. 27%)، ويعود سبب هذا التراجع نتيجة تراجع في اسعار النفط .

وبدا بالتزايد عام 2018 وبمعدل نمو (74. 20%)، بسبب ارتفاع اسعار النفط . وتراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 وبمعدل (89. 21%)، ويعود هذا التراجع نتيجة انخفاض اسعار النفط بسبب جائحة كورونا

ثانياً :التضخم

تزايد التضخم من عام 2004 إذ بلغ (96. 26%) الى عام 2006 إذ بلغ (23. 53%) كما موضح بالجدول ان التضخم سجل له أعلى نسبة لعام 2006 ويعود ذلك بالدرجة الاساسية الى رفع اسعار المشتقات النفطية بالإضافة الى ارتفاع اسعار الايجارات والسكن والاغذية والاجور والرواتب خاصة في القطاع العام .

وبعد ان سعت السياسة النقدية الى تقليل معدلات التضخم والحفاظ على استقرار مستوى الاسعار[1].

انخفضت معدلات التضخم لعام 2008 و2009 وبلغت لسنة 2008(2.67 %) ولسنة 2009 (80. 2-%) .

وتزايد التضخم في عام 2011 إذ بلغ (60. 5%) ويعود سبب هذا التزايد بسبب ضعف القطاع الانتاجي وعدم قدرته للأستجابة الى الطلب الكلي ، فضلا عن العوامل الأخرى التي تخص الازمات والحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

وتراجع التضخم في عام 2015 إذ بلغ (0.58%) ويعود سبب هذا التراجع نتيجة تراجع الطلب بعد انخفاض اسعار النفط عالمياً ، إذ تعد الايرادات النفطية العامل الاساس لتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي .

واستمر التضخم بالاستقرار في عام 2018 إذ بلغ (48. 0%)ويعود سبب الاستقرار الى انخفاض الطلب المحلي بالإضافة الى انخفاض التكاليف الكلية .

وتزايد التضخم في عام 2020 إذ بلغ (89. 1%)بسبب تغير سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار في نهاية 2020 والذي كان له دور مهم في زيادة معدلات التضخم .

(1) همسة قصي عبد اللطيف : مصدر سابق ص22.

ثالثاً : البطالة

يلاحظ ارتفاع معدل البطالة عام 2003 إذ بلغ (8.82%) بسبب احتلال العراق وحل بعض المؤسسات الحكومية التي تمثلت في حل الجيش السابق وبعض الاجهزة الامنية ، ووزارة الاعلام وبعض الدوائر الحكومية ، مما انعكس في زج اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل الى سوق العمل في العراق ، كما تظهر البيانات ان معدل البطالة بعد عام 2003 اخذ بالتراجع وبلغ عام 2004 (8.61%)وبمستويات قليلة جدا في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العراقي وتوقف مشاريع القطاع الخاص ، مما دفع الحكومة الى اللجوء الى زيادة معدلات التوظيف في مؤسسات القطاع العام ، وارتفع معدل البطالة عام 2005 إذ بلغ (8.71%) ، بسبب زيادة اعداد السكان . وبلغ اعلى معدل للبطالة حسب البيانات لعام 2020 إذ بلغ (09. 14%) بسبب الارتفاع بأعداد الخريجين وعدم توفر فرص عمل لهم.

رابعاً : التوازن الخارجي

ازداد العجز في ميزان المدفوعات في عام 2003 الى عام 2004 بمعدل (215.50 %)، ويعود ذلك العجز الى انخفاض الصادرات وارتفاع الاستيرادات لتلك المدة.

وانخفض العجز في عام 2006 وبمعدل (74. 9 %) وجاء هذا نتيجة لأرتفاع صادرات النفط .

ازداد العجز في عام 2009 وبمعدل (26. 131%)وجاء هذا العجز نتيجة لخفض صادرات النفط .

انخفض العجز في عام 2011 بمعدل (58. 56%) ويعود هذا نتيجة لأرتفاع صادرات النفط .

ازداد العجز في عام ا2014 وبمعدل (59. 251%) وجاء هذا نتيجة تدهور صادرات النفط . ازداد العجز في عام 2017 وبمعدل (06. 132%) ، وجاء هذا نتيجة لتراجع الصادرات النفطية . وازداد العجز في عام 2020 وبمعدل (06. 193%)، وجاء هذا نتيجة لتدهور الصادرات النفطية .

ويمكن توضيح التوازن الخارجي بدون النفط الخام اذ نلاحظ حسب البيانات المتوفرة في الجدول ان هناك عجز لميزان المدفوعات بدون النفط الخام أي ارتفع عجز ميزان المدفوعات بدون النفط الخام في عام2004 بمعدل (66. 32%) ، ان هذا التراجع لميزان المدفوعات يرجع الى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية بسبب اعتماد اقتصاد العراق بشكل كبير على الصادرات النفطية فضلاً عن الاعتماد شبه المطلق على الاستيرادات لسد حاجة السوق المحلية .

وارتفع عجز ميزان المدفوعات بدون النفط الخام في عام 2005 و بمعدل (66. 32%)، وارتفع عجز ميزان المدفوعات بدون النفط الخام في عام 2007 وبمعدل (87. 23%)،

وارتفع عجز ميزان المدفوعات بدون النفط الخام في عام 2020 وبمعدل (90. 25%)، بسبب تدهور قيمة الصادرات غير النفطية

شكل (12) تطور الناتج المحلي ، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة 2012=100(مليون دينار)

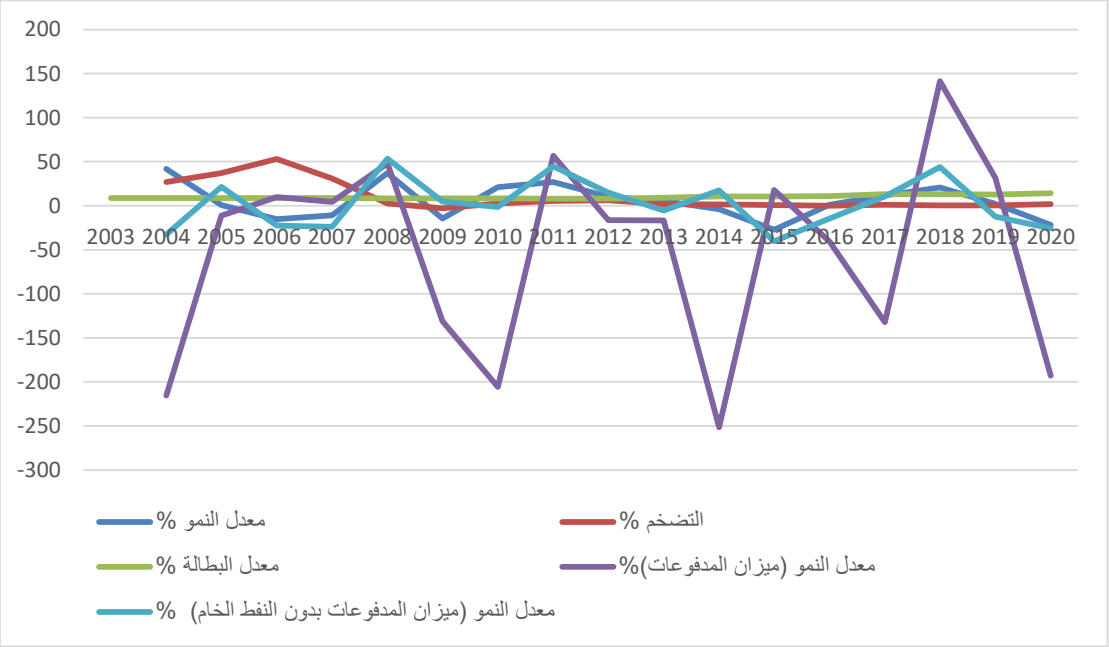

الشكل البياني من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (11) .

يوضح الشكل البياني (12) تطور الناتج المحلي الاجمالي، التضخم ، معدل البطالة ، ميزان المدفوعات خلال مدة البحث 2003-2020 .

المطلب الثالث:- تطور الاهمية النسبية لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003-2020

اولاً : نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (12) نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، إذ بلغت عام 2003 (39. 77%)،وانخفضت عام 2004 إذ بلغت (27. 56%)، أي بمعنى ان الصادرات تناقصت بمعدل أقل من معدل الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، وبلغت في عام 2005 (35. 54%)، وارتفعت عام 2011 إذ بلغت (42. 44%)، أي ان الصادرات ازدادت بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفعت عام 2017 اذ بلغت (92. 33%)، وانخفضت عام 2020 اذ بلغت (19. 25%)، اذ يتضح ان التغيرات الايجابية للناتج تقلل من نسبة الصادرات الى الناتج .

جدول (12) تطور نسبة مساهمة (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج للمدة2003-2020)

السنوات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي %	الانكشاف الاقتصادي %	نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003	77.39	76.84	154.23	-5.99	-12.18
2004	56.27	63.96	120.23	-5.67	9.93
2005	54.35	61.39	115.74	3.38	8.74
2006	51.03	38.62	89.65	10.89	11.30
2007	45.90	28.19	74.09	18.86	13.24
2008	50.33	30.73	81.06	24.57	14.26
2009	39.40	39.29	78.69	-0.82	-5.21
2010	39.42	34.08	73.50	4.64	4.54
2011	44.42	27.75	72.17	14.19	5.60
2012	44.51	29.10	73.61	14.64	4.24
2013	39.66	27.75	67.41	9.40	3.35
2014	38.94	30.04	68.98	10.89	-5.29
2015	34.51	35.08	69.59	2.51	-8.58
2016	28.11	26.48	54.59	2.15	-5.04
2017	33.92	25.86	59.78	7.49	1.45
2018	40.80	25.00	65.80	15.11	2.90
2019	38.05	30.94	68.99	6.75	3.73
2020	25.19	25.90	51.08	-3.33	-4.45

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (3).

ثانياً: نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي

بلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (84. 76%)، وانخفضت عام 2004 و2005 إذ بلغت (96 . 63% ، 39. 61%) على التوالي أي بمعنى ان الاستيرادات تناقصت بمعدل أكبر من الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، وارتفعت عام 2009 إذ بلغت (29. 39%) أي بمعنى ان الاستيرادات ازدادت بمعدل اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وانخفضت عام 2011 إذ بلغت (75. 27%)، وارتفعت عام 2014 إذ بلغت (30.04 %)، وانخفضت عام 2017 إذ بلغت (86. 25%)، وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (90. 25%).

ثالثاً : الانكشاف الاقتصادي

بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي عام 2003 (23. 154%)، وانخفضت عام 2004 و2005 إذ بلغت (23. 120% ، 115.74 %) على التوالي ، وانخفضت عام 2009 إذ بلغت (69. 78%) وانخفضت عام 2011 إذ بلغت (17. 72%) ، وبلغت عام 2014 (98. 68%) ،وبلغت عام 2017 (78. 59%) ، وانخفضت عام 2020 إذ بلغت (08. 51%).

رابعاً : نسبة الحساب الجاري وميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي

بلغت نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (5.99-.%) وعام 2004 إذ بلغت (67. 5-%)، وارتفعت عام 2005 إذ بلغت (38. 3%)، وانخفضت عام 2009 إذ بلغت (82. 0-%)، وارتفعت عام 2011إذ بلغت (14.19 %)، وارتفعت عام 2014 إذ بلغ (89. 10%)، وارتفعت عام 2017 إذ بلغت (49. 7%)، وانخفضت عام 2020 بلغت (33. 3-%).

بلغت نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2003 (18. 12-%)، وبلغت عام 2004 (93. 9%)، وبلغت عام 2005 (74. 8%)، وبلغت عام 2009 (21. 5-%)، وبلغت عام 2011 (60. 5%)، وبلغت عام 2014 (29. 5-%)، وبلغت عام 2017 (45. 1%)، وبلغت عام 2020 (45. 4-%) .

شكل (13) تطور نسب مساهمة (الصادرات ، الاستيرادات ، الحساب الجاري ، ميزان المدفوعات) الى الناتج

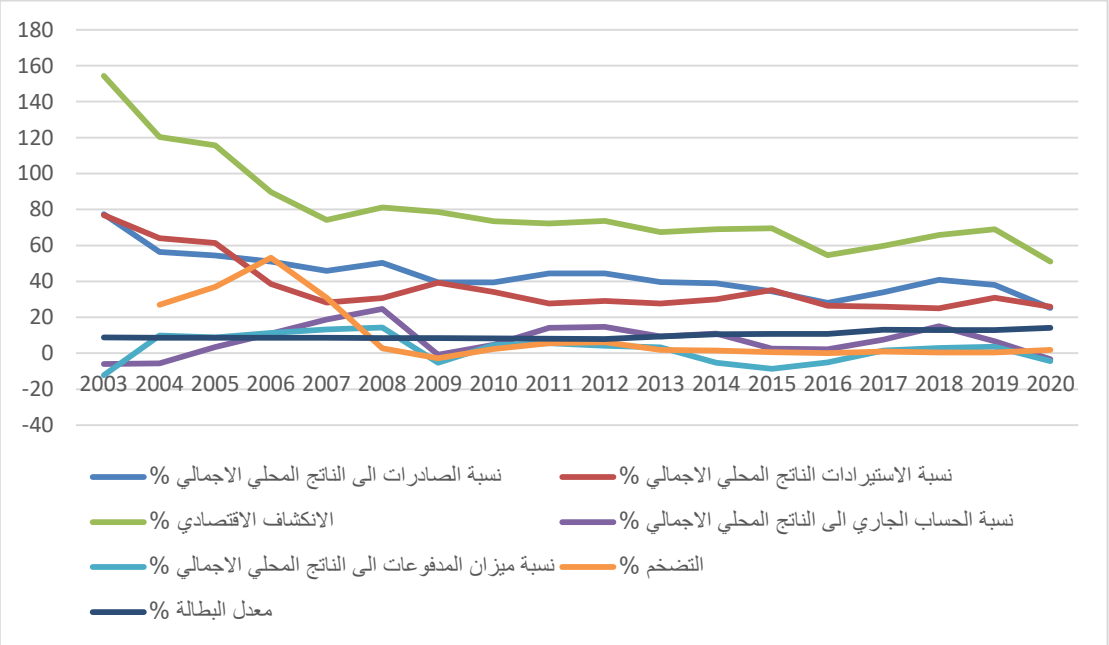

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

يوضح الشكل البياني (13) تطور نسب مساهمة الصادرات ، الاستيرادات، الحساب الجاري، ميزان المدفوعات الى الناتج .

الفصل الثالث :- قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية في مكونات مربع كالدور

المبحث الاول : تجربة الولايات المتحدة الامريكية

المبحث الثاني : تجربة الجزائر

المبحث الثالث : تجربة العراق

تمهيد

لا يقتصر تحليل آثر السياسة التجارية في مكونات مربع كالدور على الجانب الوصفي ، بل لابد من قياس وتحليل أثرهما من خلال استخدام الأساليب الكمية المتقدمة في هذا المجال، من خلال الاستعانة بالقياس الاقتصادي وبعض الاساليب الكمية المتميزة التي توفر السهولة والإمكانية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات . ونستعرض في هذا الفصل النتائج الإحصائية والقياسية خلال مدة الدراسة لبلدان العينة وذلك لقياس أثر السياسة التجارية في مكونات مربع كالدور.

توصيف متغيرات النموذج :-

يتضمن النموذج مجموعة من المتغيرات التي تم استخدامها لقياس أثر السياسة التجارية في مكونات مربع كالدور يمكن ايجازها بالآتي:-

اولاً :- المتغيرات التابعة

1- الناتج المحلي الاجمالي ،ويرمز له بالرمز GDP
2- التضخم ويرمز له بالرمز INF
3- البطالة ويرمز لها بالرمز Un

ثانياً :- المتغيرات المستقلة

1- الصادرات ويرمز لها بالرمز EX
2- الاستيرادات، ويرمز لها بالرمزIMP

وتم اعتماد قيم المتغيرات اعلاه بالأسعار الثابتة لسنوات اساس معينة .

المبحث الأول :- قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية في مكونات مربع كالدور للاقتصاد الامريكي

المطلب الأول :- اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع

جدول (13) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		At Level			
		GDP	INF	EX	IMP
With Constant	t-Statistic	-0.8789	-3.0663	-2.3334	-3.3214
	Prob.	*0.7693*	*0.0499*	*0.1736*	*0.0301*
		n0	**	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4969	-3.6126	-0.5939	-2.9992
	Prob.	*0.7896*	*0.0612*	*0.9653*	*0.1621*
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7313	-1.4405	0.5159	0.2786
	Prob.	*0.9967*	*0.1345*	*0.8167*	*0.7548*
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(GDP)	d(INF)	d(EX)	d(IMP)
With Constant	t-Statistic	-1.8801	-4.4682	-2.5522	-3.9701
	Prob.	*0.3322*	*0.0044*	*0.1227*	*0.0091*
		n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6820	-4.3627	-3.5009	-4.2274
	Prob.	*0.7115*	*0.0201*	*0.0760*	*0.0215*
		n0	**	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9090	-4.5767	-2.6975	-4.1230
	Prob.	*0.0559*	*0.0002*	*0.0105*	*0.0004*
		*	***	**	***
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:					
Dr. Imadeddin AlMosabbeh					
College of Business and Economics					
Qassim University-KSA					

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (13) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة ، إذ يتضح استقرار بعض المتغيرات عند المستوى (IMP) بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) و (INF) بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) .

في حين استقرت بعض المتغيرات عند الفرق الاول، إذ استقر متغير (EX) بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) .

في حين استقر متغير (GDP) عند مستوى معنوية (10%) في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام .

وبما أن بعض المتغيرات استقرت عند المستوى وبعضها الآخر استقر عند الفرق الاول، فأن النموذج الملائم لأغراض القياس والتحليل هو نموذج (ARDL) أي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات للموزعة .

المطلب الثاني :- نموذج (ARDL) لدالة الناتج

اولاً :- تقدير نموذج (ARDL) لدالة الناتج

جدول (14) نتائج نموذج (ARDL) لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.723565	0.407847	4.226011	0.0018
GDP(-2)	-0.795046	0.416971	-1.906715	0.0857
EX	2.923908	1.428187	2.047286	0.0678
EX(-1)	-1.437693	0.914338	-1.572386	0.1469
IMP	-1.643138	1.318167	-1.246533	0.2410
C	2322477.	2040308.	1.138297	0.2815
R-squared	0.966241	Mean dependent var		16037886
Adjusted R-squared	0.949362	S.D. dependent var		1268084.
S.E. of regression	285355.4	Akaike info criterion		28.24085
Sum squared resid	8.14E+11	Schwarz criterion		28.53058
Log likelihood	-219.9268	Hannan-Quinn criter.		28.25569
F-statistic	57.24415	Durbin-Watson stat		2.309182
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (14) نتائج نموذج (ARDL) لدالة الناتج ، إذ يتضح من الجدول أن قيمة R^2= 96.6% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته(96.6%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج) والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي ،في حين يتضح أن قيمة(R^2) المصححة R^2=94.9%

كما يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (57.24) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

الشكل البياني (14) فترات الابطاء المثلى

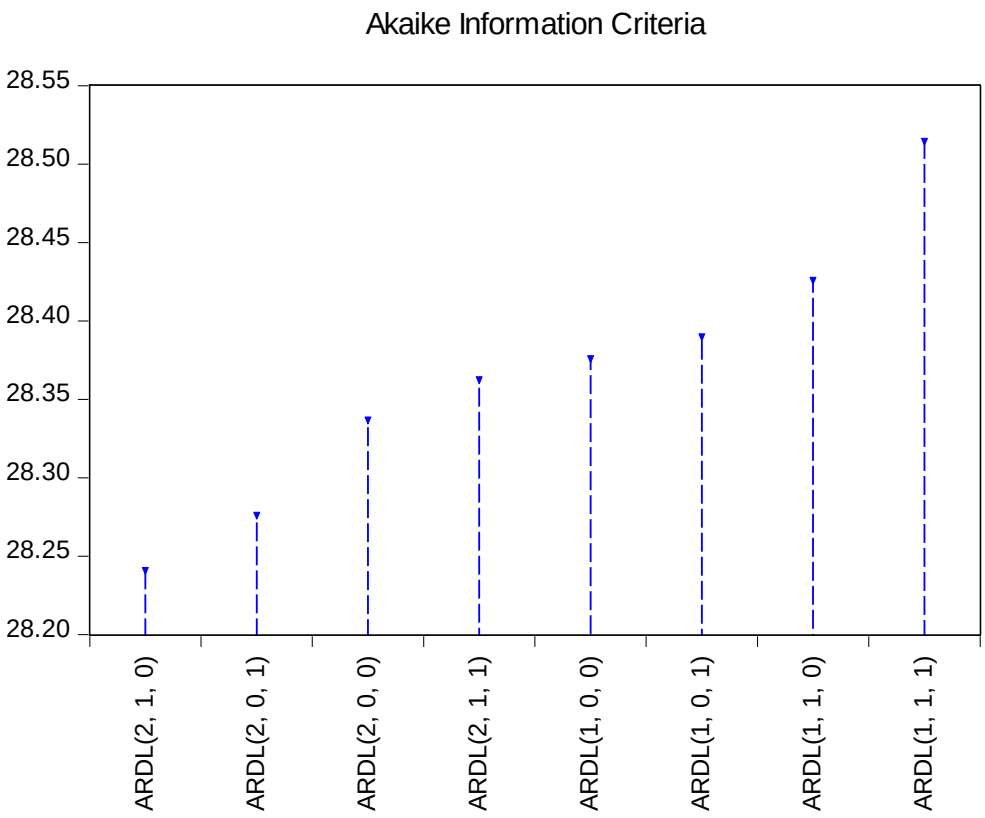

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

ويتضح من الشكل البياني (14) أن فترات الابطاء المثلى (0 ،1 ، 2) أذ تم اختيار أقل قيمة أعتماداً على معيار (Akaike).

ثانياً :- اختبار الحدود Bounds Test

جدول (15) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.140815	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (15) اختيار الحدود إذ يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (1.14) وهي اصغرمن قيمتها الحرجة العليا(5) عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

ثالثاً :- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار تجانس التباين

جدول (16) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.311888	Prob. F(5,10)	0.8948
Obs*R-squared	2.158499	Prob. Chi-Square(5)	0.8268
Scaled explained SS	0.641629	Prob. Chi-Square(5)	0.9860

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

يتضح من الجدول(16) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة وChi- Squareغير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

2- اختبار الارتباط التسلسلي

جدول (17) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.193623	Prob. F(1,9)	0.3030
Obs*R-squared	1.873522	Prob. Chi-Square(1)	0.1711

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (17) ان القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة وChi-Squareغير معنويتان عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

رابعاً :- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل البياني (15) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

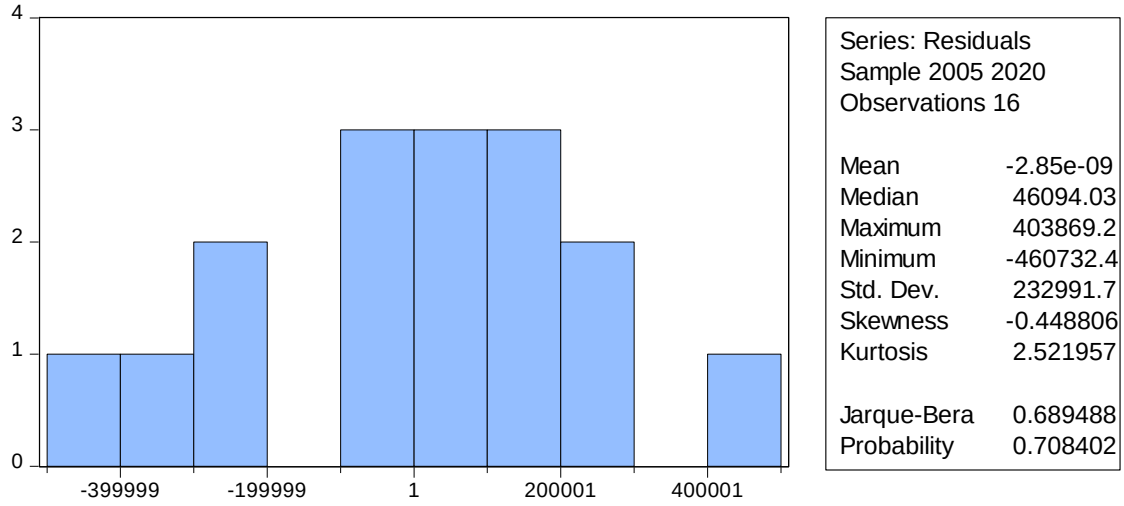

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل البياني (15) أن القيمة الاحتمالية لـ (Jarque - Bera) غير معنوية عند مستوى(5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

خامساً :- اختبار الأداء التنبؤي للنموذج

الشكل البياني (16) نتائج الاداء التنبؤي للنموذج

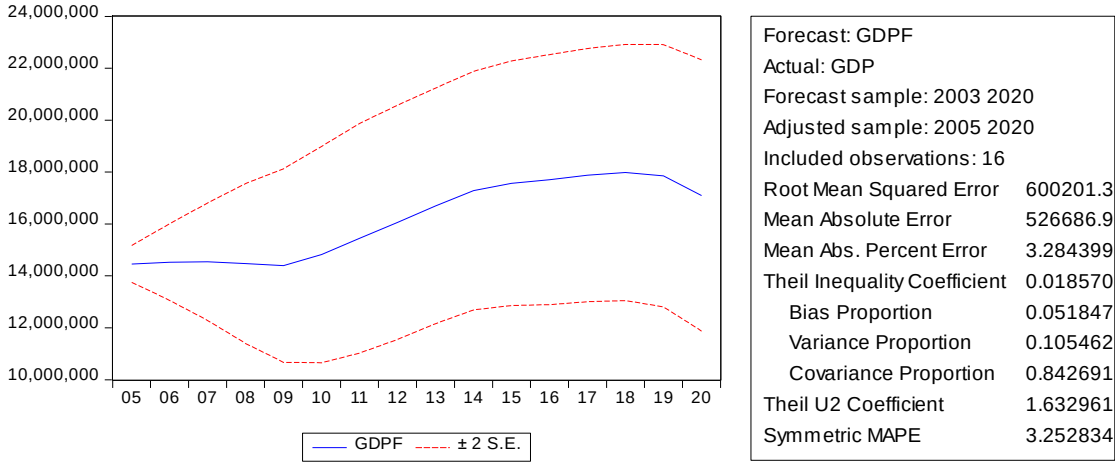

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (16) أن معامل (ثايل) (1.63) أي يعني اكبرمن الواحد الصحيح في حين أن نسبة التحيز(B-P) (0.051847) أي قريبة عن الصفر جداً أما قيمة التباين (V.P) (0.105) وهي ايضاً قريبة من الصفر في حين أن نسبة التغاير (C.P) (0. 84) وهي قريبة من العدد 1 الصحيح وهذا يعني أن النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ، أي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ لأغراض التحليل في المستقبل وتقييم السياسات واتخاذ القرارات لتحقيق الاهداف المخطط لها .

سادساً :- اختبار الاستقرارية الهيكلية

الشكل (17) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج

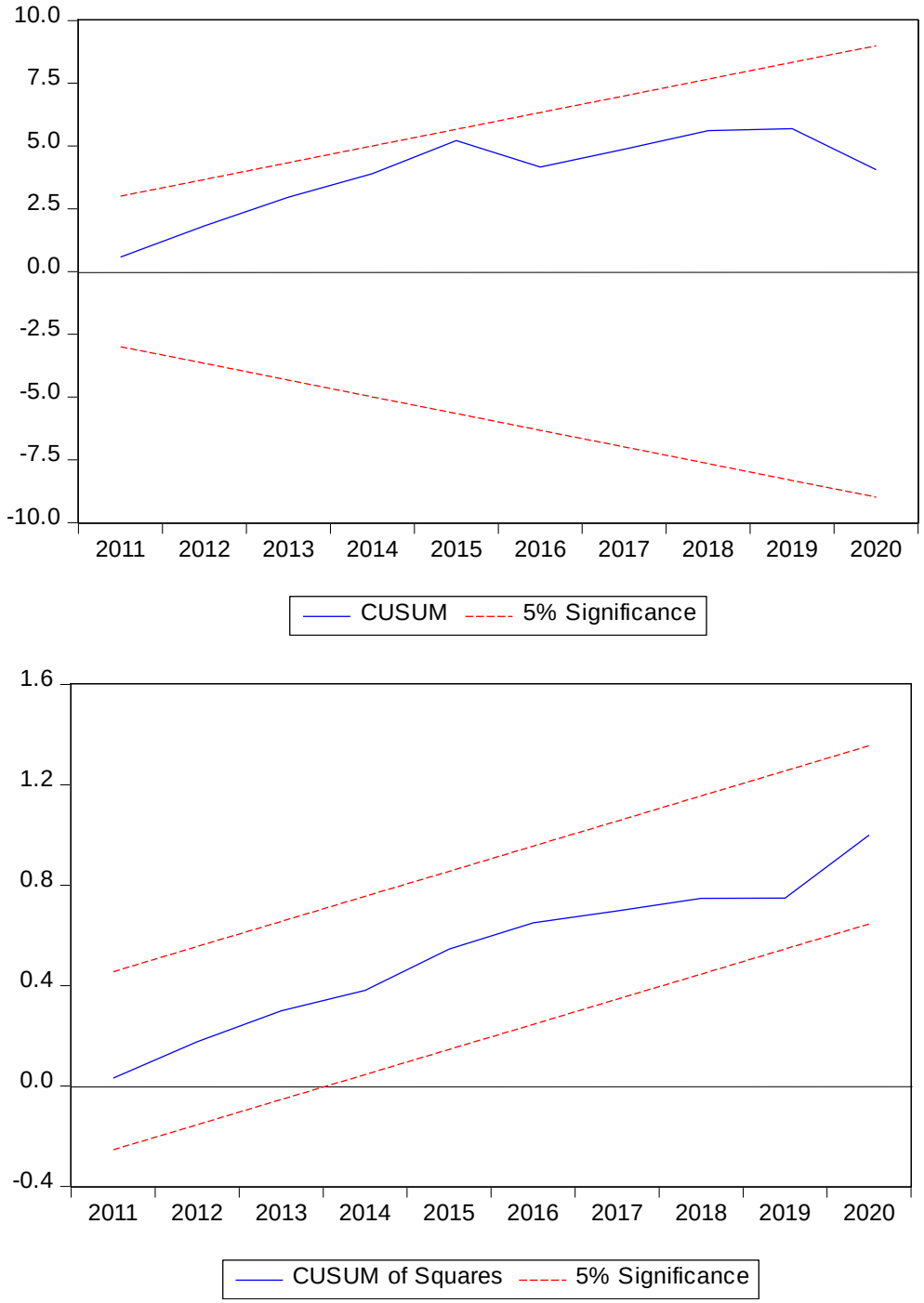

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (17) اختبار(Cusum Test) ،إذ يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%) . في حين يوضح الجزء السفلي (Cusum Of Squares) أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

سابعاً :- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل

1- معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

جدول (18) معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.795046	0.196083	4.054646	0.0023
D(EX)	2.923908	0.832362	3.512785	0.0056
CointEq(-1)*	-0.071481	0.029348	-2.435618	0.0351
R-squared	0.535529	Mean dependent var		216497.9
Adjusted R-squared	0.464072	S.D. dependent var		341870.0
S.E. of regression	250273.2	Akaike info criterion		27.86585
Sum squared resid	8.14E+11	Schwarz criterion		28.01072
Log likelihood	-219.9268	Hannan-Quinn criter.		27.87327
Durbin-Watson stat	2.309182			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eveiws 10

يوضح الجدول(18) معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ، إذ يتضح من معالم الأجل القصير إن الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة له أثر معنوي موجب عند مستوى(1%) في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية .

كما يتضح إن الصادرات لها إثر معنوي موجب عند مستوى (1%) في الناتج المحلي الإجمالي، ذلك إن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.92) إذ ان زيادة الصادرات سيحفز قطاعات الناتج المحلي الإجمالي على زيادة الإنتاج وحالة في أثر تشغيل عوامل الإنتاج وزيادة الدخول بفعل الية عمل مضاعف ، ويتضح إن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 5% إلا أنها اقل من واحد للقيمة المطلقة وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة جداً لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من اجل الوصول الى التوازن أي تحتاج (1\71 0.10 = 14.08) .

2- معالم الأجل الطويل

جدول (19) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
EX	20.79178	29.49080	0.705026	0.4969
IMP	-22.98710	40.17800	-0.572132	0.5799
C	32490882	44587326	0.728702	0.4829
EC = GDP - (20.7918*EX -22.9871*IMP + 32490882.0343)				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (19) معالم الأجل الطويل في النموذج المقدر إذ يتضح عدم معنوية المعالم المقدرة كل من EX.و IMP وهذا يدل على ان كل من الصادرات والاستيرادات ، ليس لهما أثر معنوي في الناتج بشكل كبير في الأجل الطويل أي بمعنى ان هناك متغيرات أخرى تساهم بشكل أكبر في الناتج في الأجل الطويل.

المطلب الثالث :- نموذج(ARDL) لدالة التضخم

اولاً :- تقدير نموذج (ARDL)

جدول (20) نتائج نموذج (ARDL) لدالة التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	-0.025592	0.156369	-0.163664	0.8730
EX	-3.94E-06	2.44E-06	-1.610452	0.1356
EX(-1)	-1.81E-06	1.28E-06	-1.414195	0.1850
IMP	7.75E-06	2.00E-06	3.868696	0.0026
C	-6.326552	2.794302	-2.264091	0.0448
R-squared	0.819744	Mean dependent var		1.996875
Adjusted R-squared	0.754197	S.D. dependent var		1.147332
S.E. of regression	0.568830	Akaike info criterion		1.959836
Sum squared resid	3.559243	Schwarz criterion		2.201270
Log likelihood	-10.67869	Hannan-Quinn criter.		1.972200
F-statistic	12.50612	Durbin-Watson stat		2.083545
Prob(F-statistic)	0.000445			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				
selection.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (20) نتائج نموذج (ARDL) لدالة التضخم إذ يتضح من الجدول إن قيمة R^2=81.97% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته(81.97 %) من التغير الحاصل في المتغير التابع (التضخم) والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي . في حين يتضح أن قيمة (R^2) المصححة R^2=75.41% .

كما يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (12.50) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

الشكل (18) فترات الابطاء المثلى

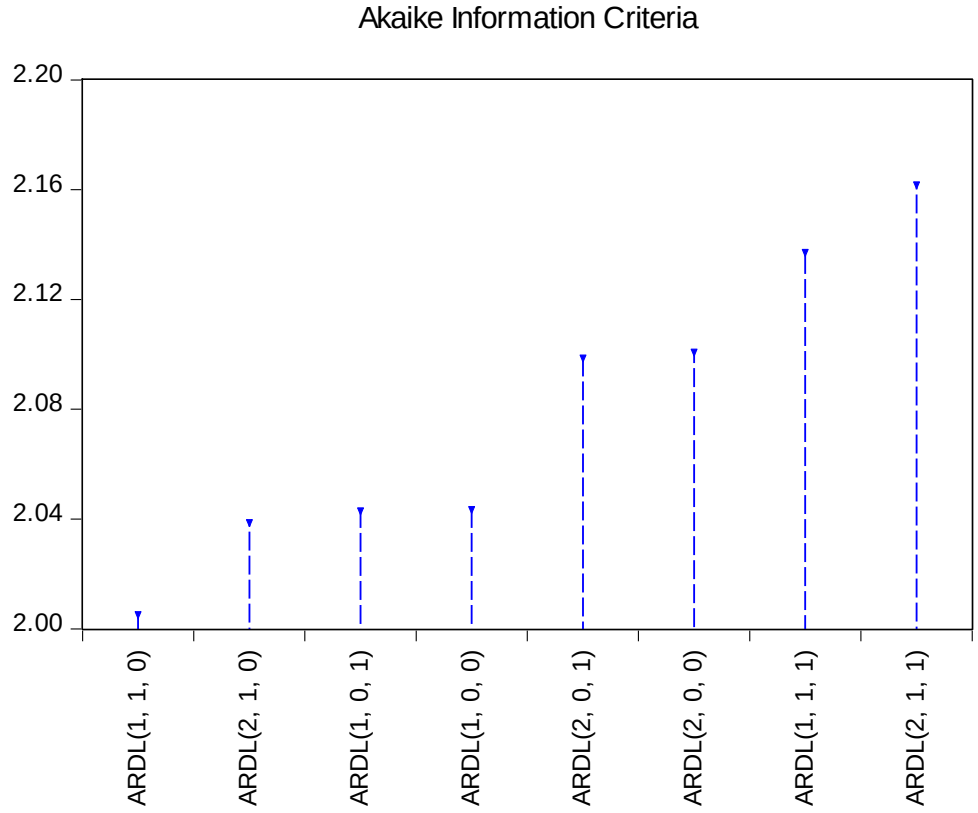

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

ويتضح من الشكل البياني (18) أن فترات الإبطاء المثلى (1،1،0) إذ تم اختيار اقل قيمة اعتماداً على معيار (Akaike).

ثانياً :- اختبار الحدود Bounds Test

جدول (21) نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	12.13284	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (21) اختبار الحدود إذ يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (12.13) وهي اكبر من قيمتها الحرجة العليا (5) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

ثالثاً :- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار تجانس التباين

جدول (22) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.189933	Prob. F(4,11)	0.9387
Obs*R-squared	1.033674	Prob. Chi-Square(4)	0.9046
Scaled explained SS	0.804693	Prob. Chi-Square(4)	0.9378

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (22) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة وChi-Squareغير معنويتان عند مستوى (5%) ، وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

2- اختبار الارتباط التسلسلي

جدول (23) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.297782	Prob. F(2,9)	0.7495
Obs*R-squared	0.993065	Prob. Chi-Square(2)	0.6086

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (23) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و Chi - Square غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

رابعاً :- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (19) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

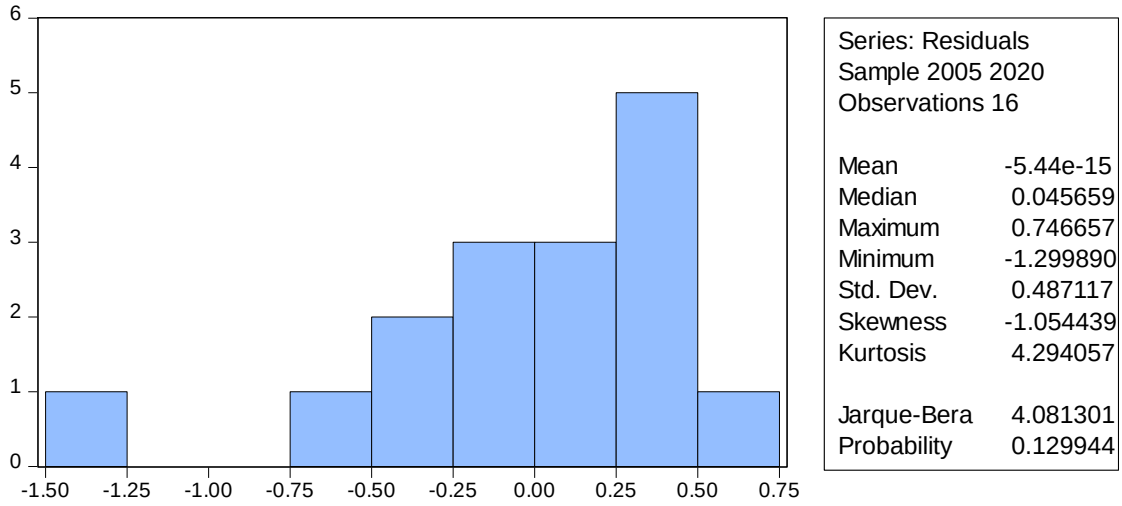

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل البياني (19) أن القيمة الاحتمالية لـ (Jarque - Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

خامساً :- اختبار الأداء التنبؤي للنموذج

الشكل (20) نتائج اختبار الاداء التنبؤي للنموذج

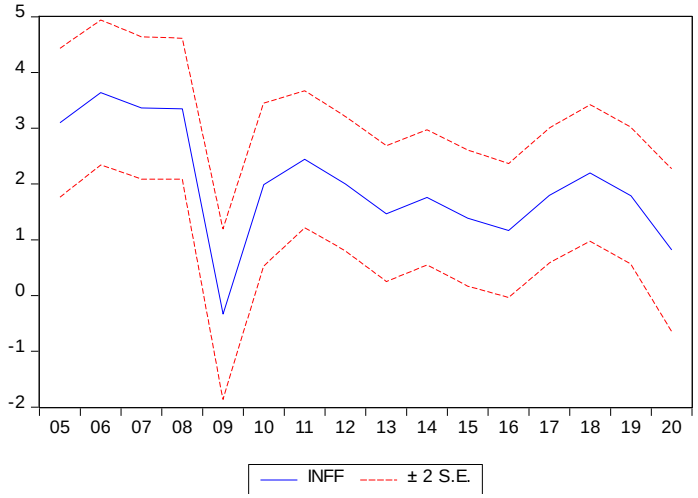

Forecast: INFF	
Actual: INF	
Forecast sample: 2003 2020	
Adjusted sample: 2005 2020	
Included observations: 16	
Root Mean Squared Error	0.472811
Mean Absolute Error	0.347844
Mean Abs. Percent Error	102.2348
Theil Inequality Coefficient	0.104610
Bias Proportion	0.000002
Variance Proportion	0.050574
Covariance Proportion	0.949424
Theil U2 Coefficient	0.139552
Symmetric MAPE	23.65141

الشكل من اعداد الباحثة بالأعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (20) أن معامل (ثايل) (0.139) أي بمعنى أقل من الواحد الصحيح في حين أن نسبة التحيز(B-P) (0.000002) أي صفر، أما نسبة التباين (V.P) (0.05) وهي ايضاً قريبة من الصفر في حين ان نسبة التغاير (C.P) (0.94) وهي قريبة من العدد 1 صحيح وهذا يعني أن النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ أي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ في المستقبل لتحليل وتقييم السياسات واتخاذ القرارات لتحقيق الاهداف المخطط لها .

سادساً :- اختبار الاستقرارية الهيكلية

الشكل (21) اختبار الاستقرارية الهيكلية

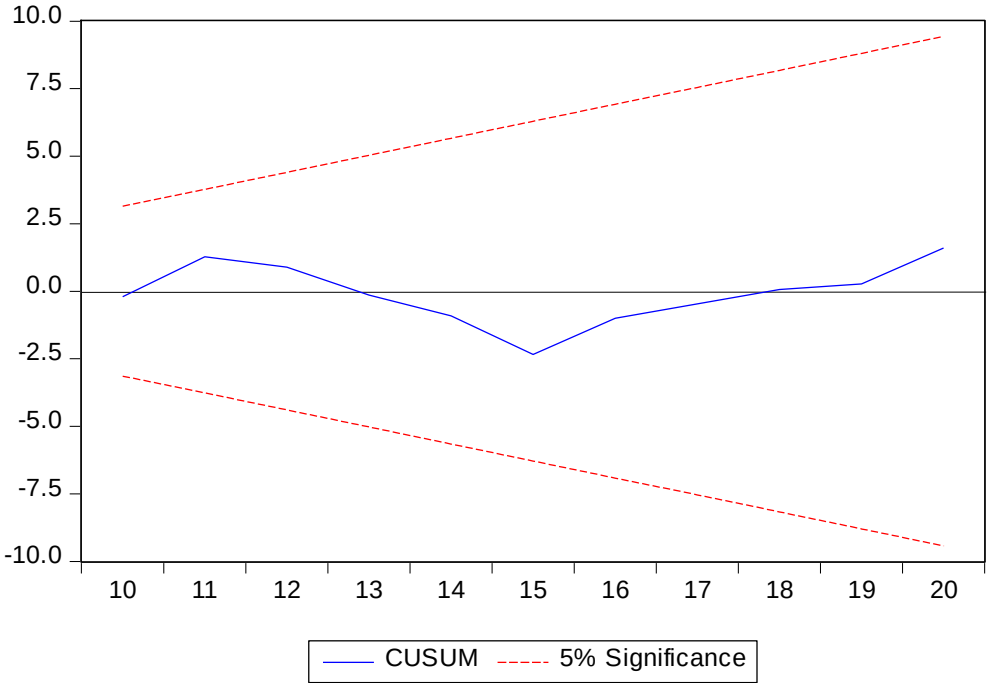

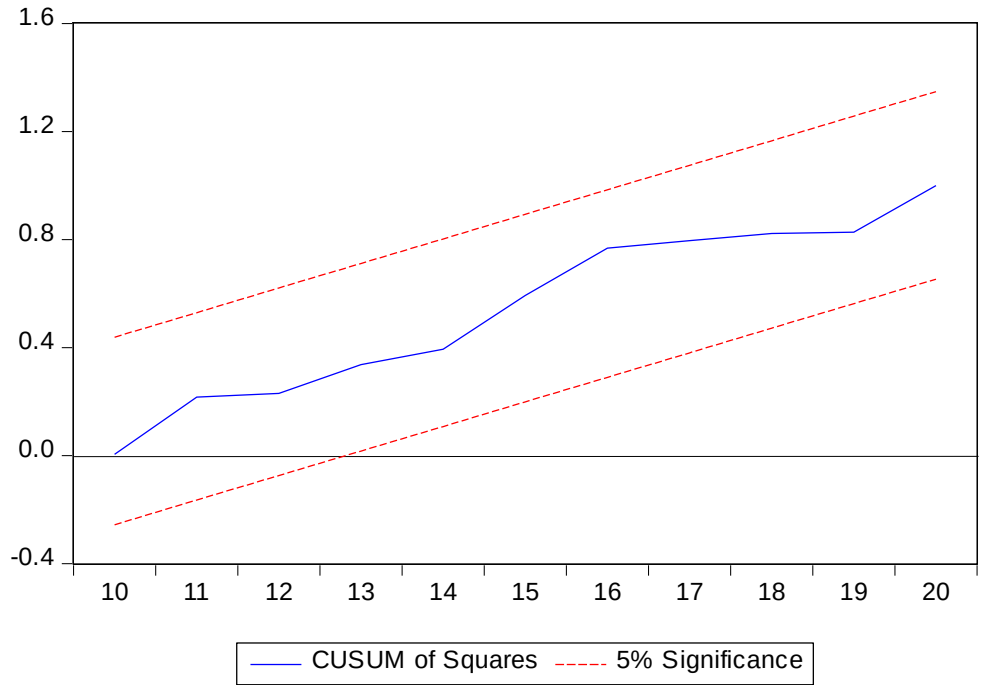

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (21) اختبار (Cusum Test) إذ يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%).في حين يوضح الجزء السفلي (Cusum Of Squares) أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

سابعاً :- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل

1- معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

الجدول (24) معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	-3.94E-06	1.46E-06	-2.693445	0.0209
CointEq(-1)*	-1.025592	0.130496	-7.859211	0.0000
R-squared	0.888172	Mean dependent var		-0.083125
Adjusted R-squared	0.880184	S.D. dependent var		1.456657
S.E. of regression	0.504214	Akaike info criterion		1.584836
Sum squared resid	3.559243	Schwarz criterion		1.681410
Log likelihood	-10.67869	Hannan-Quinn criter.		1.589782
Durbin-Watson stat	2.083545			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (24) معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ ، إذ يتضح إن الصادرات لها أثر معنوي عند مستوى 5% وهذا يعني أن الصادرات تساهم في انخفاض معدل التضخم في الأجل القصير، أي بمعنى ان الاجراءات المتبعة لتحفيز الصادرات ستساهم في زيادة العرض السلعي في الأجل القصير ومن ثم انخفاض مستوى العام للأسعار، إذ يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% وهي أكبر من العدد واحد للقيمة المطلقة ، وهذا يعني امكانية تصحيح الاختلالات في الأجل القصير من أجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل أي تحتاج إلى (1\ 0.052 = 19.23) .

2- معالم الأجل الطويل

الجدول (25) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-5.60E-06	1.19E-06	-4.705033	0.0006
IMP	7.56E-06	1.81E-06	4.188006	0.0015
C	-6.168683	2.798510	-2.204274	0.0497
EC = INF - (-0.0000*EX + 0.0000*IMP -6.1687)				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (25) معالم الأجل الطويل إذ يتضح معنوية المعالم (الصادرات والاستيرادات) عند مستوى معنوية 1% إذ ان الصادرات لها أثر معنوي سالب في معدل التضخم في الأجل الطويل إذ أن اتباع سياسة تحفيز الصادرات سيساهم في زيادة العرض السلعي ومن ثم تخفيض المستوى العام للأسعار.
كما يتضح إن الاستيرادات لها أثر معنوي موجب في معدل التضخم، ذلك أن ارتفاع اسعار بعض الاستيرادات (المواد الأولية) سيساهم في زيادة التكاليف ومن ثم ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

المبحث الثاني :- قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية في مكونات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري

المطلب الاول :- اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع

الجدول (26) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		At Level			
		GDP	UN	EX	IMP
With Constant	t-Statistic	-2.5194	-6.0069	-1.4587	-1.3797
	Prob.	*0.1285*	*0.0002*	*0.5293*	*0.5654*
		n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6594	-2.1845	-2.4422	0.6166
	Prob.	*0.7243*	*0.4611*	*0.3479*	*0.9985*
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9168	-2.1916	-0.5623	-0.5543
	Prob.	*0.8959*	*0.0311*	*0.4585*	*0.4609*
		n0	**	n0	n0
		At First Difference			
		d(GDP)	d(UN)	d(EX)	d(IMP)
With Constant	t-Statistic	-4.1338	-3.3770	-3.8463	-1.7798
	Prob.	*0.0066*	*0.0307*	*0.0115*	*0.3759*
		***	**	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0865	-3.7055	-4.3037	-4.0061
	Prob.	*0.0056*	*0.0547*	*0.0188*	*0.0334*
		***	*	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8459	-3.8922	-3.9722	-1.9503
	Prob.	*0.0008*	*0.0008*	*0.0006*	*0.0514*
		***	***	***	*
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:					
Dr. Imadeddin AlMosabbeh					
College of Business and Economics					
Qassim University-KSA					

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (26) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في التحليل ، إذ استقر (UN) عند مستوى معنوية (1%) بوجود قاطع فقط و (5%) بدون قاطع واتجاه عام . في حين استقرت بعض المتغيرات عند الفرق الاول إذ استقر متغير (EX) بوجود قاطع فقط وعند مستوى معنوية (5%) .

ومع قاطع واتجاة عام عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) . واستقر (IMP) عند مستوى معنوية (5%) بوجود قاطع واتجاه عام و(10%) بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%). واستقر (EX) بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) ومع قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى (1%) .

في حين استقر متغير (GDP) عند مستوى معنوية (1%) في حالة وجود قاطع فقط ومع قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى (1%) .

وبما أن بعض المتغيرات استقرت عند المستوى وبعضها الأخر استقر عند الفرق الأول فأن النموذج الملائم لأغراض القياس والتحليل هو نموذج (ARDL) أي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة .

المطلب الثاني :- نموذج (ARDL) لدالة الناتج

اولاً :- تقدير نموذج (ARDL) لدالة الناتج

جدول (27) نتائج نموذج (ARDL) لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.398282	0.213758	1.863240	0.0953
GDP(-2)	0.124098	0.240632	0.515718	0.6185
GDP(-3)	0.510600	0.183055	2.789332	0.0211
EX	0.916505	0.351764	2.605454	0.0285
IMP	-0.320351	0.404160	-0.792633	0.4484
C	-1970221.	2790300.	-0.706096	0.4980
R-squared	0.872088	Mean dependent var		12299126
Adjusted R-squared	0.801025	S.D. dependent var		1532090.
S.E. of regression	683413.0	Akaike info criterion		29.99676
Sum squared resid	4.20E+12	Schwarz criterion		30.27998
Log likelihood	-218.9757	Hannan-Quinn criter.		29.99374
F-statistic	12.27214	Durbin-Watson stat		2.364714
Prob(F-statistic)	0.000839			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول(27) نتائج نموذج (ARDL) لدالة الناتج إذ يتضح من الجدول أن قيمة

R^2 =87.2% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته 87.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج) والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي . في حين يتضح أن قيمة (R^2) المصححة% 80.1 = R^2

كما يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (12.27) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%) .

الشكل البياني (22) فترات الابطاء المثلى

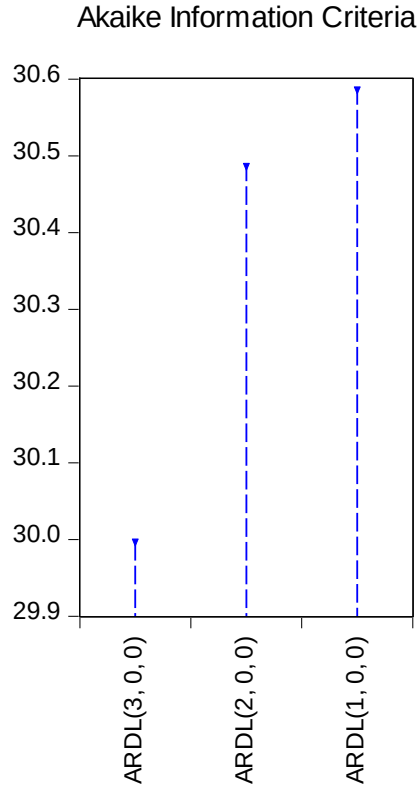

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (22) أن فترات الابطاء المثلى (0،0 ،3) إذ تم اختيار أقل قيمة اعتماداً على معيار(Akaike).

ثانياً :- اختبار الحدود Bounds Test

جدول (28) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.068764	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	15		Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (28) اختبار الحدود ، إذ يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (7.06) وهي اكبر من قيمتها الحرجة (5) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

ثالثاً :- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار تجانس التباين

جدول(29) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.195650	Prob. F(5,9)	0.1441
Obs*R-squared	8.242651	Prob. Chi-Square(5)	0.1434
Scaled explained SS	7.242318	Prob. Chi-Square(5)	0.2032

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (29) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و(Chi-Square)غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

2- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (30) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.392977	Prob. F(2,7)	0.6891
Obs*R-squared	1.514177	Prob. Chi-Square(2)	0.4690

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (30) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

رابعاً :- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (23) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

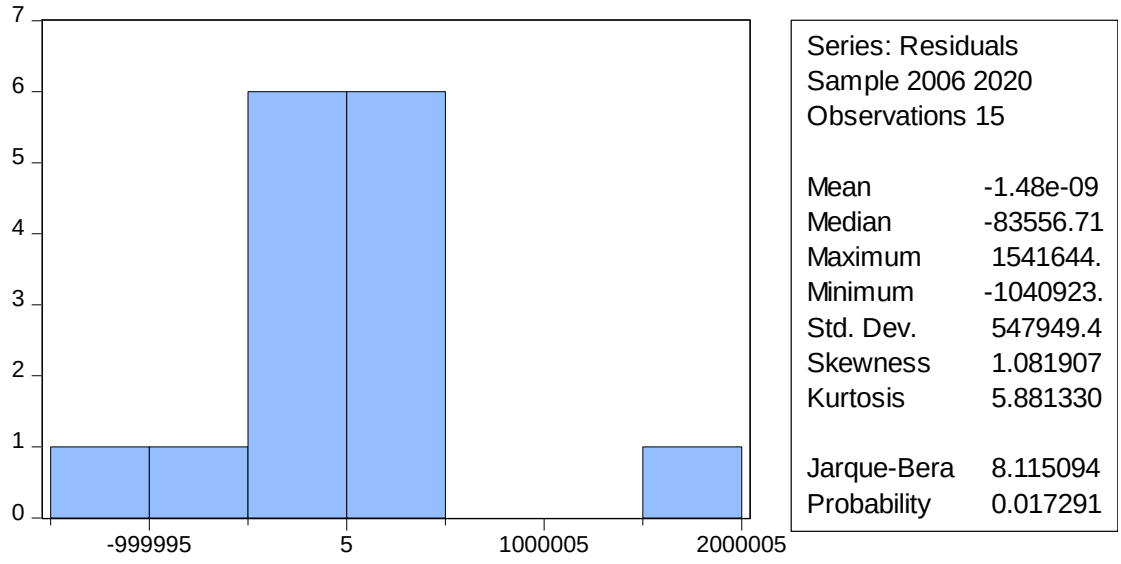

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل البياني (23) أن القيمة الاحتمالية لـ (Jarque- Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية .

خامساً :- اختبار الاداء التنبؤي للنموذج

الشكل (24) اختبار الاداء التنبؤي للنموذج

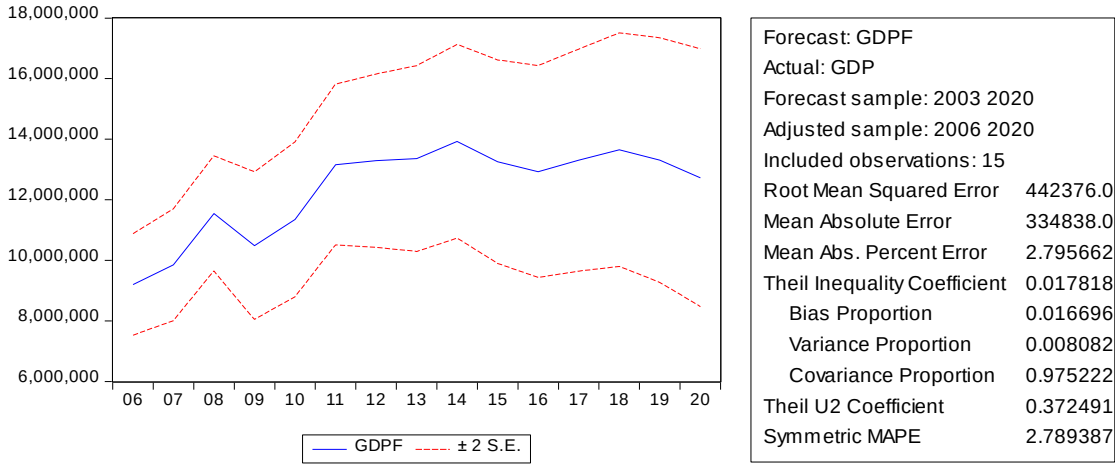

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (24) أن معامل (ثايل) (0.372) أي يعني اقل من الواحد الصحيح في حين أن نسبة التحيز (B-P) (0.01) أي قريبة عن الصفر جداً أما نسبة التباين (V.P) (0.00) وهي ايضاً قريبة من الصفر في حين أن نسبة التغاير(C.P) (0.97) وهي قريبة من العدد 1 صحيح، وهذا يعني أن النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ أي يمكن الاعتماد علية في التنبؤ في المستقبل للتحليل وتقييم السياسات واتخاذ القرارات لتحقيق الاهداف المخطط لها .

سادساً :- اختبار الاستقرارية الهيكلية

الشكل (25) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج

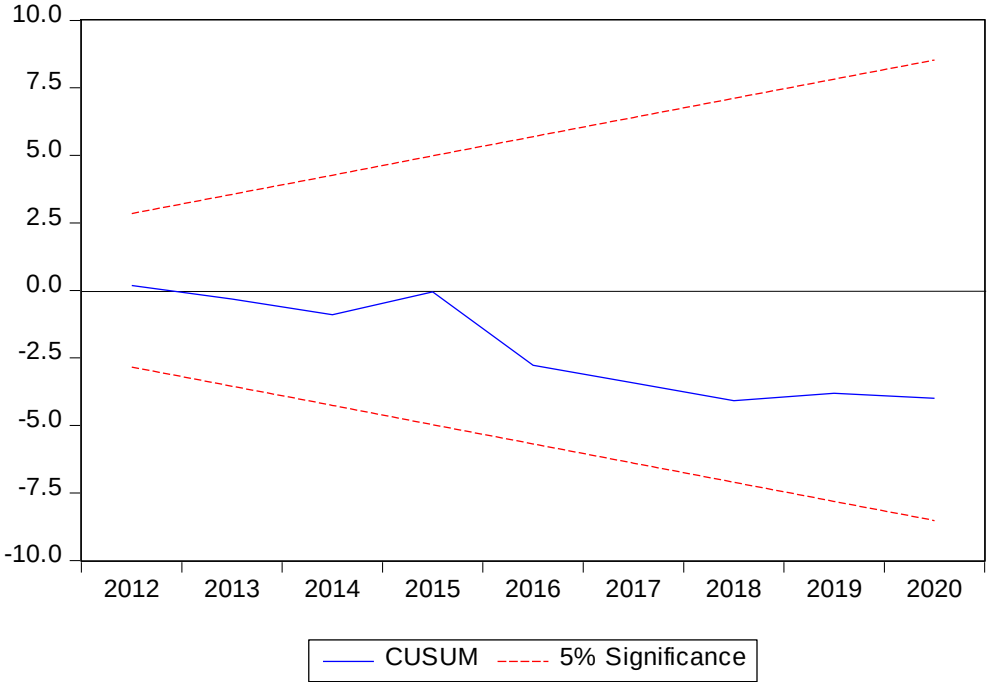

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الشكل (25) اختبار (Cusum Test) أذ يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%).

سابعاً :- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل

1- معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

الجدول (31) معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GDP(-1))	-0.634698	0.163527	-3.881294	0.0037
D(GDP(-2))	-0.510600	0.148266	-3.443813	0.0073
CointEq(-1)*	0.032980	0.005371	6.140039	0.0002
R-squared	0.747685	Mean dependent var		261511.7
Adjusted R-squared	0.705632	S.D. dependent var		1090859.
S.E. of regression	591853.0	Akaike info criterion		29.59676
Sum squared resid	4.20E+12	Schwarz criterion		29.73837
Log likelihood	-218.9757	Hannan-Quinn criter.		29.59525
Durbin-Watson stat	2.364714			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (31) نتائج معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ، إذ يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة وسنتين سابقيين له أثر معنوي عند مستوى 1% لكن سالب في الناتج في السنة الحالية ويمكن تبرير ذلك بأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من القطاع الاستخراجي سيضعف اهمية ومساهمة القطاعات الأخرى في الناتج .

ويتضح أن معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% الإ انها اقل من العدد واحد وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من أجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل .

معالم الأجل الطويل

جدول(32) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-27.78996	166.5637	-0.166843	0.8712
IMP	9.713571	53.32670	0.182152	0.8595
C	59740404	3.01E+08	0.198756	0.8469
EC = GDP - (-27.7900*EX + 9.7136*IMP + 59740403.9143)				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10

يوضح الجدول (32) معالم الأجل الطويل في النموذج المقدر إذ يتضح عدم معنوية المعالم المقدرة أي بمعنى ليس لها آثر معنوي في الأجل الطويل وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الناتج بشكل كبير غير المتغيرات المذكورة.

المطلب الثالث :- نموذج (ARDL) لدالة البطالة

اولاً :- تقدير نموذج (ARDL) لدالة البطالة

جدول (33) نتائج نموذج (ARDL) لدالة البطالة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UN(-1)	0.325118	0.097626	3.330239	0.0054
EX	-2.33E-07	2.17E-07	-1.070158	0.3040
IMP	-1.17E-06	4.49E-07	-2.609597	0.0216
C	12.62046	2.438099	5.176354	0.0002
R-squared	0.856714	Mean dependent var		11.92941
Adjusted R-squared	0.823648	S.D. dependent var		2.152837
S.E. of regression	0.904068	Akaike info criterion		2.838501
Sum squared resid	10.62541	Schwarz criterion		3.034551
Log likelihood	-20.12725	Hannan-Quinn criter.		2.857988
F-statistic	25.90922	Durbin-Watson stat		2.638216
Prob(F-statistic)	0.000009			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (33) نتائج نموذج (ARDL) لدالة البطالة ، إذ يتضح من الجدول أن قيمة R^2= 85. 67% يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته (% 85.67) من التغير الحاصل في المتغير التابع (البطالة) والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي . في حين يتضح أن قيمة(R^2) المصححة R^2=82 .36%

كما يتضح إن قيمة (F) المحتسبة (25.90) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

الشكل (26) فترات الابطاء المثلى

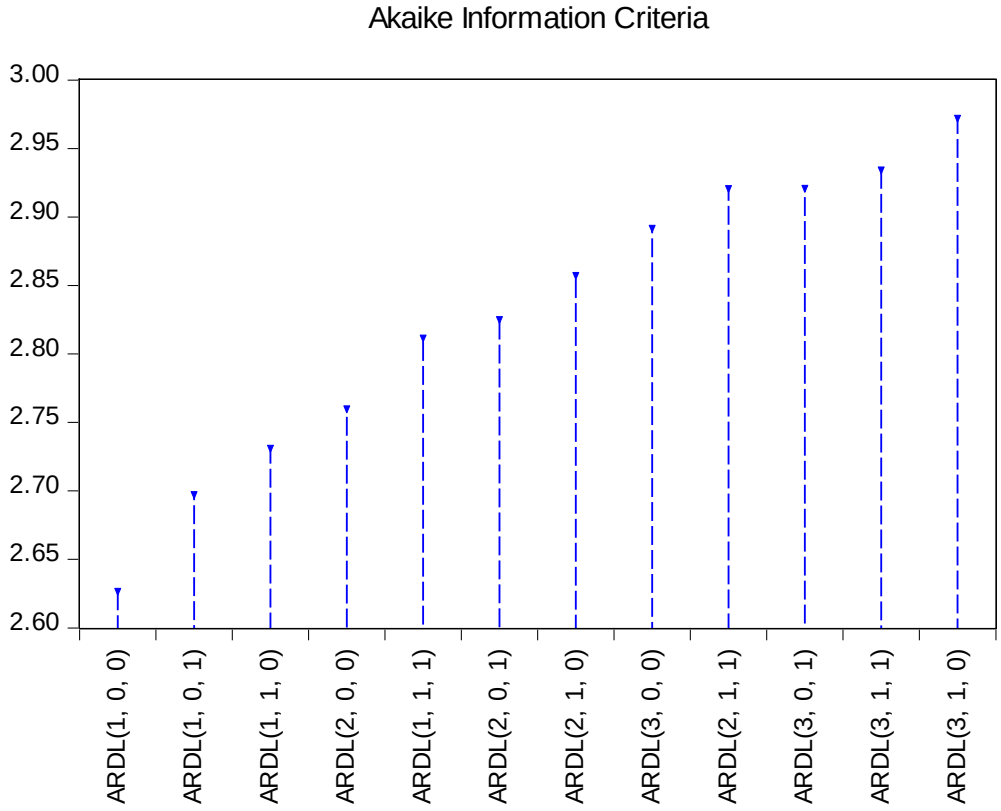

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل البياني (26) أن فترات الابطاء المثلى (0، 0 ،1) ، اذ تم اختيار أقل قيمة اعتماداً على معيار (Akaike).

ثانياً :- اختبار الحدود Bounds Test

جدول (34) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	18.63197	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	17		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (34) نتائج اختبار الحدود إذ يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (18.63) وهي اكبرمن قيمتها الحرجة العليا (5) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثاً :- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار تجانس التباين

جدول (35)نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.301082	Prob. F(3,13)	0.3159
Obs*R-squared	3.925587	Prob. Chi-Square(3)	0.2696
Scaled explained SS	1.035037	Prob. Chi-Square(3)	0.7928

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول(35) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

2- اختبار الارتباط التسلسلي

جدول (36) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.088869	Prob. F(2,11)	0.1702
Obs*R-squared	4.679323	Prob. Chi-Square(2)	0.0964

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (36) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

رابعاً :- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (27) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

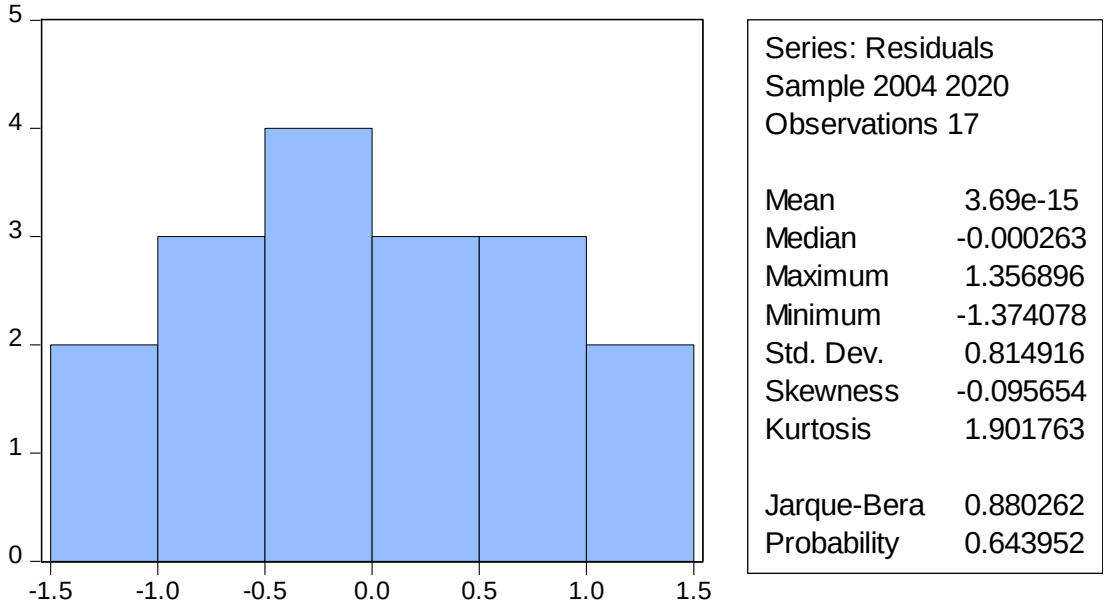

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (27) أن القيمة الاحتمالية لـ (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية .

خامساً :- اختبار الاداء التنبؤي للنموذج

الشكل (28) اختبار الاداء التنبؤي للنموذج

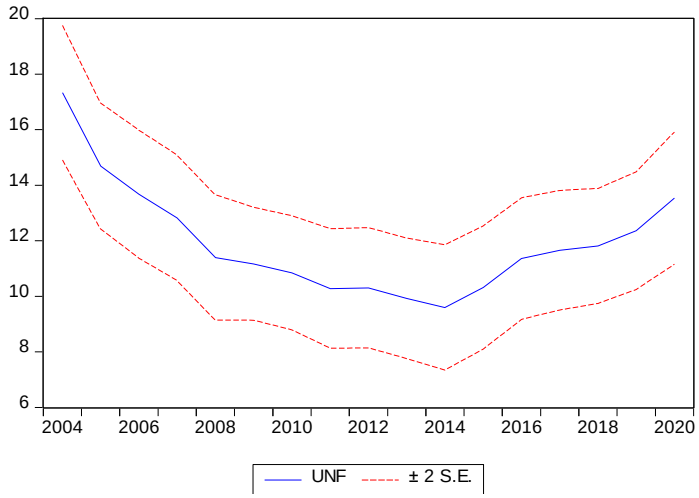

Forecast: UNF	
Actual: UN	
Forecast sample: 2003 2020	
Adjusted sample: 2004 2020	
Included observations: 17	
Root Mean Squared Error	0.721518
Mean Absolute Error	0.620934
Mean Abs. Percent Error	5.349085
Theil Inequality Coefficient	0.029801
Bias Proportion	0.000493
Variance Proportion	0.047944
Covariance Proportion	0.951563
Theil U2 Coefficient	0.558285
Symmetric MAPE	5.321646

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (28) أن معامل (ثايل) (0.558) أي يعني أقل من الواحد الصحيح في حين أن نسبة التحيز(B-P) (0. 000493) أي صفر أما نسبه التباين (V.P) (0.04) وهي قريبة من الصفر في حين ان نسبة التغاير(C.P) (0.95) وهي قريبة من العدد 1 صحيح وهذا يعني ان النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المستقبل لتحليل وتقييم السياسات واتخاذ القرارات لتحقيق الاهداف المخطط لها .

سادساً :- معالم الاجل القصير وتصحيح الخطأ والاجل الطويل

1- معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

جدول (37) معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
CointEq(-1)*	-0.674882	0.070466	-9.577403	0.0000
R-squared	0.839298	Mean dependent var		-0.564706
Adjusted R-squared	0.839298	S.D. dependent var		2.032837
S.E. of regression	0.814916	Akaike info criterion		2.485559
Sum squared resid	10.62541	Schwarz criterion		2.534572
Log likelihood	-20.12725	Hannan-Quinn criter.		2.490431
Durbin-Watson stat	2.638216			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (37) عدم ظهور معالم الأجل القصير الصادرات والاستيرادات وهذا يعني ان ليس لهما أثر معنوي في البطالة في الأجل القصير .

ويتضح أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إلا انها اقل من العدد واحد للقيمة المطلقة وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة لأجل تصحيح الأختلال في الأجل القصير لبلوغ التوازن في الأجل الطويل أي تحتاج الى 1\ 0.67= 1.49

2- معالم الأجل الطويل

جدول (38) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-3.45E-07	3.37E-07	-1.022413	0.3252
IMP	-1.74E-06	5.02E-07	-3.458919	0.0042
C	18.70025	1.749396	10.68955	0.0000
EC = UN - (-0.0000*EX -0.0000*IMP + 18.7003)				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (38) أن الاستيرادات لها أثر معنوي عند مستوى 1% وسالب في معدل البطالة في الأجل الطويل وهذا يعني أن الاستيرادات ستساهم في تخفيض معدل البطالة في الأجل الطويل ، ذلك ان استيراد بعض المستلزمات اللازمة لتحفيز الإنتاج يساهم في توفير فرص عمل ومن ثم تقليل معدلات البطالة.

المبحث الثالث : قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية في مكونات مربع كالدور للاقتصاد العراقي

المطلب الاول :- اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع

جدول (39) نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		At Level			
		GDP	**INF**	**EX**	**IMP**
With Constant	t-Statistic	-2.1028	-17.6042	-3.4267	-4.1870
	Prob.	***0.2458***	***0.0001***	***0.0256***	***0.0060***
		n0	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4950	-3.1507	-3.2795	-4.0686
	Prob.	***0.3254***	***0.1309***	***0.1051***	***0.0283***
		n0	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1039	-18.7068	-0.8846	-1.0393
	Prob.	***0.7024***	***0.0001***	***0.3183***	***0.2568***
		n0	***	n0	n0
		At First Difference			
		d(GDP)	**d(INF)**	**d(EX)**	**d(IMP)**
With Constant	t-Statistic	-3.1653	-5.4369	-3.3487	-3.1128
	Prob.	***0.0417***	***0.0008***	***0.0309***	***0.0459***
		**	***	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0837	-8.8636	-2.8500	-3.0809
	Prob.	***0.1426***	***0.0000***	***0.2019***	***0.1432***
		n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3577	-4.6575	-3.4836	-3.1339
	Prob.	***0.0023***	***0.0002***	***0.0019***	***0.0039***
		***	***	***	***
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:					
Dr. Imadeddin AlMosabbeh					
College of Business and Economics					
Qassim University-KSA					

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (39) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة ، إذ يتضح استقرار بعض المتغيرات عند المستوى (EX) بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) و(IMP) بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) .

في حين استقر (INF) عند مستوى معنوية (1%) بوجود قاطع فقط و (1%) بدون قاطع واتجاه عام . في حين بعض المتغيرات استقرت عند الفرق الاول حيث استقر (GDP) بوجود قاطع فقط وعند مستوى معنوية (5%) وعدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) .

وبما أن بعض المتغيرات استقرت عند المستوى وبعضها الأخر استقر عند الفرق الأول فأن النموذج الملائم لأغراض القياس والتحليل هو نموذج (ARDL) أي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة .

المطلب الثاني :- نموذج (ARDL) لدالة الناتج

اولاً :- تقدير نموذج (ARDL) لدالة الناتج

جدول (40) نتائج نموذج (ARDL) لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.832924	0.096766	8.607594	0.0000
EX	1.383699	0.201206	6.877014	0.0000
EX(-1)	-1.146154	0.283795	-4.038668	0.0016
IMP	0.197120	0.271613	0.725740	0.4819
C	7866027.	18239204	0.431270	0.6739
R-squared	0.938786	Mean dependent var		2.02E+08
Adjusted R-squared	0.918381	S.D. dependent var		45360927
S.E. of regression	12959168	Akaike info criterion		35.83243
Sum squared resid	2.02E+15	Schwarz criterion		36.07750
Log likelihood	-299.5757	Hannan-Quinn criter.		35.85679
F-statistic	46.00830	Durbin-Watson stat		2.122306
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (40) نتائج نموذج (ARDL) لدالة الناتج إذ يتضح من الجدول أن قيمة R^2 = 93.87% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته(93.87%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج) والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي. في حين يتضح أن قيمة (R^2) المصححة R^2= 91.83%.كما يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (46.00) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%) .

الشكل (29) فترات الابطاء المثلى

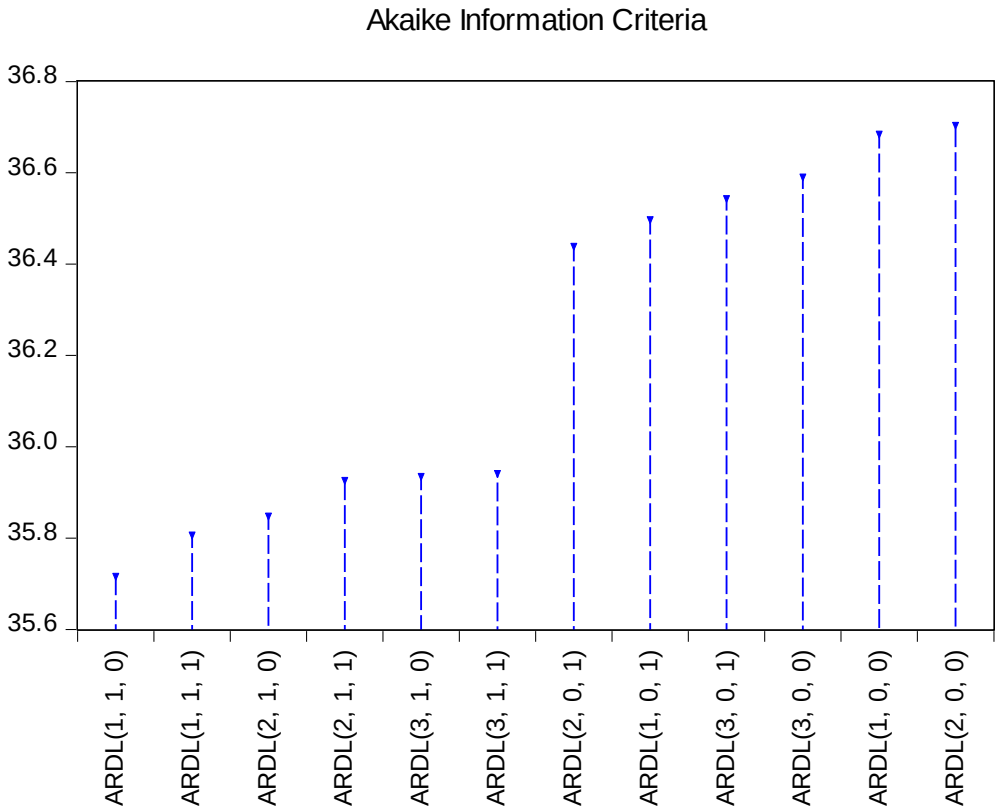

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل البياني (29) أن فترات الابطاء المثلى (1،1،0) إذ تم اختيار أقل قيمة اعتماداً على معيار (Akaike).

ثانياً :- اختبار الحدود Bounds Test

جدول (41) نتائج اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.353697	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	17		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (41) اختبار الحدود إذ يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (35 .3) وهي اصغر من قيمتها الحرجة العليا (3.87)عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني انها تقع في منطقة القرار غير الحاسم.

ثالثاً :- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار تجانس التباين

جدول (42) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.197796	Prob. F(4,12)	0.1308
Obs*R-squared	7.188150	Prob. Chi-Square(4)	0.1263
Scaled explained SS	2.627959	Prob. Chi-Square(4)	0.6219

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول(42) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi- Square)غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

2- اختبار الارتباط التسلسلي

جدول(43) نتائج الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.407006	Prob. F(1,11)	0.5365
Obs*R-squared	0.606567	Prob. Chi-Square(1)	0.4361

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (43) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi- Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

رابعاً :- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (30) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

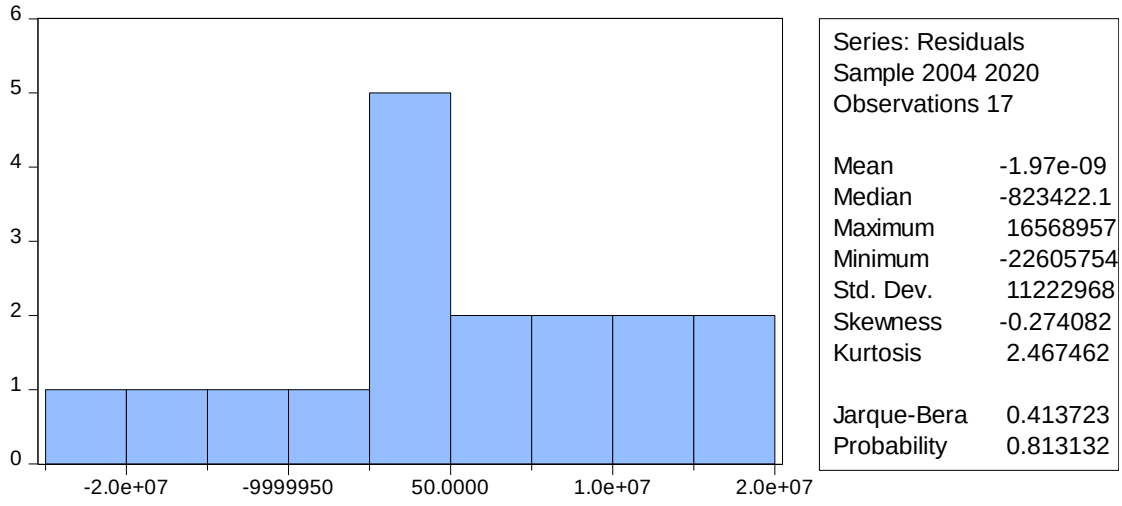

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (30) ان القيمة الاحتمالية لـ (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية .

خامساً :- اختبار الاداء التنبؤي للنموذج

الشكل (31) الاداء التنبؤي للنموذج

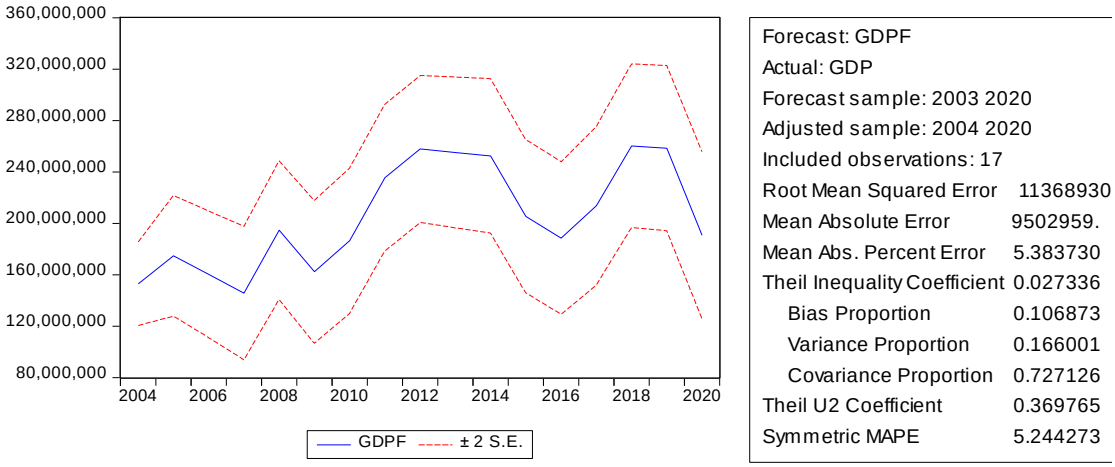

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل (31) ان معامل (ثايل) (0.369) ، أي يعني أقل من الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز(B-P) (106873. 0) أي قريبة عن الصفر جداً اما نسبة التباين (V.P) (0.16) وهي ايضاً قريبة من الصفر في حين أن نسبة التغاير(C.p) (0.72) وهي قريبة من العدد 1 الصحيح وهذا يعني ان النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ أي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ في المستقبل لتحليل وتقييم السياسات واتخاذ القرارات لتحقيق الاهداف المخطط لها .

سادساً :- اختبار الاستقرارية الهيكلية

الشكل (32) اختبار الاستقرارية الهيكلية

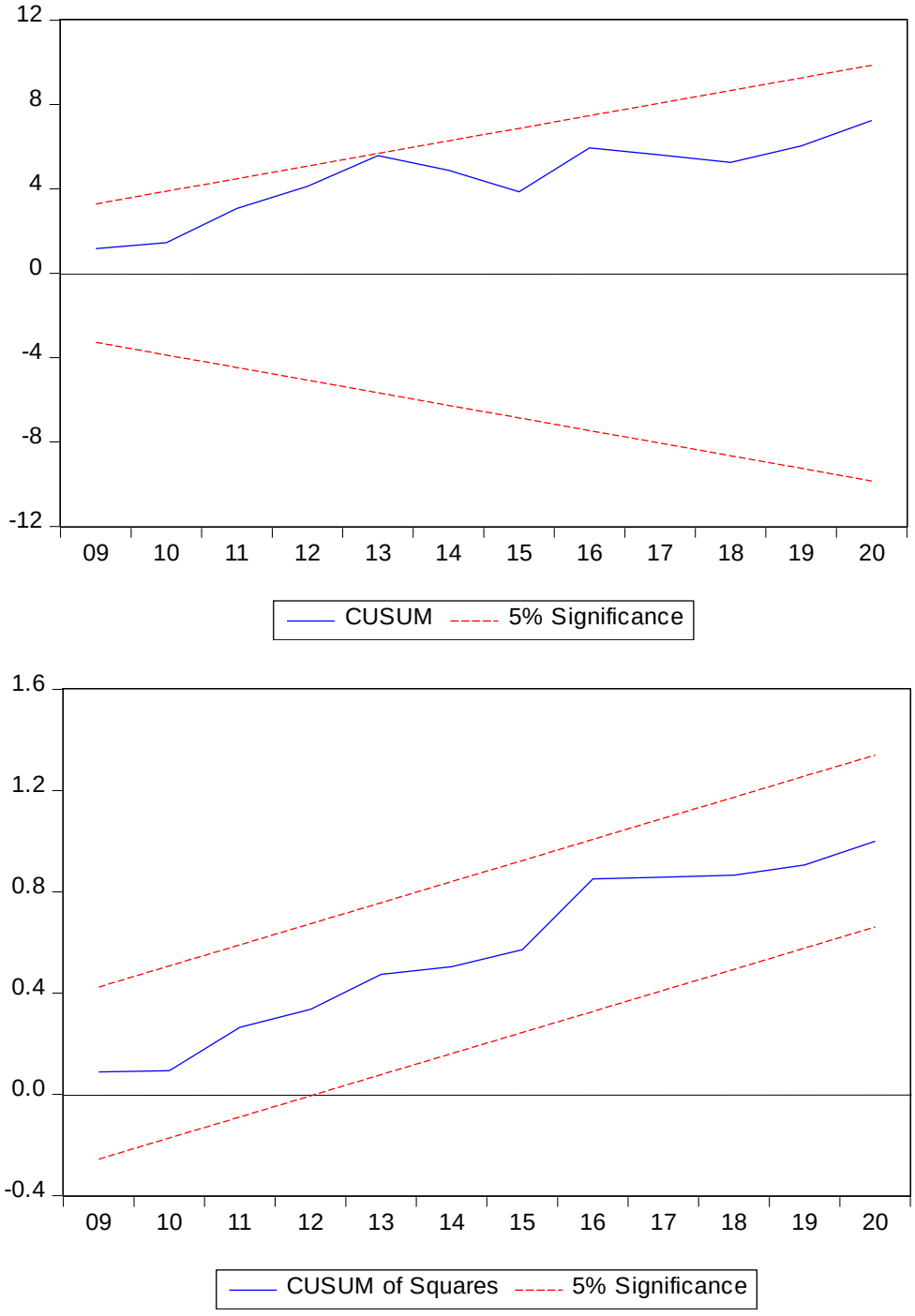

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (32) اختبار (Cusum Test) إذ يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة ، وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%) . في حين يوضح الجزء السفلي (Cusum Of Squares) أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

سابعاً :- معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل

1- معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

جدول (44) معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	1.383699	0.124231	11.13807	0.0000
CointEq(-1)*	-0.167076	0.040801	-4.094934	0.0015
R-squared	0.902739	Mean dependent var		5023148.
Adjusted R-squared	0.896255	S.D. dependent var		35986382
S.E. of regression	11591032	Akaike info criterion		35.47949
Sum squared resid	2.02E+15	Schwarz criterion		35.57752
Log likelihood	-299.5757	Hannan-Quinn criter.		35.48924
Durbin-Watson stat	2.122306			

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول(44) معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ، إذ يتضح أن الصادرات لها أثر معنوي موجب عند مستوى 1% في الناتج ، ذلك أن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج بمقدار 1.38 أي بمعنى ان زيادة قيمة الصادرات القيمية للاقتصاد العراقي لها أثر موجب في الناتج ، يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الأ انها اقل من العدد واحد من القيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة في الأجل القصير من أجل الوصول الى التوازن في الأجل الطويل أي تحتاج الى 1\ 0.16= 6.25

2- معالم الأجل الطويل

جدول (45) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	1.421780	1.763527	0.806214	0.4358
IMP	1.179826	2.038592	0.578746	0.5735
C	47080641	1.03E+08	0.455915	0.6566
EC = GDP - (1.4218*EX + 1.1798*IMP + 47080640.8058)				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول(45) معالم الأجل الطويل إذ يتضح أن كل من المتغير بين الصادرات والاستيرادات ليس لهما أثر معنوي في الناتج في الأجل الطويل ، ذلك بأن الناتج يساهم في القطاع النفطي بشكل كبير في تكوينه مع تراجع دور واهمية القطاعات الاخرى .

الطلب الثالث : نموذج (ARDL) لدالة التضخم

اولاً :- تقدير نموذج (ARDL) لدالة التضخم

جدول (46) نتائج نموذج (ARDL) لدالة التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.603770	0.081193	7.436223	0.0000
EX	1.55E-07	8.71E-08	1.778274	0.1057
EX(-1)	-2.34E-07	8.25E-08	-2.838370	0.0176
IMP	-1.69E-07	1.41E-07	-1.196960	0.2589
IMP(-1)	6.86E-07	1.04E-07	6.582738	0.0001
C	-25.81373	6.739823	-3.830031	0.0033
R-squared	0.946275	Mean dependent var		8.923125
Adjusted R-squared	0.919413	S.D. dependent var		16.28062
S.E. of regression	4.621716	Akaike info criterion		6.179406
Sum squared resid	213.6026	Schwarz criterion		6.469126
Log likelihood	-43.43525	Hannan-Quinn criter.		6.194242
F-statistic	35.22689	Durbin-Watson stat		2.369863
Prob(F-statistic)	0.000005			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (46) نتائج نموذج (ARDL) لدالة التضخم ، إذ يتضح من الجدول أن قيمة R^2 =94.62% وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر مانسبته% 62. 94من التغير الحاصل في المتغير التابع (التضخم) والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي . في حين يتضح أن قيمة (R^2) المصححة % 91.9=R^2

كما يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (35.22) هي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني أن النموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%) .

الشكل (33) فترات الابطاء المثلى

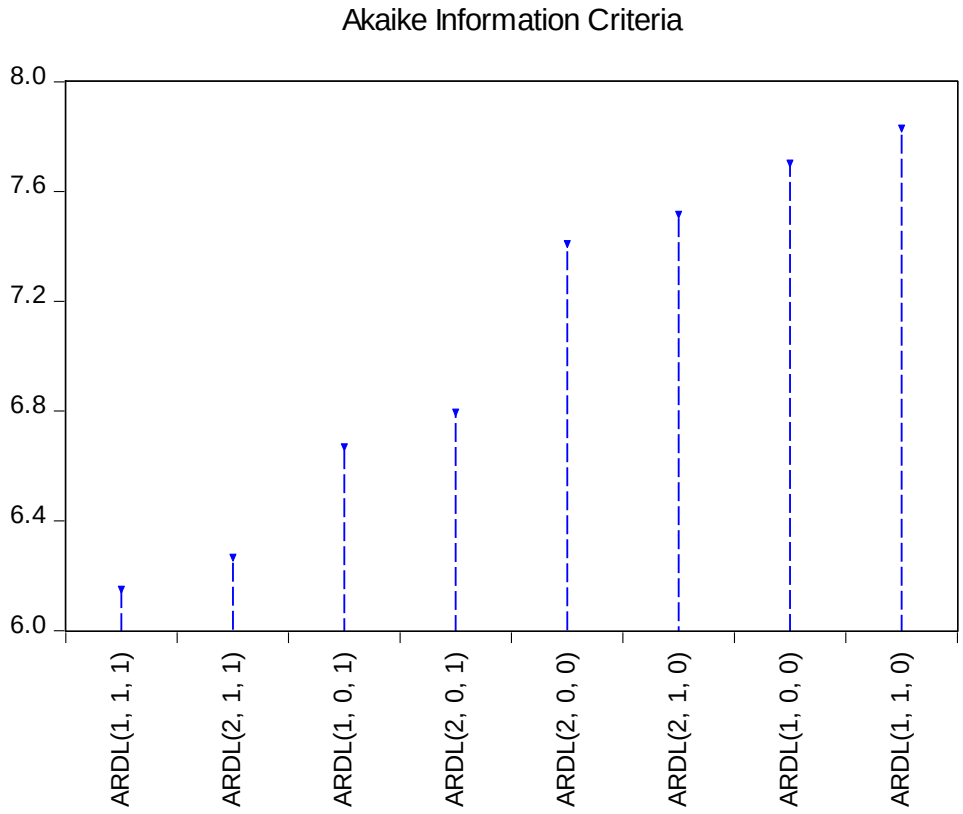

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الشكل البياني (33) ان فترات الابطاء المثلى (1، 1،1)، إذ تم اختيار أقل قيمة اعتماداً على معيار (Ak aike).

ثانياً :- اختبار الحدود

جدول (47) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	15.73768	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (47) اختبار الحدود ، إذ يتضح أن قيمة (F) المحتسبة (15.73) وهي اكبرمن قيمتها الحرجة العليا(5) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

ثالثاً :- الاختبارات التشخيصية

1- اختبار تجانس التباين

جدول (48) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.446510	Prob. F(5,10)	0.8067
Obs*R-squared	2.920146	Prob. Chi-Square(5)	0.7123
Scaled explained SS	0.376289	Prob. Chi-Square(5)	0.9960

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (48) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi- Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

2- اختبار الارتباط التسلسلي

جدول (49) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.360423	Prob. F(2,8)	0.7082
Obs*R-squared	1.322526	Prob. Chi-Square(2)	0.5162

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يتضح من الجدول (49) أن القيم الاحتمالية لـ (F) المحتسبة و (Chi- Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

رابعاً :- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل (34) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

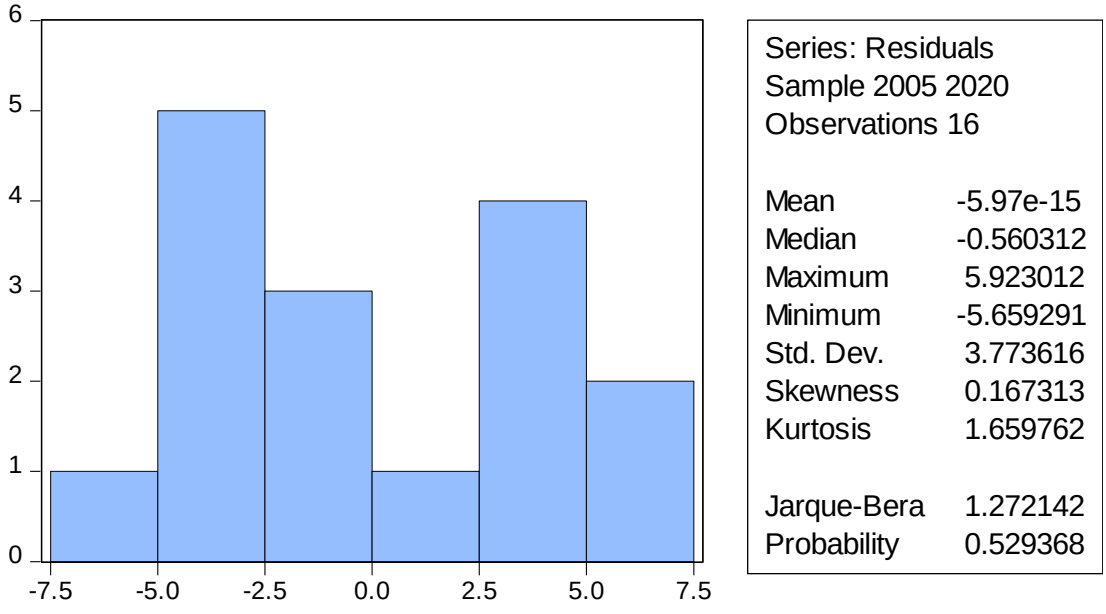

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الشكل البياني (34) أن القيم الاحتمالية لـ (Jarque - Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية .

خامساً :- اختبار الاستقرارية الهيكلية

الشكل (35) اختبار الاستقرارية الهيكلية

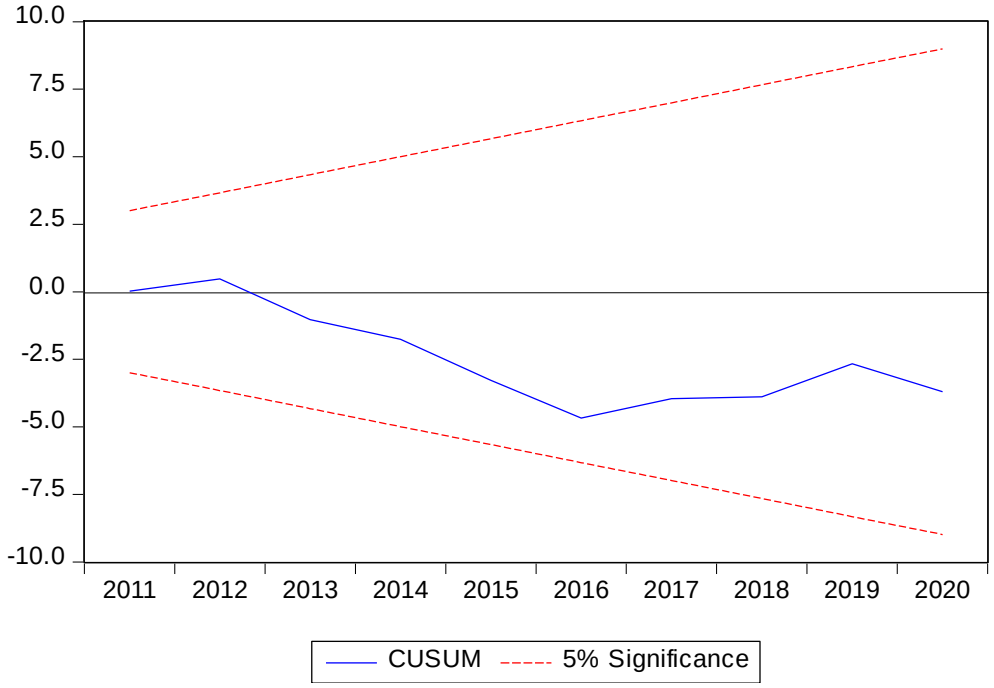

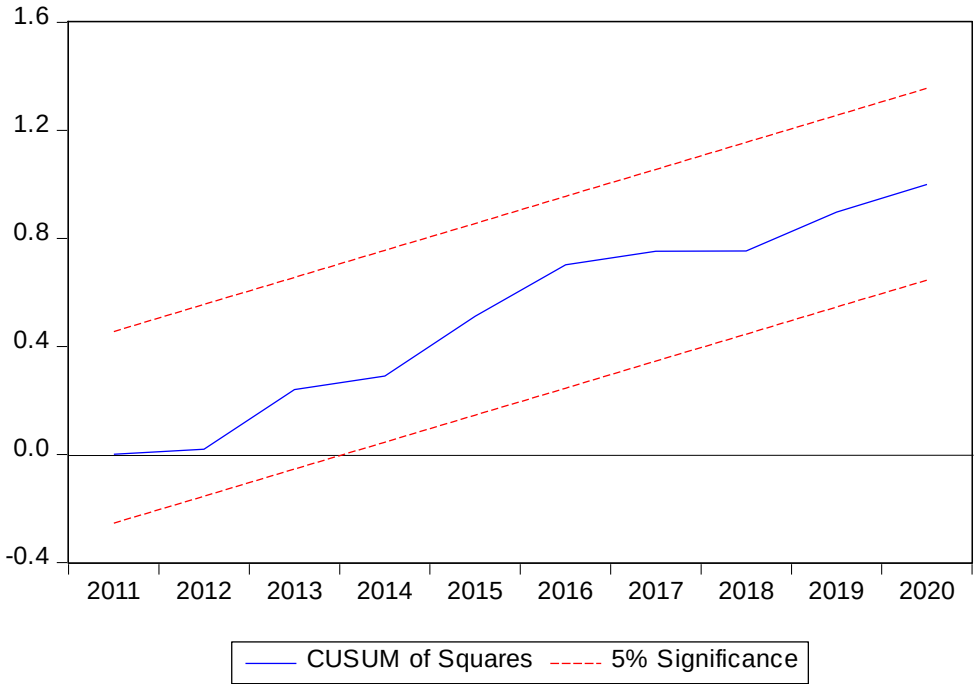

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجزء العلوي من الشكل البياني (35) اختبار (Cusum Test) أذ يتضح أن مجموع تراكم البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%) . في حين يوضح الجزء السفلي (Cusum Of Squares) أن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع ضمن عمود القيم الحرجة وهذا يعني أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

سادساً :- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل

1- معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

جدول (50) معالم الأجل القصير وتصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX)	1.55E-07	5.67E-08	2.731359	0.0211
D(IMP)	-1.69E-07	7.55E-08	-2.233172	0.0496
CointEq(-1)*	-0.396230	0.043800	-9.046323	0.0000
R-squared	0.875056	Mean dependent var		-1.566875
Adjusted R-squared	0.855834	S.D. dependent var		10.67581
S.E. of regression	4.053513	Akaike info criterion		5.804406
Sum squared resid	213.6026	Schwarz criterion		5.949266
Log likelihood	-43.43525	Hannan-Quinn criter.		5.811824
Durbin-Watson stat	2.369863			

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول(50) تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ، إذ يتضح أن الصادرات لها أثرمعنوي موجب في التضخم عند مستوى معنوية 5% أي أن زيادة الصادرات يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ذلك ان زيادة الصادرات تؤدي (خاصاً النفطية) تؤدي الى زيادة دخل النقد الاجنبي ومن ثم زيادة دخل النقد الاجنبي ومن ثم زيادة الطلب الكلي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فأن هذا يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما يتضح ان الاستيرادات لها اثر معنوي سالب عند مستوى 5% في التضخم ، ذلك ان الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الجزء الأكبر من الطلب المحلي(بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي) يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار بسبب زيادة العرض السلعي، ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% إلا انها اقل من العدد 1 للقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة في تصحيح الاختلال في الأجل القصير من أجل بلوغ التوازن.

2- معالم الأجل الطويل

جدول (51) معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-2.00E-07	2.71E-07	-0.737816	0.4776
IMP	1.30E-06	4.15E-07	3.147601	0.0104
C	-65.14833	22.96805	-2.836477	0.0177
EC = INF - (-0.0000*EX + 0.0000*IMP -65.1483)				

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 10

يوضح الجدول (51) معالم الأجل الطويل ، إذ يتضح بأن الاستيرادات لها أثر معنوي موجب عند مستوى 1% وهذا يعني بأن زيادة الاستيرادات سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل ، إذ أن الاقتصاد العراقي يعتمد على استيراد أغلب مستلزماته الانتاجية والاستهلاكية والتي غالباً ما تكون حالة ارتفاع مستمر في اسعارها على المستوى العالمي .

الاستنتاجات

و

التوصيات

الاستنتاجات الخاصة بالجانب العملي

1- تبين بأن النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية في بداية مدة البحث قد أرتفع ثم انخفض في مرحلة منتصف البحث وذلك بسبب الاضطراب المفاجئ والحاد الذي حدث في اسواق المال والعقارات في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية. أما الاقتصاد الجزائري فيلاحظ ارتفاع النمو الاقتصادي في بداية مدة البحث وذلك بسبب تحسن اسعار النفط الخام . أما الاقتصاد العراقي فيلاحظ ارتفاع النمو الاقتصادي في بداية مدة البحث وذلك بسبب عودة مشاريع انتاج النفط الى العمل .

2- توضح بأن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات للاقتصاد الامريكي إذ يلاحظ بأن ارتفاع الصادرات في بداية مدة البحث أي بمعنى ان الصادرات ازدادت بمعدل اعلى من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي. أما في الاقتصاد الجزائري فقد تبين بأن الصادرات ارتفعت في بداية مدة البحث أي بمعنى أن الصادرات ازدادت بمعدل اعلى من النمو الاقتصادي. أما في الاقتصاد العراقي فيلاحظ انخفاض الصادرات في بداية مدة البحث أي بمعنى أن الصادرات تناقصت بمعدل أقل من معدل الانخفاض في النمو الاقتصادي.

3- مارست السياسة التجارية دوراً فعال في الاصلاح الاقتصادي كما أن زيادة الصادرات بسبب ارتفاع اسعار البترول أدى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ذات العلاقة بمكونات مربع كالدور، إذ شهد الاقتصاد الجزائري تحولاً نحو اقتصاد السوق.

4- يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي ذات اختلالات هيكلية كبيرة على مستوى الميزانية الحكومية .

5- وضحت اهم نتائج الاختبار القياسي لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ما يأتي :-

أ- تبين في الأجل القصير في النموذج المقدر لدالة الناتج أن الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة له أثر معنوي موجب في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية ، كما يتضح أن الصادرات لها أثر معنوي موجب في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن زيادة الصادرات سيحفز قطاعات الناتج المحلي الإجمالي على زيادة الانتاج .

ب- تبين في الأجل الطويل في النموذج المقدر لدالة الناتج عدم معنوية المعالم المقدرة أي بمعنى ليس لها أثر معنوي في الأجل الطويل، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الناتج بشكل كبير غير المتغيرات المذكورة.

ت- أتضح أن الصادرات لها اثر معنوي وهذا يعني أن الصادرات تساهم في انخفاض معدل التضخم في الأجل القصير أي بمعنى ان الاجراءات المتبعة لتحفيز الصادرات ستساهم في زيادة العرض السلعي في الأجل القصير ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار.

ث- تبين في الأجل الطويل معنوية المعالم (الصادرات والاستيرادات) ، إذ ان الصادرات لها أثر معنوي سالب في معدل التضخم في الأجل الطويل ، إذ ان اتباع سياسة تحفيز الصادرات سيساهم في زيادة العرض السلعي ومن ثم تخفيض المستوى العام للأسعار.

6- اهم نتائج الاختبار القياسي لاقتصاد الجزائري

أ- اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير لسنة سابقة له أثر معنوي لكن سالب في السنة الحالية ، ويمكن تبرير ذلك بأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من القطاع الاستخراجي سيضعف اهمية ومساهمة القطاعات الأخرى في الناتج .

ب- تبين في الأجل الطويل في النموذج المقدر لدالة الناتج عدم معنوية المعالم المقدرة أي بمعنى ليس لها أثر معنوي وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الناتج بشكل كبير غير المتغيرات المذكورة.

ت- أتضح عدم ظهور معالم الأجل القصير الصادرات والاستيرادات وهذا يعني انهما ليس لهما أثر معنوي في البطالة في الأجل القصير .

ث- تبين في الأجل الطويل أن الاستيرادات لها أثر معنوي وسالب في معدل البطالة وهذا يعني ان الاستيرادات ستساهم في تخفيض معدل البطالة ذلك ان استيراد بعض المستلزمات اللازمة لتحفيز الانتاج سيساهم في توفير فرص عمل ومن ثم تقليل معدلات البطالة.

7- اهم نتائج الاختبار القياسي لاقتصاد العراقي

أ- يتضح أن الصادرات لها أثر معنوي موجب في الناتج أي بمعنى ان زيادة قيمة الصادرات القيمية للاقتصاد العراقي لها اثر موجب في الناتج في الأجل القصير .

ب- تبين في الأجل الطويل ان كل من الصادرات والاستيرادات ليس لهما اثر معنوي في الناتج ذلك بأن الناتج سيساهم في القطاع النفطي بشكل كبير في تكوينه.

ت- اتضح أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية .

ث- تبين في الأجل الطويل بأن الاستيرادات لها أثر معنوي موجب وهذا يعني بأن زيادة الاستيرادات سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.

ثانياً :- التوصيات

استناداً الى ما توصلت اليه الباحثة من استنتاجات، يمكن طرح مجموعة من التوصيات الخاصة بالاقتصاد العراقي -:

1- بذل الجهود من أجل اصلاح السياسة التجارية المعمول بها باتجاه تطبيق نوع حمائي يمكن من خلاله تفعيل سياسات التعريفة الجمركية ، بحيث تستطيع التحكم في كميات السلع والخدمات المستوردة بطريقة عشوائية والحد منها، وذلك بتطبيق سياسة حمائية انتقائية لقطاعات معينة ولفترات محددة، وذلك بشرط عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي فضلاً عن تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المحلية التي تتمتع بميزة نسبية تجعلها أهلاً للتنافس، فالصناعات الاستراتيجية مثلاً والصناعات التي تمتاز بروابط امامية وخلفية والتي تستطيع تلبية الحاجة المحلية ومن ثم القدرة على التصدير.

2- دعم القطاعات الاقتصادية المحلية التي تمتلك بها نوعاً من انواع الميزة التنافسية عن طريق اسلوب الاعانة للتمكن من ايجاد حالة تصدير لسلع تلك القطاعات وبالتالي سياسة تجارية متوازنة من شأنها دعم الاقتصاد العراقي.

3- يستلزم التحول الاقتصادي في العراق اتخاذ اجراءات لتطوير قطاع التجارة الخارجية وحفز الصادرات غير النفطية والتوجه نحو القطاع الخاص عن طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.

4- توفير الحماية والدعم اللازم للقطاعات الانتاجية في العراق من أجل تقليل الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب المحلي والحد من ظاهرة الانكشاف الاقتصادي لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني .

5- اتباع سياسة تجارية باستخدام مربع كالدور كقاعدة الية لتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تعظيم دور القطاع الخاص واتباع اساليب لتخصيص المشاريع العامة وايجاد القطاع المصرفي الناضج وتوفير البنى التحتية ودعم القطاع الخاص للاستثمار.

6- ضرورة ضمان أكبر قدر ممكن من التنسيق بين مكونات مربع كالدور بالشكل الذي يحقق اكبر منفعة كلية ممكنة، بما يضمن تقليل التعارض بين هدف معين واهداف اخرى.

7- تقنين سياسة سعر الصرف بما ينسجم مع اهداف التنمية، وذلك من خلال اتباع سياسة تعدد اسعار الصرف اي يمكن اعتماد سعر صرف مدعوم للاستيرادات التي تساهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية، واعتماد اسعار صرف اخرى غير مدعومة للاستيرادات التي لها سلع بديلة منتجة محلياً، او التي ليس لها اثر مهم في التنمية الاقتصادية.

8- تفعيل نظام الحصص(حصص الاستيراد) لبعض المنتجات التي تساهم في التشغيل وزيادة العرض السلعي المحلي بما ينسجم مع اهداف السياسة التجارية للسلعة.

9- تفعيل سياسة فرض الرسوم الكمركية على بعض السلع التي يتوفر عنها البديل محلياً وبنفس الكفاءة مقابل دعم او توفير الدعم لمنتجين السلع المحلية وبما يساهم مع تحفيز مع ادارة التنسيق.

المصادر العربية

القران الكريم

اولاً:- الكتب العربية

1. ابدجمان، مايكل: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2010.
2. ابو السعود، محمد فوزى وأخرون : علم الاقتصاد ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2015 .
3. احمد ، عبد الرحمان احمد ، مدخل الى إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ للنشر والتوزيع ،الرياض، 2001.
4. احمد باهض تقي : التنمية الاقتصادية في العراق مشاكل وحلول ، ط1 ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، منظمة غير حكومية مسجلة لدى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2006 .
5. احمد، حامد محمد السيد احمد ، السيد، ابراهيم جابر : مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك ، ط1 ، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ، دسوق ، 2020 .
6. الافندي، محمد احمد : مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ط5 ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2013 .
7. بامكار، طه محمد : التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان ، دار عزه للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان ، 2012 .
8. بن حركو، غنيية : نظريات التجارة الدولية ، جامعة عبد الحميد مهري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ،2018 -2019 .
9. بيترب، كينين : الاقتصاد الدولي ، ترجمة ابراهيم يحيى الشهبلي ، ط1 ، منشورات وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، 1999.
10. جميل، محمد خالد : اساسيات الاقتصاد الدولي ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٤.
11. الجنابي، هيل عجمي جميل : التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، ط1 ، دار وائل للنشر ،الاردن ، عمان ، 2014 .
12. جيربر، جيمس : الاقتصاد الدولي ، ترجمه هيثم عيسى ، حسان اسماعيل ، قيس خضر ، احمد صالح ، ط6 ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ، ج2 ، دمشق ، سوريا ، 2013 .
13. الحصري، طارق فاروق : الاقتصاد الدولي ، ط1 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، 2010 .
14. حنفي، محمد ناظم : مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1992 .
15. الخطيب، فاروق بن صالح ، دياب، عبد العزيز بن احمد : دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة ، 2013 .
16. الخطيب، فاروق بن صالح ، دياب، عبد العزيز بن احمد ، دراسات مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 12 ربيع الاول ،٢٠٠٥.

17. سالفاتور، دومينك : الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد رضا علي العدل ، ط6 ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2014 .

18. سامي، خليل : الاقتصاد الدولي ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001 .

19. سلامة، محمد سلمان : الادارة المالية ، ط1 ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2015 .

20. شراك، رياض بدري : تخطيط التعليم واقتصاداته ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2008 .

21. صبيح، ماجد : التنمية الاقتصادية ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2000.

22. الصرن، رعد حسن : اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، ط1 ، دار الرضا للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 .

23. طارق، عبد الرؤوف عامر : اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، ط2 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2015 .

24. الطائي، غازي صالح : الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1999 .

25. الطبولي، ابو القاسم عمر ، عبد السلام، علي عطية : اساسيات الاقتصاد ، ط11 ، منشورات جامعة قارنوس بنغازي ، بنغازي ، ليبيا ، 2008 .

26. الظاهر، نعيم ابراهيم : مبادئ الادارة الاقتصادية ، ط1 ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، العبدلي ، عمان ، 2009 .

27. عبد الحميد، عبد المطلب : السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، سلسلة الدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 .

28. عبد الخالق، جودة : الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافيء ، ط2 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992 .

29. عبد الرحمن، يسري احمد : الاقتصاد الدولي ، ط1 ، دار الجامعة المصرية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 .

30. عبد الرضا، نبيل جعفر : في مواجهة التخلف ، ط1 ، دار الكتب والوثائق ببغداد ، العراق ، 2013 .

31. عبد العزيز، محمد ، نايف، ايمان عطية : التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007 .

32. عبد القادر، السيد متولي : الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات ، ط1 ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان ، 2011.

33. عبد المجيد، عبد المطلب : النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2017 .

34. عبد المنعم، السيد علي : مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ج2 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1984.

35. عدون، ناصر دادي ، العايب، عبد الرحمن : البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١٠.

36. عطية، عبد القادر ، رمضان احمد مقلد : النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، الاسكندرية ، 2005-2004 .

37. عطية، مروان : الاسواق النقدية والمالية ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر،١٩٩٣.

38. عوض الله، زينب حسين : الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقات التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة ، جامعة الاسكندرية ، كلية الحقوق ، 2004.

39. فهد، نصر حمود مزنان : اثر السياسة الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 .

40. قدي، عبد المجيد : السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003-2004 .

41. قدي، عبد المجيد : المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009.

42. القريشي، مدحت : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، 2007 .

43. كاظم ، حيدر يونس : الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية في السياسات الاقتصادية ، ط1 ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، شعبة التأليف والترجمة ، 2016 .

44. كنونة، امين رشيد : الاقتصاد الدولي ، ط1 ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1980 .

45. محمود، يونس محمود ، نجا، علي عبد الوهاب : اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 .

46. المشهداني، خالد احمد فرحان : التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، ط1 ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 .

47. مطر، موسى سعيد واخرون : التجارة الخارجية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 .

48. الموسوي، واثق علي : موسوعة اقتصاديات التنمية ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2017 .

49. نجا، علي عبد الوهاب : مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2005 .

50. النصر، محمد محمود ، شامية، عبدالله محمد : مبادئ الاقتصاد الجزئي ، ط4 ، الاردن ، عمان ، 2008.

51. نويوة، عمار: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم التجارية، 2013- 2014 .

52. هيلر، روبرت واخرون : التجارة الدولية النظرية الادلة العلمية ، جامعة قاريونس للنشر ، بنغازي ، 1987.

53. الوادي، محمد واخرون : الاساس في علم الاقتصاد ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية، 2015 .

54. الوادي، محمد حسين ، العساف، احمد عارف : الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 .

ثانياً :- المجلات والدوريات

1. ابراهيم، محمد حسين ، جميل، سندس بهجت : قياس وتحليل اثر الانفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة (1991-2017) ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة دهوك ، المجلد 22 ، العدد1 ، 2019 .
2. احمد، ضيف ، بن يحي، نسيمة : تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019 ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، الجزائر ، العدد 7 ، المجلد الثاني ، 2017.
3. الجميلي، حميد : عناصر قوة الاقتصاد الامريكي وضعفة مع اشارة خاصة للمديونية الامريكية، مجلة المنتدى، المركز الاقليمي للعلوم والتكنلوجيا، جامعة الزرقاء، الاردن،المجلد٢٨، العدد 258، 2013.
4. الربيعي، فلاح خلف : اجراءات السياسة المالية واثرها على اداء الاقتصاد المصرفي في العراق ، مجلة الحوار المتمدن ، تونس 2 ، العدد 2242 ، 2008 .
5. الشامي، سلام : تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009 ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 36 ، المجلد9 ، 2014 .
6. العاني، جمال عزيز فرحان : الاقتصاد العراقي واسواق العمل بعد عام 2003 الواقع والمستقبل ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 13 ، المجلد 7 ، 2015 .
7. العمراني، عبدالله بن محمد : الحساب الجاري العلاقة المصرفية والاثار الشرعية دراسة فقهية ، مجلة البحوث والدراسات الشرعية ، العدد 8 ، 2013 .
8. المعموري، محمد علي موسى : تقييم أداء الاقتصاد العراقي باستخدام مربع KALDOR للمدة 2003 -2012 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، هيئة التعليم التقني – مركز تطوير الملاكات ، العدد 102 ، 2015 .
9. الهادي، هشام لبزة ومحمد : أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014) ، الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 17 ، 2017 .
10. بوحفص، حاكمي ، الدين قريبي ناصر : تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012) ، بحث منشور في مجلة جامعة وهران ، جامعة وهران 2 ، الجزائر ،٢٠١٢.
11. جويد ، رائد فاضل: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة اداب الفراهيدي، العدد 15 ، 2013 .
12. زمام امال : دور نظام الحصص في حماية الاقتصاد الوطني ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، السياسات الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1 ، كلية الحقوق ، المجلد57 ، العدد 2 ، 2020 .
13. شاني ،سلام كاظم: قياس وتحليل التأثيرات الديناميكية للسياسة النقدية في الناتج المحلي الاجمالي – الولايات المتحدة الامريكية حالة دراسية، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة الكوفة ، العدد 25 السنة الثالثة عشر ، 2019 .
14. سليم، كاطع علي: مقومات القوة الامريكية واثرها في النظام الدولي ، مجلة الدراسات الاولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٢، ٢٠١٢.
15. صائب، حسن مهدي : البطالة في الدول العربية الواقع والاسباب في ظل عالم متغير ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد 12 ، العدد3 ، 2010 .
16. عبد اللطيف، همسة قصي ، خماس، عمر عدنان خماس : اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 ، جامعة النهرين ، كلية اقتصاديات الاعمال ، بحث في مجلة كلية اقتصاديات الاعمال ، العدد 22 ، المجلد 9 ، 2011 .
17. عبد الواحد، حسنى ابراهيم : اثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر دراسة قياسية بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة(1983-2018)، المعهد العالي للعلوم الادارية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، الجزء الاول،2020.

18. علوش، جعفر باقر ، عسكر، وفاء ابراهيم : قياس اثر الانتاج النفطي كمحرك للنمو الاقتصادي العراقي للمدة (1988-2014) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد21 ، 2016 .
19. فتيحة، بروية وأخرون : دراسة التشغيل سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور ،الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 12 ، العدد 2.
20. قويقح، نادية : البطالة في الجزائر الواقع والتحديات ، مجلة الاقتصاد الجديدة ، جامعة الجزائر 03 ، العدد 7 ، 2012.
21. مازن صباح احمد واخرون : سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط 2014 العراق والجزائر حالتان دراسيتان ، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، بغداد ، ٢٠١٨.
22. محمد راتول ، صلاح الدين كروش : تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد66 ، مصر 2014 .
23. محمد صلاح : أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وفق المربع السحري لكالدور ، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع اشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 16 ، جامعة مسيلة الجزائر ، 2016 .
24. محمد عبد الشفيع عيسى : المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي ، قراءة في التقارير الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مصر ، العدد 173 ، 2008 .
25. محمد عبد صالح : الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة ، جامعة النهرين ، كلية اقتصاديات الاعمال ، بحث في مجلة جامعة النهرين ، العدد 11 ، المجلد 3 ، 2015 .
26. معن، رمضان السيد أحمد ، السيد شحاته، وفاء بسيوني : دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، مصر ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، العدد 9 ، 2020 .
27. هديل حميد محمود : اثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجارة الماليزية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 105 ، 2018.

ثالثاً:- الرسائل و الأطاريح

1. احمد ضيف : اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر (1989-2012) اطروحة دكتوراة غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2014 .
2. الحسيني، شروق رمضان جعفر : دور التزاحم المالي في الاستثمار الخاص تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2022.
3. بكراوي نجاة ، ناني مبروكة : اثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2003-2017 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد دراية ادرار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2018-2019 .
4. بوسليمان زينب : تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، 2016-2017.
5. جبوري محمد : تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل ، اطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة تلمسان ، جزائر ، 2013 .
6. صلاح الدين كروش : البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور(محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري ، اطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن وعلى ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، الشلف ، جامعة الجزائر ، 2016 .

7. مؤيد عبد الكريم مخيف : دور القطاعي المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2021.

رابعاً:- التقارير والنشرات

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
2- البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ،نشرات احصائية لسنوات مختلفة .
3- احمد بريهي علي : التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات ، ورقة عمل ،البنك المركزي العراقي ، بغداد ، 2016 .
4- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2008 ، بنك الجزائر ،الجزائر، 2009 .
5- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2010 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2011.
6- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2011 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2012.
7- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2015 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2016
8- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر : التقرير السنوي 2018 ، بنك الجزائر ، الجزائر ، 2019.
9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 : نظرة عامة عن اقتصادات الدول العربية خلال عام 2011 .
10- التقرير السنوي للبنك الدولي ، دائرة الإحصاء والابحاث ، 2018 .
11- الخولي، اسماء محمد : تأثير احداث 11سبتمبرعلى ميزانيات امريكا ، مركز المسبار للبحوث والدراسات ، الرياض ، 2019 .
12- الفت ملوك : سياسة التجارة الخارجية ، تابع محاضرات التجارة الزراعية الدولية .
13- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تقييم اتجاهات السياسة التجارية واثرها على الاداء الاقتصادي في منطقة الاسكوا ، ط1 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2009 .
14- صالح اويابة : الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2019 .
15- صندوق النقد العربي : النشرة الاحصائية للدول العربية ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
16- محمد بوهزة ، صباح براج : أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001 - 2009) ، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1 ، الجزائر ، 12 مارس ، 2013 .
17- مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، التقرير الاقتصادي السنوي حول بلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، السعودية ، 2009 .
18- وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الارقام القياسية ، بغداد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

خامساً :-المؤتمرات

1- الفلالي، عبد الحكيم ، الولايات المتحدة الامريكية قوة اقتصادية عظمى.
2- وفاء جعفر امين ، احمد عبد الزهرة حمدان : تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية باستعمال مربع كالدور ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المؤتمر السنوي الرابع ، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، دائرة الاحصاء والابحاث ، 15 كانون الاول ، 2018.

سادساً:- المصادر والمراجع الأجنبية

A: books

(1) Peterp . Kenen , Theninternational Economy , Third Edition , Campridge , University Press , Dimashk , 1999 .

(2) Steven Husted , Mlchael Melvin , International Economics, Elghth Edition , Addison – Wesley United States Of America , 2010 .

(3)Deesnisr . Appleyard , Alfredg . Field , Gr , International Economics , Seventh Edition , Mcgraw – Hill Lrwin , United States 2010 .

(4) Thomas . Pugel , International Economics , Thirteenth Edition , Mc Graw – Will Irwin , University Newyork , 2007.

(5) Rudiger Dornbusch And Others : Macroeconomics , Tenth Edition , Published By Mcgraw – Hill \Irwin , A Business Unit Of the Mcgraw – Hill companies , Inc , 1221 Avenue Of The Americac , New York . Ny 10020 , 2018.

(6) Julien Flor , Lecarre Magigue De Nicholas Kaldor , Mc Graw – Will , Consulte , New York , 2015.

(7) R . Glenn Huppard , Anthony Patrick Oprien , Economics , fifthepition , Pearson , United States America.

(8) N. Gregory , Mankiw : Brief Principles Of Macronomics ,5 Thed , South – Western , Usa , 2009.

(9) Richardt . Froyen : Macroeconomics Theories And Policies , Ninth Edition , Pearson Education , Inc , United States Of America , 2009.

(10) Robert J . Gordon And Stanley G . Harris : Macroeconomics , Eleventh Edition , Pearson Education , Inc , United States Of America , 2009.

(11) Paul R . Krugman And Others : International Economics Theory Policy , Ninth Edition , Library Of Congress , the United States Of America, 2012.

(12) Mark Horton: Fiscal Policy: Taking and Giving Away, Middle East and Central Asia Department, FINANcE& DEVELOPMENT, Amerci , february24, 2020.

B -Research and journals

1. Osetoral Engines Of Growth In Developing : Working Paper No . 107 .
2. Stylized Facts And Implications , Asia , 2007.
3. Picek,The Magic Square Of Economics Police Measured By Amacroeconomic per Formance In Dex New Scool For Social Research Depar tment Of Economics, Ameri, 2010.
4. Christian De Boisseaux , Principals De Politigue Economique , Economica , Mc Graw – Will , Paris , 1980 .
5. Oliver Picek : The News School For Soial Research The Magic Square Of Economic Policy Measured By Amacroeconomic Performancelndex , Working Paper , Adison – Wesley , New york , 2017 .
6. Orlginal – Elentlfic Paper , Panoeconomlcus , Special Lssue , Addison , America , 2014 .
7. Picek , The Magic Square Of Economic Police Measured By Amacroeconomic Per Formance In Dex New School For Social Research Department Of Economic , America , 2010 .
8. Kouider Boutaleb , Laplltiquede Lefficacite Des Politigues Economiques Dans Les Pvd Le Cas De Lalgerie collogue International Surles Politiques Economiqus Enalgerie Realites Etperspectives , Tlemcen , America , 2004 .
9. Open Stax colloge , Pvinciples Of Macroeconomics , University , Houston Taxas 77005 , America , 2014 .
10. Mattias Doepke , Andreas Leahnert , Andreww Sellgren Macro Economics , University Of Chicago , 1999 .
11. Osetoral Engines Of Growth In Developing : Working Paper No . 107 , Stylized Facts And Implications , Asia , 2007 .
12. Setoral Engines Of Growth In Developing : Working Paper No . 107 , Stylized Facts And Implications , Asia , 2007 .
13. -Les rapports annuels de la Banque d, Algerie . 2012, 2013.2014 .
14. – Les rapports annuels de la Banque d, Algerie. 2012, 2013.
15. Banque d Algerie Evolution economique et monetaire en Algerie , rapport 2005 .

الملاحق

ملحق (1) تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالأسعار الجارية للولايات المتحدة الامريكية للمدة 2003-2020 (مليون دولار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	الاستيرادات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	ميزان الحساب الجاري بالأسعار الجارية	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي بالأسعار الجارية	فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية	معدل البطالة %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2010
2003	11510670	1035165	1557120	-522297	-8499000	-5219550	.6.0	84.4
2004	12274928	1176363	1810504	-635887	-4343000	-6341410	5.5	86.6
2005	13093726	1301580	2041482	-749230	95000	-7399020	5.1	89.6
2006	13855888	1470170	2256623	-816642	-7439000	-7864530	4.6	92.4
2007	14477635	1659295	2395228	-736554	-6057000	-7359330	4.6	95.1
2008	14718582	1835280	2576151	-696526	-172000	-7408710	5.8	98.7
2009	14418739	1582774	2001927	-379736	-5876000	-4191530	9.3	98.4
2010	14964372	1857247	2389555	-432002	-6891000	-5323080	9.6	100
2011	15517926	2115864	2695480	-455297	-9021000	-5796160	8.9	103.2
2012	16155255	2217700	2769317	-418112	931000	-5516170	8.1	105.3
2013	16784849	2286981	2766375	-339455	-6559000	-4793940	7.4	106.8
2014	17527164	2377408	2887445	-369978	-6534000	-5100370	6.2	108.6
2015	18238301	2268651	2794850	-408884	-7939000	-5261990	5.3	108.7
2016	18745076	2232110	2738359	-397573	-6606000	-5062490	4.9	110.1
2017	19542979	2383758	2923691	-361702	1239500	-5399330	4.4	112.4
2018	20611861	2533511	3129697	-438241	-4261000	-5961860	3.9	115.2
2019	21433225	2519727	3115990	-472145	-6443000	-5962630	3.7	117.2
2020	20936600	2123410	2774597	-616087	-5487000	-6511870	8.1	118.7

المصدر:- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

ملحق (2) تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالأسعار الجارية للجزائر للمدة 2003-2020 مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	الاستيرادات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	ميزان الحساب الجاري بالأسعار الجارية	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي بالأسعار الجارية	فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية	معدل البطالة %	سعر الصرف الرسمي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2010
2003	4849250	1989060	1254040	684171.6	-106031	578140.5	23.7	72.61	77.6
2004	5704220	2421240	1577140	801314.4	-134753	666561	17.7	72.61	80.7
2005	7067970	3378100	1820430	1551992	-310692	1241301	15.3	73.38	81.8
2006	8010100	3997120	1863500	2103120	-815095	1288025	12.5	71.16	83.7
2007	8820430	4104740	2326060	2116190	-68599.5	2047590	13.8	66.83	86.8
2008	10389800	5119110	3170780	2224878	164040.3	2388918	11.3	71.18	91
2009	9252200	3282640	3583770	29204.3	251142.1	280346.4	10.2	72.73	96.2
2010	11243900	4246120	3768000	903715.3	236324.3	1140040	10	74.94	100
2011	13665200	5348060	4172890	1295814	173227.5	1469042	10	76.06	104.5
2012	14711200	5574960	4384960	962841.6	-27990.5	934851.2	11	78.1	113.8
2013	15333400	5105730	5051140	79289	-68653.7	10653.4	9.8	78.15	117.5
2014	16341800	4831400	5485600	-760182	286377.8	-473805	10.6	87.9	120.9
2015	18255500	3510350	5164600	2768040	338742.7	7151960	11.2	107.13	126.7
2016	17082100	3208750	4672700	2861730	342619.7	7273550	10.5	110.53	134.8
2017	18587600	3840690	4898000	2444520	442160.8	7331220	11.7	114.93	142.4
2018	20509500	4861530	4857300	1976820	451061.7	7994390	11.7	118.29	148.5
2019	20284000	4179010	4463200	1969950	342215.6	7329160	11.4	119.16	151.4
2020	19473000	2779030	3555000	2362200	-22101.1	7112820	14.1	132.13	155

المصدر:-

4- العمود (1،2،3،4،5،7) :- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

5- العمود (6،8) :- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الإحصائيات الدولية وملفات البيانات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة .

ملحق(3) (1) تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالأسعار الجارية للعراق للمدة 2003-2020 مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	الاستيرادات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية	ميزان الحساب الجاري بالأسعار الجارية	ميزان الحساب الجاري بالأسعار الجارية بدون النفط الخام	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي بالأسعار الجارية	فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية	فائض وعجز ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية بدون النفط الخام	الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية بدون النفط الخام
2003	29585789	22897246	22734254	-1771812	-17601137	11186.4	-3603727.2	-19433052	7067921.4
2004	53235359	29956020	34050969	-3016811.2	-24916732	6071009.4	5284375.2	-16615546	8056098.78
2005	73533599	39963945	45145710	2488632.9	-31591286	3071972.8	6426140.5	-27653778	5884026.4
2006	95587955	48780391	36914708	10409245	-33172538	-10415700	10805629	-32776154	5198607.9
2007	111455813	51158039	31422753	21016732	-26386250	-18261003	14755412	-32647570	3755057.6
2008	157026062	79028559	48249769	38586869	-35240385	-25229325	22398814	-51428441	5201304.6
2009	130642187	51473565	51326145	-1076049	-46664748	8187777	-6806241	-52394940	5884866
2010	162064566	63880713	55232658	7523568	-52676442	2660229	7354971	-52845039	3680703
2011	217327107	96531318	60316542	30847518	-62059257	-26681031	12160629	-80746146	3624543
2012	254225491	113151788	73980251	37207293	-72138438	-29239082	10790980	-98554751	3806057.2
2013	273587529	108514490	75910914	25716013	-78465853	-6393527.8	9165809.4	-95016057	4332622.8
2014	266332655	103714534	80008355	28995917	-70164638	-18365501	-14091114	-113251670	4553978.4
2015	194680972	67192476	68289456	4891983.1	-46218575	-21895996	-16695986	-67806544	16081917.5
2016	196924142	55352469	52145112	4230093	-43957529	-3303083	-9929479	-58117101	7164847
2017	221665710	75180283	57333501	16605855	-51378607	6945911	3214428	-64770034	7195820.6
2018	268918874	109726006	67227432	40624749	-60789314	26354699	7796235.6	-93617828	8311942.1
2019	276157868	105083228	85437915	18631393	-73995682	15495547	10312477	-82314598	12456152.4
2020	219768798	55351878	56913300	-7325563.2	-59694901	118.2	-9777740.4	-62147078	2982540.6

المصدر:-

العمود (1،2،3،4،5،6،7،8،9) : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة .

ملحق (3)(2) تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالأسعار الجارية للعراق للمدة 2003 – 2020 مليون دولار

السنوات	صادرات النفط الخام	معدل البطالة %	سعر الصرف الرسمي	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 100=2012
2003	15829325	8.82	1957	25.05
2004	21899921	8.61	1254.57	31.81
2005	34079919	8.71	1473	43.56
2006	43581783	8.65	1472	66.75
2007	47402982	8.65	1266	87.33
2008	73827254	8.48	1206	89.66
2009	45588699	8.39	1170	87.15
2010	60200010	8.25	1170	89.29
2011	92906775	8.12	1170	94.29
2012	109345731	7.96	1166.17	100.00
2013	104181867	9.26	1166	101.86
2014	99160556	10.59	1166	103.30
2015	51110558	10.73	1166	103.90
2016	48187622	10.82	1182	104.00
2017	67984462	13.02	1182	105.00
2018	101414063	12.97	1182	105.50
2019	92627075	12.86	1182	106.00
2020	52369337	14.09	1182	108.00

المصدر:-

العمود(12،10) : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

العمود(11) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الإحصائيات الدولية وملفات البيانات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

العمود(13) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الارقام القياسية ، بغداد ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للحصاء والابحاث ، بغداد ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

AbSTract

Trade policy is one of the most important economic policies on which the government relies, and because of its importance Economic, that is, through the exchange of goods and services, as well as the ownership of the elements of production, whichever is the only solution To get out of the state of isolation and be protected And the economic and legal aspects of these countries, but it was the best for solution by the countries that used to produce everything they needed and even the self-sufficiency of all countries, despite the different political systems If you could produce some commodities efficiently. The research aims to study the role of Commercial policy in (the United States of America, Algeria and Iraq), since you know the commercial policy the components of Caldor's square.

The importance of the research is represented in evaluating the commercial policy using The economic components of the Caldor the role square square, and through the effects Its great role in influencing the economic activity. depend on the trade policy in developed and developing economies, as this is The research is a topic that The research is based on the hypothesis that the components of occupies Caldor's square (some indicators of macroeconomics) are related to the cause of a large space in the field of applying reform economic policies. Then we set off Essential in the commercial policy, and the nature of And the nature of the followed economic system and the government's this philosophy regarding the objectives of the macroeconomic policy. And it was adopted The research follows the descriptive analytical method, which relied on the continuous method for the purpose of analyzing problem Trade policy variables and some macroeconomic variables during the period 2003-2020, and To measure the relationship for varies from one economy to another according to the degree of its development. between the economic variables used in the research, the (ARDL) model was used.

The most important conclusions reached by the rese Macroeconomics may be associated with an arch essential cause in commercial policy, and the nature of this cause
are that the components of the Caldor square are represented by some indicators
One economy to according to the degree of development, the nature of the Macroeconomic policy.
another economic system followed, and the government's philosophy on the objectives of.

Keywords: trade policy, squared, economic growth, inflation, unemployment, balance
the outside.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

Karbala University

Faculty of Administration and Economics

Department of Economics

Graduate Studies

Evaluation of trade policy using Caldor's square - experiences of selected countries with reference

Especially for Iraq

Introduction letter to

Council of the College of Administration and Economics – University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

By the Student

Asmaa Sami Mohammed Al- Yasari

Supervised by

Assistant Professor D.R

Salam Kazem Shani Al- Fatlwi

2023 A.D 1444 A.H